قضايا
المجتمع المدني
تقرير يعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة

يصدرها: مركز الاردن الجديد للدراسات، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، عمان، الاردن

القمة الثانية للمرأة العربية:
محطة واعدة للنهوض بأوضاع المرأة العربية

الخيارات الوطنية العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق

أعد المواد: حسين ابو رمان، عبد الامير الركابي، لميس اندوني، د. سليمان عربيات، د. محمد مصالحة، ناهض حتر، سامر خرينو، د. طالب عوض.

العرب بعد احداث ١١ سبتمبر
(انظر ص٤٤ – ٥٠)

المرأة الاردنية والانتخابات القادمة
(انظر ص ٢٠ – ٢٣)

الاجيال القيادية في النقابات المهنية
(انظر ص ٣٠ – ٣٣)

المحتويات:

❑ المقالات:

- القمة الثانية للمرأة العربية محطة واعدة للنهوض بأوضاع المرأة العربية ..... حسين ابو رمان ٤
- ضمانات نزاهة الانتخابات الفلسطينية ..... د. طالب عوض ٢٨
- في تركيا: هل ولد اليسار الاسلامي النبيل؟! ..... سامر خرينو ٢٤

❑ استطلاع:

- المرأة الاردنية والانتخابات النيابية القادمة ..... استطلاع: تمارا النسور ٢٠

❑ دراسات وابحاث

- استطلاع رأي القيادات النقابية في قضية الاجيال القيادية في النقابات المهنية ..... د. سليمان عربيات ٣٠
- نحو اجراءات فاعلة وتشاركية في وضع مشاريع القوانين ..... د. محمد مصالحة ٢٥

❑ حوار:

- حوار مع محمد مهنا الحراسيس رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء ..... اجرى الحوار: تمارا النسور ١٨

❑ ندوات:

- العرب ما بعد احداث ١١ ايلول/ سبتمبر ..... ليس اندوني ٤٤
- الخيارات الوطنية العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق ..... عبد الامير الركابي و ناهض حتر ٣٤

❑ مراجعات تاريخية:

- مراجعة في التاريخ الطلابي (التجمع الاردني الوحدوي «شباب» ١٩٨٩ – ١٩٩٣) ..... سامر خرينو ٥١

❑ الابواب الثابتة:

- وصل الى مكتبة المركز ..... اعداد: محمد عباس ٢
- صدى المجتمع المدني في الاردن، عربياً ودولياً ..... اعداد: صلاح الدين طاهر ٧

رقم التصنيف : ٣٠٧,٧٦ مرك
عنوان المصنف : قضايا المجتمع المدني
الموضوع الرئيسي : ١– المجتمع المدني
رقم الاجازة: ٢٨٧٣/١٢/٢٠٠٢
رقم الايداع: ١٩٥٢/١٢/٢٠٠٢

قضايا المجتمع المدني:
تقرير يعنى بشؤون المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والتنمية المستدامة
تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ .
يصدره: مركز الاردن الجديد للدراسات،
هاتف: ٤/٥٥٣٣١١٢، فاكس: ٥٥٣٣١١٨،
ص.ب: ٩٤٠٦٣١، عمان ١١١٩٤ الاردن.
تنضيد واخراج: ايمن الامريكاني – دار سندباد.

Civil Society Issues:
Deals with civil society, democratic and sustainable development issues.
November 2002,
Al-Urdun Al-Jadid Research Center,
Tel: 5533112/4 Fax: 5533118,
P.O.Box: 940631, Amman 11194 Jordan.
e-mail:ujrc@ujrc-jordan.org
www.ujrc-jordan.org

من مكتبة المركز

وصل الى مكتبة مركز الأردن الجديد مجموعة من المطبوعات والاصدارات، وهي متاحة للباحثين والقراء والمهتمين. وفيما يلي تعريف بها:

دراسات مغاربية

● العدد الرابع عشر لعام ٢٠٠١ من مجلة «دراسات مغاربية»، وهي مجلة نصف سنوية تعنى بالبحث والبيبلوغرافيا المغاربية، تصدرها مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الاسلامية والعلوم الانسانية بالمغرب، وقد تضمن العدد الموضوعات التالية: العلاقات اللغوية والادبية بين الاندلس وسائر الدول في شبه الجزيرة الايبيرية، قراءة تحليلية نقدية لرواية احداث توشك ان تقع، واتجاهات الاستاذ الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي وكيفية الاستفادة من نتائجه – دراسة ميدانية استطلاعية، بيبلوغرافيا المنشورات المتعلقة بالمغرب الاسلامي، هذا وقد صدر العدد باللغتين العربية والفرنسية، وجاء في ٤٧٢ صفحة من القطع الكبير.

دراسات السياسة الاقتصادية

● التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لدراسات السياسة الاقتصادية لعام ٢٠٠١، صادر باللغة الانجليزية، ويشمل وصفاً لأهداف المركز وآليات عمله ومجال نشاطه. كذلك يعرض التقرير اداء المركز خلال عام ٢٠٠١، والنشاطات التي نظمها من ورش عمل وندوات وابحاث ومشاركاته الخارجية واصداراته المختلفة والقدرات المؤسسية التي طورها بالاضافة الى عرض لميزانيته. كما تضمن التقرير خطة عمل المركز للعام ٢٠٠٢، والنشاطات المنوي تنظيمها والاصدارات المستقبلية له. يقع التقرير في ٦٤ صفحة من القطع الكبير.

المركز الدانماركي لحقوق الانسان

● التقرير السنوي للمركز الدانماركي لحقوق الانسان لعام ٢٠٠١، صادر باللغة الانجليزية، يتضمن عرضاً بالدراسات والابحاث التي اعدها المركز خلال العام ٢٠٠١ إضافة الى المحاضرات والنشاطات التي نظمها المركز خلال العام نفسه. كذلك يعرض التقرير الوثائق والدراسات التي تحتويها مكتبة المركز، والبرامج الشريكة للمركز. ويحتوي التقرير ايضاً على عرض لميزانية المركز لعام ٢٠٠١ ويعرف بطاقم العاملين فيه. يقع التقرير في ٢٦ صفحة من القطع الكبير.

التجربة التونسية

● اشكالية التخصيص والتنمية: التجربة التونسية نموذجاً، كتاب صادر عن قسم التشريع والدراسات في الاتحاد العام التونسي للشغل بالتعاون مع مؤسسة فريديريش ايبرت، ويناقش الكتاب تجربة التخصيص في تونس وأثرها على البنية الاقتصادية التونسية وعلاقات الانتاج وعلى العمال، ويبحث كذلك في دور التخصيص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويضم الكتاب ثلاثة ابواب، يبحث الاول في مفهوم التخصيص واهدافه، فيما يبحث البابان الثاني والثالث في التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للتخصيص. وكذلك يحتوي الكتاب على نتائج بحث ميداني حول المؤسسات التي تم تخصيصها. يقع الكتاب في ١٦٥ صفحة من القطع الصغير.

دليل المحاكمات العادلة

● دليل المحاكمات العادلة صادر عن منظمة العفو الدولية، وهو يوفر دليلاً للمعايير الدولية والاقليمية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في معاهدات حقوق الانسان والمواثيق التي لا تحمل طابع المعاهدة. تضمن الكتاب ثلاثة اقسام، ناقش الاول حقوق مرحلة ما قبل المحاكمة كالحرية والاستعانة بمحام والاتصال بالعالم الخارجي وعدم التعرض للتعذيب وغيرها، فيما ناقش القسم الثاني حقوق المرء اثناء المحاكمة كافتراض براءة المتهم واستبعاد الادلة المنتزعة نتيجة التعذيب وحق استدعاء الشهود والاستئناف وغيرها، اما القسم الاخير فيعالج قضايا المحاكمة العادلة في حالات خاصة كالاعدام وقضايا الاحداث والمحاكمات التي تجري ابان حالات الطوارئ والمنازعات. وقد جاء الدليل في ١٨٧ صفحة من القطع الكبير.

اقتصاد في سبيل العدالة

● كتاب «اقتصاد في سبيل العدالة الاجتماعية في لبنان»، صادر عن المؤسسة اللبنانية للسلم الاهلي الدائم، ويضم الكتاب وقائع ثلاث ندوات عقدتها المؤسسة. يحتوي الكتاب على ثلاثة ابواب، يناقش الاول المعلومات الاساسية للنظام الاقتصادي اللبناني والتأثيرات والابعاد الاجتماعية المتعلقة بجوانبه المختلفة على مستوى لبنان ككل، فيما يناقش الباب الثاني العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع في منطقة البقاع، اما الباب الثالث فيبحث في الاوضاع الاقتصادية في جنوب لبنان وتأثيراتها على المجتمع المحلي هناك، كما يتضمن الكتاب مقدمة حول الموضوع باللغة الفرنسية. يقع الكتاب في ٩٦ صفحة من القطع المتوسط.

دراسات في التعليم العالي

● كتاب «دراسات في التربية والتعليم العالي» صدر في عمان عام ٢٠٠٢ لمؤلفه أ. د. علي محافظة. يحتوي الكتاب على اربعة فصول، تناول الاول موضوعات تتصل بتدريس حقوق الانسان، في المدارس والمعاهد والجامعات متطرقاً في هذا الصدد الى الخلفية التاريخية والفلسفية لحقوق الانسان وكذلك حقوق الانسان ووضعية التعليم في الاردن وغيرها من الموضوعات. الفصل الثاني من الكتاب استعرض صورة العرب في كتب المباحث الاجتماعية المدرسية في المانيا، فيما جاء الفصل الثالث بعنوان تطور العلوم الاجتماعية والانسانية في البلاد العربية مسلطاً الضوء على دور المؤسسات البحثية والجيل الجديد من الباحثين في تطوير العلوم الانسانية وتحديث المجتمعات. اما الفصل الرابع فقد اثار موضوع التعليم العالي في الدول العربية ومشكلاته مبدياً بعض الملاحظات على واقع التعليم العالي في الاردن. يقع الكتاب في ١٩٤ صفحة من القطع المتوسط.

بناء السلطة وتطوير المؤسسات

● كتاب «القضاء اللبناني.. بناء السلطة وتطوير المؤسسات»، صادر عن المركز اللبناني للدراسات. يضم الكتاب ثلاثة اقسام، يتضمن القسم الاول ورقة رئيسية حول صورة القضاء في لبنان: الواقع والقانون، فيما يحتوي القسم الثاني على ست عشرة ورقة تناولت مختلف جوانب القطاع القضائي، اما القسم الثالث فيتضمن البحث النهائي الذي تمحور حول القضاء او الحق بعدالة افضل، وتناول خصائص القضاء اللبناني ووظيفة السلطة القضائية والشروط الضرورية لتحسين تنفيذ الوظيفة القضائية، كما يتضمن الكتاب ايضاً عدداً من الملاحق التي تتعلق بأهم المشاكل التي يعانيها القضاء واهم المقترحات المتعلقة بالاصلاح القضائي. يقع الكتاب في ٦٠٦ صفحات من القطع المتوسط.

مجلة الديمقراطية

● صدر مؤخراً العدد الرابع من المجلد الثالث عشر لشهر تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠٠٢ من مجلة «الديمقراطية»، وهي مجلة فصلية تصدر في العاصمة الامريكية واشنطن، عن الوقفية الوطنية للديمقراطية (NED) ومطبعة جامعة جون هوبكنز، وقد احتوى العدد على ملف خاص عن: الدمقرطة في العالم العربي، حيث ضم سبع مقالات مختلفة، بالاضافة الى موضوعات اخرى مثل تمويل السياسة: نظرة عالمية، الانتخابات المخطوفة في زيمبابوي، ديمقراطية تحت الضغط في تايلند، الايام المظلمة في بيلاروسيا، رؤية المسلمين للديمقراطية: علامات من وسط آسيا. كما يتضمن العدد ابرز نتائج الانتخابات التي جرت على مستوى العالم في الفترة من شهر حزيران/ يونيو الى ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ بالاضافة الى استعراض لمحطات الانتخابات العامة التي ستجري منذ نهاية عام ٢٠٠٢ وعلى امتداد عام ٢٠٠٣ وذلك على مستوى دول العالم المختلفة. بالاضافة الى عرض لبعض الوثائق الخاصة بقضايا الديمقراطية في العالم.

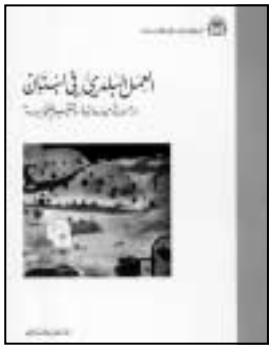

العمل البلدي في لبنان

● كتاب «العمل البلدي في لبنان.. دراسة ميدانية وتقييم للتجربة» صادر عن المركز اللبناني للدراسات، ويتضمن الكتاب خلاصة لدراسة ميدانية ركزت على تقويم تجربة العمل البلدي في لبنان متناولة اهم التحديات والمشكلات التي تواجهه، وكذلك مختارات من نتائج المسح بالعينة والمقابلات مع المسؤولين عن العمل البلدي، ويضم الكتاب ثلاثة اقسام، تناول الاول فيها تجربة العمل البلدي في لبنان، اما القسم الثاني فاحتوى على مقابلات مع عدد من المسؤولين عن العمل البلدي، واحتوى القسم الثالث على ملاحق لها علاقة بموضوع البحث. يقع الكتاب في ٣٩٠ صفحة من القطع المتوسط.

الافتتاحية

القمة الثانية للمرأة العربية محطة واعدة للنهوض بأوضاع المرأة العربية

حسين ابو رمان *

تحت شعار "المرأة العربية، رؤية جديدة"، عقدت القمة الثانية للمرأة العربية أعمالها في العاصمة الأردنية، عمان، في الفترة من ٣–٤ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢. وقد شهدت هذه القمة تسلم الملكة رانيا العبدالله رئاسة القمة من السيدة سوزان مبارك، سيدة مصر الأولى، وذلك للسنتين القادمتين لحين انعقاد القمة الثالثة. وشاركت في أعمال المؤتمر العديد من قرينات ملوك وامراء ورؤساء الدول العربية والامين العام لجامعة الدول العربية ورؤساء ووفود (١٨) دولة عربية تمثل في مجملها القطاعات النسائية في الوطن العربي، كما شارك في المؤتمر العديد من المنظمات العربية والاقليمية والدولية من حكومية وغير حكومية ومن مراكز الأبحاث والدراسات ومؤسسات عاملة في شؤون المرأة في الدول العربية بالاضافة الى عدد من الضيوف والباحثين والخبراء من انحاء مختلفة في العالم.

ولعل أبرز مفاجآت القمة هو إعلان الملكة رانيا العبدالله في حفل الافتتاح عن سلسلة تعديلات قانونية اتخذها مجلس الوزراء الأردني لصالح المرأة، وتشمل قوانين الجنسية وجوازات السفر والتقاعد المدني. وسوف تعني هذه التعديلات أن أبناء الأردنية المتزوجة من غير أردني يمكن أن يحصلوا على الجنسية الأردنية بموافقة مجلس الوزراء، وأن الزوجة والأولاد الأردنيين يمكن أن يحصلوا من الآن فصاعداً على جواز سفر منفرد دون الموافقة الخطية للزوج أو ولي الأمر، وأن الزوجة يمكن أن تجمع ما بين تقاعدها وتقاعد زوجها المتوفى.

وقد كان لهذه التعديلات التي من شأنها تقليص الفوارق في الحقوق بين الرجل والمرأة، أثرها الكبير في إضفاء أجواء حماسية على أعمال المؤتمر، وذلك لأن من شأن هذا الإنجاز للمرأة الأردنية أن يتم الاسترشاد به شيئاً فشيئاً في سائر الأقطار العربية الذي لم تأخذ به.

هذا وقد سبق انعقاد القمة نشاطات تحضيرية هامة تمثلت في عقد سلسلة من المنتديات التي عقدت في المنامة وتونس وعُمان وأبوظبي والكويت، تناولت على التوالي قضايا: المرأة والقانون، المرأة والسياسة، المرأة في بلاد المهجر، المرأة والإعلام، والمرأة والاقتصاد. وقد ساهمت هذه المنتديات مساهمة جوهرية في بلورة أهداف إستراتيجية النهوض بالمرأة العربية التي تم اعتمادها في القمة.

كذلك فقد تم على هامش أعمال القمة إقامة نشاطات نوعية تمثلت في عقد ندوة فكرية لمناقشة تقرير التنمية الانسانية الخاص بالمنطقة العربية، إضافة إلى ثلاث جلسات حوارية نظمتها مؤسسة نهر الأردن حول "المرأة وحقوق الإنسان"، و"المرأة وصنع القرار"، و"المرأة والتعليم". كما نظمت

* كاتب صحفي، باحث متخصص في الشؤون الاردنية.

استراتيجية النهوض

اشتملت استراتيجية النهوض بالمرأة العربية على مقدمة أكدت على الاهتمام بتكوين الثروة البشرية واعتبار أن وضع هذه الاستراتيجية يشكل أساساً متيناً لاستثمار قدرات المرأة العربية لدعم إمكانات تنمية المجتمع العربي وتقدمه. كما اشتملت هذه الاستراتيجية على سبعة مبادئ أكدت أبرزها على الإقرار بدور المرأة العربية كشريك اساسي في التنمية، وعلى أن النهوض بالمرأة العربية يتطلب تمكين منظمة المرأة العربية تحت مظلة الجامعة العربية من تحقيق أهدافها. وفيما يلي استعراض تفصيلي للأهداف العامة للاستراتيجية:

الأهداف العامة: تهدف الاستراتيجية للتوصل الى مجتمع عربي متطور قادر على مواجهة تحديات الألفية الثالثة من خلال تعزيز التعاون والتنسيق العربي المشترك للنهوض بالمرأة العربية، وتنمية قدراتها وتمكينها من المشاركة الكاملة والفاعلة في عملية التنمية الشاملة والاستفادة من عائداتها. وتتلخص الأهداف العامة للاستراتيجية فيما يلي:

١– رفع قدرات المرأة العربية في المجالات الآتية:

أ. مجال التربية والتعليم:

– القضاء على الأمية.

– رفع كفاءة التعليم والتدريب للمرأة كماً ونوعاً لتمكينها من الاعتماد على ذاتها وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

– تشجيع دخول المرأة في تخصصات علوم المستقبل.

– ترسيخ القيم التربوية والشخصية القومية في سياسات وخطط التعليم بكافة مراحله.

ب. مجال الصحة والبيئة:

– ضمان مشاركة المرأة في وضع الخطط والسياسات الصحية التي تلبي احتياجاتها والمشاركة في تطبيق تلك السياسات لتأمين الصحة الكاملة للمرأة جسدياً ونفسياً في مختلف مراحل عمرها وفي كافة المناطق.

– رفع مستوى الخدمات الصحية للمرأة العربية في جميع مراحل حياتها.

– تعزيز قدرة المرأة العربية وضمان مساهمتها الفاعلة في الحفاظ على البيئة وترشيد الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

ج. مجال الإعلام:

– العمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساءً وتوعيته بهدف تغيير الثقافة الاجتماعية السلبية السائدة حول دور المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

– زيادة نسبة مساهمة المرأة في وسائل الإعلام وتعزيز دورها وإشراكها في تخطيط وصنع القرار فيما يتعلق بالبرامج الإعلامية المختلفة.

– الأهتمام إعلامياً بتحقيق التواصل الفعال بين النساء العربيات في بلاد المهجر وأوطانهن.

– تطوير سياسة إعلامية عربية مشتركة – داخلياً وخارجياً تعكس صوراً إيجابية عن المرأة العربية وتبرز إسهاماتها الحقيقية.

٢– تمكين المرأة العربية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وقانونياً

مؤسسة نور الحسين جلسة عصف فكري بعنوان "المرأة والرجل شركاء في صنع القرار".

أما أبرز النتائج التي أسفرت عنها القمة فهي اعتماد استراتيجية النهوض بالمرأة العربية (أنظر النص في مكان آخر)، إضافة إلى اعتماد التقارير المقدمة إلى المؤتمر ومنها "تقرير من قمة إلى قمة" والمتضمن تقارير المنتديات الخمسة التي عقدت في الفترة ما بين القمتين، إضافة إلى إعلان عمان الختامي وتوصيات المؤتمر.

إعلان عمان أشار إلى الظروف الصعبة الدولية والإقليمية والعربية، التي انعقد في ظلها المؤتمر، مؤكداً أن سلبياتها وتداعياتها سوف تنعكس نتائجها أكثر ما تنعكس على المرأة باعتبارها الاشد معاناة لويلات الحروب وآثار الدمار وباعتبارها الحلقة الاضعف في المجتمع والاكثر مواجهة لمسؤولية الطفل والاسرة.

وأكدت القمة أن المساواة الاجتماعية والنهوض بكامل الإمكانات لا يتحقق إلا بالنهوض بالمرأة لتأخذ دورها في تحمل المسؤولية في العمل والانتاج والادارة والقيادة والسياسة، اذ لا يوجد مجتمع متقدم في العالم يمكن ان يعمل ويزدهر وينافس ويتفوق من خلال تشغيل نصف الطاقات ونصف الامكانات ونصف الابداعات التي لديه.

وأكد المؤتمر بكل قوة على ما ورد في بيان القاهرة الصادر عن المؤتمر الاول والبيانات الصادرة عن المؤتمر الاستثنائي والمنتديات الخمسة من حيث ادانة الاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات الاسرائيلية الوحشية المتواصلة على الشعب الفلسطيني واستهداف المدنيين والابرياء والاطفال والنساء والانتهاك الهمجي للحقوق الاساسية للانسان وللشرعية الدولية بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقية الخاصة بحماية النساء والاطفال.

وفيما أكد المؤتمر على الحق المطلق للشعوب في مقاومة الاحتلال كما ينص عليه ميثاق الامم المتحدة، فقد أعلن ادانته الكاملة للارهاب والعنف الدولي في الوقت الذي أدان فيه ارهاب الدولة الذي تقوم به اسرائيل، ودعا الى تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة وازالة الاحتلال واقامة دولة فلسطين على التراب الفلسطيني وعاصمتها القدس، كما دعا الى ازالة الاحتلال من الاراضي العربية في كل من سوريا ولبنان.

وانتهى المؤتمر الى اهمية وضع الاستراتيجية العربية للنهوض بالمرأة وتشجيع الحكومات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية على وضع سياسات عامة تنطلق منها برامج عملية غايتها تحقيق اهداف قابلة للقياس والتقييم. وأعرب عن ثقته بالدور الذي ستقوم به منظمة المرأة العربية، ودعا الدول التي لم تصادق على الاتفاقية لان تفعل ذلك.

كما أعرب المؤتمر عن إدراكه بأن النهوض العربي الشامل يعني بالضرورة تحول المجتمعات العربية بنصفيها معاً إلى مجتمعات متقدمة منتجة للعلم والتكنولوجيا ومبدعة للفكر والثقافة والفنون ومنتجة للسلع والخدمات لا مجرد مستهلكة لها. وأن هذا التحول هو الطريق الافضل للحفاظ على الهوية العربية ولتعزيز الخصوصية الثقافية للامة العربية.

ان المؤتمر وانطلاقاً من إدراكه العميق لمتطلبات التقدم والاستقرار والازدهار العربي فقد أكد المؤتمر على عدد من المسائل الرئيسية، في مقدمتها أن حل النزاعات الدولية من خلال "الحوار" ومن خلال الامم المتحدة والاحتكام الى القانون الدولي هو الطريق الانساني لتقدم البشرية والوصول الى نتائج مقبولة لجميع الاطراف ومن هنا فان اجواء الحرب التي تتمثل بالتهديد بضرب العراق من شأنها ان تفاقم المعاناة التي تعيشها المنطقة باسرها وهي تمثل سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة.

كما أكد المؤتمر على أن قرار الكونغرس باعتبار القدس عاصمة لاسرائيل خلافا للقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية ورسائل الضمانات الاميركية من شأنه ان يقدم مزيدا من

بالمرأة العربية

أ. المجال الاجتماعي:

– اعتماد أسلوب التخطيط للنوع الاجتماعي وتبني مفهوم التخطيط بالمشاركة.

– زيادة مشاركة المرأة بالقضايا المجتمعية محلياً وعربياً وتأكيد دورها الهام والأساسي في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع.

– توفير الخدمات التي تحتاجها الأسرة العربية لمساعدة المرأة العاملة وإرساء مبدأ المسؤولية الجماعية داخل الأسرة وذلك لإحداث التوازن بين مسؤوليتها الأسرية ودورها التنموي.

– توثيق الروابط بين المنظمات النسائية العربية والمنظمات النسائية والجاليات العربية في بلاد المهجر.

– إقامة المزيد من الصلات المتنوعة بين منظمات المرأة الوطنية والعربية – حكومية كانت او أهلية للتعاون والتنسيق فيما بينها.

ب. المجال الاقتصادي:

– القضاء على الفقر والعمل على إزالة أسبابه وتخفيف آثاره على المرأة خاصة في القطاع الريفي وقطاع العمل غير الرسمي.

– رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

– مكافحة بطالة النساء.

– توثيق مساهمة المرأة في مجال الزراعة والعمل غير الرسمي والعمل العائلي في حسابات الناتج القومي لإبراز القيمة الاقتصادية الحقيقية لمساهماتها.

– التأكيد على استفادة المرأة من عائد مشاركتها في التنمية.

– تمكين المرأة من تعزيز قدرتها واعتمادها على الذات وزيادة إسهامها في الحياة الاقتصادية بما في ذلك المشاركة في تخطيط التنمية.

ج. المجال السياسي:

– دعم المشاركة السياسية للمرأة من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار.

– زيادة نسبة عضوية المرأة في الأحزاب والاتحادات والجمعيات المهنية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

– زيادة نسبة تمثيل المرأة العربية في المؤسسات العربية والإقليمية والدولية.

د. المجال القانوني:

– تعديل التشريعات التي تعيق دور المرأة والتي تميز ضدها.

– توعية المرأة العربية بحقوقها القانونية وأهمية المحافظة على هذه الحقوق.

– إزالة الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق.

– توفير حماية قانونية للمرأة لضمان عدم تعرضها للعنف، وذلك عن طريق التربية والتوعية والردع القانوني.

– تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن الحقوق المدنية للنساء.

– مطالبة المنظمات الدولية بتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق النساء في ظل الاحتلال والحروب والمنازعات المسلحة.

الاغراءات للحكومة الاسرائيلية للاستمرار في نهجها القائم على الاستيلاء على اراضي الغير وانتهاك المقدسات الاسلامية والمسيحية وعلى القتل والتدمير..

كذلك فقد أكد المؤتمر على أن المرأة هي من اكثر افراد المجتمع معاناة من جراء استخدام اسلحة الدمار الشامل، ومن هنا فان تحرير المنطقة من هذا الخطر الداهم من خلال نزع كافة انواع هذه الاسلحة من جميع دول المنطقة دون استثناء ينبغي ان يكون احد الاهداف الرئيسية التي تساعد المنظمات النسائية العربية والعالمية على تحقيقه.

هذا وقد خرج المؤتمر بجملة من التوصيات الهامة، وفي مقدمتها دعوة الحكومات والمنظمات الى الاخذ بتوصيات استراتيجية النهوض بالمرأة العربية والعمل على مواصلة الدعم والمساندة لبرامجها. وفي هذا الإطار أكد المؤتمر على اهمية تمويل برامج النهوض بالمرأة على اسس مستقرة ودائمة من خلال انشاء الصناديق والوقفيات التي يساهم فيها القطاع الخاص والاهلي والحكومات، كما ذكّر بأن مشاركة الحكومات ومساهماتها بانشاء صناديق النفقة الذي دعا اليه بيان المنامة يتطلب مبادرة قوية وسريعة وذلك تخفيفا للمعاناة والمشقة التي تتحملها المرأة والأطفال.

وأشارت توصيات المؤتمر إلى ضرورة توجيه الاهتمام لدى المؤسسات الرسمية والخاصة والاهلية لتصحيح الصورة الاعلامية عن المرأة العربية. ونوه بأنه على الرغم من ان تطوير التشريعات التي من شأنها ان تمكن المرأة من الوقوف على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرار وبناء مؤسسات المجتمع المدني كان بطيئاً، فإن المؤتمر يؤيد انشاء مجموعة تشريعية عربية تعمل وفق برنامج زمني لتقديم توصياتها واستشاراتها القانونية للدول العربية وفي اطار من التنسيق مع المنظمات النسائية العربية.

وأكدت توصيات المؤتمر على أن مشاركة المرأة في تمثيل مواطنيها للتعبير عن احتياجاتهم ومواقفهم، يتطلب تشجيع المرأة وتأهيلها للدخول الى العمل البرلماني ويتطلب تيسير عملية الدخول هذه بما يتفق مع توجه المجتمع نحو التقدم.

وانطلاقاً من أن المرأة العربية لا زالت تعاني من وطأة الامية ومن ضيق فرص العمل امامها، فقد دعت توصيات المؤتمر الحكومات والقطاعات الاهلية والمنظمات النسائية للعمل على وضع خطط وبرامج وآليات تضمن تخفيض الامية ورفع كفاءة التعليم والتدريب للمرأة كماً ونوعاً لتمكينها من الاعتماد على ذاتها وتلبية متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية وتشجيعها على الدخول في تخصصات علوم المستقبل وزيادة فرص العمل امامها الى الضعف خلال السنوات الخمس القادمة.

وعلى ضوء المكابدة والمعاناة التي تعيشها المرأة الفلسطينية وفقدانها لمختلف وسائل المعيشة بسبب العدوان الاسرائيلي المتواصل، فقد أوصى المؤتمر بضرورة المبادرة فوراً إلى إنشاء صندوق عربي لدعم المرأة الفلسطينية.

وعلى أرضية تقدير المشاركين لجهود الأمم المتحدة والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اعداد تقرير التنمية الانسانية العربية، فقد توجه المؤتمر إلى الأمم المتحدة والصندوق وبالتعاون مع الدول العربية لوضع برامج ومشاريع مناسبة تتوافق والظروف الخاصة بالمجتمعات العربية لتمكين المرأة من النهوض وممارسة دورها الفاعل في التنمية المستدامة المتكاملة.

وأخيراً توجه المؤتمر إلى الأردن بإنشاء سكرتاريا خاصة بالقمة للتنسيق بين رئاسة القمة و"منظمة المرأة العربية" من اجل تنفيذ التوصيات واقامة المنتديات التي تم الاتفاق عليها في الثاني والثالث من شهر شباط عام ٢٠٠٢، وبصورة رئيسية منتدى "المرأة والتربية" والذي سيعقد في دمشق بمناسبة يوم المرأة العربية.

وفود الاقطار العربية المشاركة في قمة المرأة العربية الثانية

- وفد المملكة الأردنية الهاشمية برئاسة السيدة ليلى شرف.
- وفد جمهورية مصر العربية برئاسة السيدة سوزان مبارك قرينة الرئيس المصري محمد حسني مبارك.
- وفد الجمهورية اللبنانية برئاسة السيدة أندريه لحود قرينة الرئيس اللبناني إميل لحود.
- وفد الجمهورية السودانية برئاسة السيدة فاطمة البشير قرينة الرئيس السوداني عمر حسن البشير.
- وفد الكويت برئاسة الشيخة حصة سعد العبد الله السالم الصباح.
- وفد المملكة المغربية برئاسة الأميرة اللالا مريم شقيقة العاهل المغربي محمد السادس.
- وفد الجمهورية التونسية برئاسة وزيرة شؤون المرأة والأسرة والطفولة نزيه بن بدر.
- وفد الجمهورية العراقية برئاسة عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية الدكتورة هدى مهدي صالح عماش.
- وفد الجمهورية اليمنية برئاسة وزيرة الدولة لحقوق الإنسان وهيبة الفارع.
- وفد سلطنة عمان برئاسة وكيلة وزراة التنمية الاجتماعية الدكتورة ثويبة بنت أحمد البرواني.
- وفد الإمارات العربية المتحدة برئاسة مديرة الاتحاد النسائي نورة السويدي.
- وفد جيبوتي برئاسة النائب الثاني لرئيسة الاتحاد الوطني لنساء جيبوتي عائشة روبيلة.
- وفد الجمهورية الموريتانية برئاسة كاتبة الدولة لشؤون المرأة منتاتة بنت حديد.
- وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة رئيسة الاتحاد النسائي العام السيدة سعاد بكور.
- وفد الجمهورية الجزائرية برئاسة مديرة شؤون المرأة بثينة شريط.
- وفد مملكة البحرين برئاسة نائبة رئيس المجلس الأعلى للمرأة الشيخة مريم بنت حسن آل خليفة.
- وفد فلسطين برئاسة الأمين العام للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية السيدة سلوى أبو خضرة.
- وفد الجماهيرية الليبية برئاسة وزيرة الشؤون الاجتماعية سالمة شعبان عبد الجبار.

تواريخ مهمة

- مؤتمر قمة المرأة العربية الأول، القاهرة، ١٨ – ٢٠ /١١/ ٢٠٠٠ .
- منتدى المرأة والقانون، المنامة، ٢٨ – ٢٩ /٤/ ٢٠٠١ .
- منتدى المرأة والسياسة، تونس، ١٣/٥ – ١/٦/٢٠٠١ .
- منتدى المرأة في بلاد المهجر، عُمان، ٣٠/٩ – ١/١٠/٢٠٠١ .
- المؤتمر الاستثنائي لقمة المرأة العربية، القاهرة، ١١ – ١٢/١١/٢٠٠١
- منتدى المرأة والإعلام، أبو ظبي، ٢–٣/٢/٢٠٠٢.
- منتدى المرأة والاقتصاد، الكويت، ٢٨–٢٩ /٤/٢٠٠٢.
- مؤتمر قمة المرأة العربية الثاني، عمّان، ٣–٤/١١/٢٠٠٢.

صدى
المجتمع المدني

الاردن

يرصد هذا القسم من «صدى المجتمع المدني» ابرز النشاطات الجماهيرية والعامة لمنظمات المجتمع المدني في الاردن استناداً الى ما ينشر في الصحف الاردنية اليومية والاسبوعية، وقد تم تصنيف هذه النشاطات حسب فئات المنظمات الاهلية الرئيسية. غطت عملية الرصد اشهر حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو وآب/ اغسطس ٢٠٠٢، وكانت حصيلة النشاطات (٢١٣) نشاطاً توزعت على النحو التالي: احزاب وجمعيات سياسية (٢١) نشاطاً، نقابات مهنية (٣٢) نشاطاً، روابط وهيئات ثقافية (٣١) نشاطاً، هيئات نسائية او تعنى بشؤون المرأة (١٣) نشاطاً، جمعيات وهيئات الاعمال (١٨) نشاطاً، جمعيات البيئة (٢٠) نشاطاً، جمعيات حقوق الانسان (٢١) نشاطاً، جمعيات خيرية (٣١) نشاطاً، نواد طلابية ورياضية (٧) نشاطات، وأخيراً هيئات وجمعيات متفرقة (١٩) نشاطاً.

أحزاب وجمعيات سياسية

نظمت الاحزاب والجمعيات السياسية في الاردن خلال اشهر حزيران وتموز وآب ٢٠٠٢، (٢١) نشاطاً ركزت في معظمها على الاوضاع الفلسطينية وضرورة دعم الشعب الفلسطيني من اجل مقاومة الاحتلال، كما كان هناك نشاط تضامني مع العراق وآخر مع سوريا بالاضافة الى حلقة نقاشية حول الانتخابات وحوار سياسي مع رئيس مجلس النواب السابق وكذلك لقاء سياسي وندوة عن انعكاسات ١١ ايلول على المنطقة بالاضافة الى حلقة نقاش حول الصالونات السياسية.

وقد كان لحزب جبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين (٩) نشاطات من جملة هذه النشاطات، وكان هناك (٣) نشاطات للمجلس الوطني للتنسيق الحزبي، وكذلك (٣) نشاطات للجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة، ونشاطان لكل من حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب الوسط الاسلامي، ونشاط لحزب الوحدة ونشاط آخر لحزب الارض العربية. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه النشاطات:

– نظمت جماعة الاخوان المسلمين وحزب جبهة العمل الاسلامي في العقبة في الفترة من ٢٥/٥-٢/٦ فعاليات أسبوع القدس.

– نظم ملتقى الحوار الوطني التابع لمجلس التنسيق الحزبي يوم ١١/٦ حواراً سياسياً مع رئيس مجلس النواب السابق عبد الهادي المجالي.

– نظم حزب جبهة العمل الاسلامي وجماعة الاخوان المسلمين في الوحدات يوم ١٤/٦ مهرجاناً خطابياً لنصرة الشعب الفلسطيني.

– اصدر علماء جبهة العمل الاسلامي يوم ١٦/٦ فتوى تقضي بتحريم التقاعس عن الجهاد.

– نظم حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٢٣/٦ لقاء سياسياً استضاف فيه رئيس جمعية العمل الوطني الديمقراطي البحريني عبد الرحمن النعيمي.

– اقام ملتقى الحوار الوطني في مجلس التنسيق الحزبي يوم ٢٥/٦ حلقة نقاش حول الانتخابات.

– أقامت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة في مقر حزب جبهة العمل الإسلامي يوم ٢٨/٦ مهرجاناً خطابياً للتضامن مع الأسير الفلسطيني.

مهرجان خطابي لجبهة العمل الاسلامي تضامناً مع الشعب الفلسطيني

– اقام الملتقى الوطني لنصرة الانتفاضة يوم ١/٧ مهرجاناً خطابياً في مقر حزب جبهة العمل الاسلامي تضامناً مع الاسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

– أقام ملتقى الحوار الوطني المنبثق عن المجلس الوطني للتنسيق الحزبي يوم ٨/٧ حلقة نقاش بعنوان «الصالونات السياسية والدور المفقود».

– نظم حزب الوسط الاسلامي يوم ٦/٧ ندوة بعنوان «الصراع العربي الصهيوني وسياسة الجدر الاسرائيلية: نظرية في النقد والتحليل».

– نظم حزب الوحدة الشعبية الأردني يوم ١٣/٧ محاضرة عن الروائي غسان كنفاني.

– نظمت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ٢٥/٧ اعتصاماً دعت خلاله لوقف المجازر الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

– نظمت دائرة الاعلام في حزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد» يوم ٢٦/٧ ندوة بعنوان «انعكاسات ١١ أيلول على المنطقة والعالم».

– نظمت جماعة الاخوان المسلمين في اربد يوم ٢٦/٧ مسيرة تضامنية مع الأهل في فلسطين.

– نظمت الحركة الاسلامية في اربد يوم ٢٦/٧ مهرجاناً ومسيرة حاشدة تضامناً مع الأهل في فلسطين واستنكاراً لمجازر الاحتلال.

– نظم حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٢/٨ مهرجاناً خطابياً تضامناً مع الأهل في فلسطين.

– نظم حزب الوسط الاسلامي في مقر الحزب يوم ١٠/٨ محاضرة بعنوان «الوضع الراهن في المنطقة» القاها الاستاذ فالح الطويل.

– نظمت لجنة القدس في حزب جبهة العمل الاسلامي يوم ٢١/٨ مهرجاناً تضامنياً بمناسبة ذكرى احراق المسجد الأقصى.

– نظم حزب الارض العربية يوم ٢٦/٨ جلسة حوارية حول قضايا العمل الحزبي وقضايا المنطقة وبخاصة فلسطين والعراق.

– اقامت لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة يوم ٣١/٨ مهرجاناً تضامنياً مع سوريا.

– اقامت جماعة الاخوان المسلمين في محافظة جرش يوم ٣١/٨ مهرجاناً خطابياً تضامناً مع الشعب الفلسطيني.

نقابات مهنية

بلغ عدد نشاطات النقابات والجمعيات المهنية في الاردن خلال اشهر حزيران وتموز وآب ٢٠٠٢ ، (٣٢) نشاطاً توزعت على الشكل التالي: نقابة المهندسين (١١) نشاطاً ، نقابة المهندسين الزراعيين (٤) نشاطات ، الاطباء واطباء الاسنان (٣) نشاطات ، نقابة الجيولوجيين، نشاطان ، جمعية مدققي الحسابات ، نشاطان ، بالاضافة الى عدد من النشاطات المتنوعة لبقية النقابات المهنية واللجان التابعة لها ، وقد تنوعت نشاطات النقابات حول مواضيع علمية ، ووطنية وبيئية وكذلك التضامن مع فلسطين والعراق. وفيما يلي عرض لهذه النشاطات:

– اختتمت يوم ٢/٦ في مجمع النقابات المهنية دورة «التحليل الاجتماعي الاقتصادي وفقاً للنوع الاجتماعي».

– نظمت نقابة المهندسين الزراعيين يوم ١/٦ محاضرة حول زراعة وفوائد الفطر ألقاها المهندس وصفي أبو مغلي.

– نظم الملتقى الوطني للنقابات المهنية والاحزاب السياسية يوم ٥/٦ مهرجاناً خطابياً بمناسبة ذكرى نكسة حزيران ١٩٦٧ .

– نظمت اللجنة الفرعية لنقابة الأطباء في الرمثا يوم ١٤/٦ يوماً علمياً حول فقر الدم واحمرار العين.

– نظمت نقابة الجيولوجيين الأردنيين بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعية يوم ١٧/٦ ورشة عمل حول الاستخدام الأمثل للمصادر الطبيعية في الصناعة.

– عقدت نقابة المهندسين يوم ١٨/٦ ندوة بعنوان «فلسطين الحاضر والمستقبل».

– نظمت هيئة المكاتب الهندسية والاستشارية الأردنية يوم ٢٥/٦ ورشة عمل دولية حول النشاط الاستشاري الهندسي.

– اقامت جمعية بيت المعمار التابعة لنقابة المهندسين يوم ٢٦/٦ فعاليات يوم فلسطين بالتعاون مع طلبة العمارة في الجامعة الأردنية.

– نظمت لجنة حماية الوطن ومجابهة التطبيع في مجمع النقابات المهنية في اربد يوم ٣٠/٦ ندوة بعنوان «حزيران والصراع العربي الصهيوني».

– نظمت نقابة المهندسين الزراعيين يوم ٣٠/٦ محاضرة القاها د. حازم الناصر حول ازمة المياه في الأردن.

– نظمت لجنة الحريات في نقابة المهندسين يوم ١/٧ ندوة بعنوان «الحريات العامة وقانون محكمة أمن الدولة».

– نظمت نقابة الفنانين الأردنيين بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى يوم ٢/٧ فعاليات مهرجان الغناء الشعبي العربي.

– عقدت جمعية مدققي الحسابات يوم ١٤/٧ دورة تدريبية حول ملفات التدقيق وأوراق العمل.

– نظمت اللجنة العلمية في الشعبة المعمارية بنقابة المهندسين يوم ١٩/٧ مؤتمراً حول الاسكان والاستثمار.

– نظمت اللجنة العلمية في نقابة المهندسين الزراعيين فرع السلط يوم ١٩/٧ محاضرة بعنوان «دور القطاع الخاص في انتاج البذور» القاها الدكتور ماجد الزعبي.

– أقامت نقابة المهندسين فرع الزرقاء يوم ٢٠/٧ ورشة عمل بعنوان «أنظمة الطوبار».

– عقدت نقابة أطباء الأسنان يوم ٢٤/٧ ندوة بعنوان «النقابات المهنية والعمل الوطني».

– نظمت نقابة الجيولوجيين يوم ٢٨/٧ ورشة عمل بعنوان «الضخ الجائر» في مبنى وزارة المياه والري.

– نظمت اللجنة الاستشارية في نقابة الصيادلة يوم ١٣/٧ ورشة عمل لمناقشة قانون الصيدلة والدواء.

– عقدت جمعية مدققي الحسابات في الفترة من ٢١–٢٣/٧ دورة تدريبية حول تعديلات قانون ضريبة المبيعات.

– نظمت النقابات المهنية يوم ٢٤/٧ اعتصاماً امام مجمع النقابات المهنية احتجاجاً على العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

– أقامت نقابة المهندسين يوم ٢٧/٧ حواراً مفتوحاً حول «المياه

من المؤتمر حول الاسكان الذي نظمته اللجنة العلمية في الشعبة المعمارية بنقابة المهندسين

المستخرجة من الآبار الجوفية».

– نظمت لجنة نصرة العراق في نقابة المهندسين يوم ٣٠/٧ ندوة بعنوان «المحاولات العدوانية الجديدة التي تستهدف ضرب العراق».

– نظم مجلس نقابة المهندسين الأردنيين فرع الزرقاء يوم ٢٩/٧ محاضرة حول السلامة المرورية.

– نظمت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق في مجمع النقابات المهنية يوم ٧/٨ مهرجاناً خطابياً لنصرة العراق وفلسطين.

من فعاليات اسبوع الاقصى الذي نظمته نقابتا المهندسين والمهندسين الزراعيين

– أقامت لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق في العقبة يوم ٧/٨ ندوة بعنوان «العدوان على العراق – عدوان على الأردن وعدوان على الأمة».

– نظمت نقابة الأطباء الأردنية وجمعية اختصاصيي الامراض والجراحة النسائية يوم ١٠/٨ محاضرة طبية حول متابعة الجنين داخل الرحم.

– نظمت نقابة الصيادلة يوم ٩/٨ حواراً مفتوحاً بين نقيب الصيادلة د. فضل نيروخ مع اعضاء الهيئة العامة بالمفرق.

– نظمت نقابة المهندسين يوم ٢٠/٨ فعاليات المنتدى الأول للمهندسين المغتربين.

– نظمت نقابة المهندسين ونقابة المهندسين الزراعيين في الفترة من ٢٧/٨–٢/٩ فعاليات اسبوع الاقصى في مجمع النقابات المهنية.

– نظمت نقابة المهندسين يوم ٢٨/٨ حواراً مفتوحاً بعنوان «نوعية مياه الشرب المعبأة مالها وما عليها».

– انطلق يوم ٢٩/٨ الوفد النقابي المشارك بمسيرة الوحدة العربية الى بغداد.

روابط وهيئات ثقافية

نظمت الروابط والهيئات الثقافية في الاردن خلال الفترة المشار اليها (٣١) نشاطاً توزعت على الشكل التالي: منتدى السلط الثقافي (٤) نشاطات، نادي الفيحاء الثقافي (٤) نشاطات، مركز الحسين الثقافي (٤) نشاطات، المنتدى العربي (٣) نشاطات، ونشاطان لكل من، رابطة الكتاب، جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية، منتدى البقعة الثقافي، نادي اسرة القلم، ونشاط واحد لكل من رابطة الفنانين التشكيليين، نادي ادباء المستقبل، منتدى الصخرة الثقافي، منتدى عبين عبلين الثقافي، اتحاد الكتاب الاردنيين، منتدى اربد الثقافي، ومنتدى ابن رشد الثقافي. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه النشاطات:

– نظمت رابطة الفنانين التشكيليين بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى يوم ١/٦ معرض ربيع الأردن ٢٠٠٢ .

– نظم المنتدى العربي يوم ٥/٦ محاضرة بعنوان «نحن وامريكا والارهاب» القاها د. محمد الحموري.

– اقامت رابطة الكتاب الأردنيين يوم ١٠/٦ ندوة بعنوان «العنصرية في الفكر الصهيوني» القاها د. غازي حسين.

– عقد منتدى الفكر العربي في بكين يوم ١٢/٦ ندوة بعنوان «العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين».

– نظم نادي اسرة القلم يوم ١٠/٦ محاضرة حول الاعياد الوطنية القاها العين طاهر حكمت.

– عقدت الجمعية الثقافية العربية يوم ١٥/٦ ندوة حول الآفاق المستقبلية لهوية الطفل العربي وحقوقه.

– نظم منتدى السلط الثقافي يوم ١٧/٦ محاضرة القاها المهندس عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب السابق حول الانتخابات النيابية القادمة.

– نظمت أسرة ادباء المستقبل بمناسبة اعلان عمان عاصمة للثقافة العربية في الفترة من ١٦–١٩/٦ فعاليات مهرجان الابداع الخامس.

– نظم نادي الفيحاء الثقافي يوم ١٩/٦ محاضرة القاها السفير السوري في عمان الدكتور عبد الفتاح عمورة حول العلاقات الأردنية السورية.

– نظمت جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية يوم ٢٢/٦ ندوة بعنوان «الاستثمار الوطني في المناطق الصناعية المؤهلة».

– نظم نادي الفيحاء الثقافي يوم ٢٠/٦ محاضرة القتها السيدة روضة بشارة شقيقة عضو الكنيست الاسرائيلي عزمي بشارة حول ملكية الاراضي الاسرائيلية.

– نظم مركز الحسين الثقافي يوم ٢١/٦ محاضرة بعنوان «دور الصحافة الثقافية في ترويج الأدب» القاها الاستاذ موسى برهومة.

– نظم منتدى الصخرة الثقافي يوم ٣٠/٦ محاضرة بعنوان «الانتخابات والديمقراطية» القاها الدكتور خالد الزعبي.

– نظم منتدى عبين عبلين الثقافي في عجلون يوم ٢/٧ محاضرة حول خصوصية الدولة الأردنية القاها السيد عبد الرؤوف الروابدة رئيس الوزراء السابق.

– عقد مركز الحسين الثقافي يوم ١/٧ ندوة متخصصة حول المحكمة

عبد الرؤوف الروابدة يحاضر في عجلون حول خصوصية الدولة الاردنية

الجنائية الدولية.

– نظمت جمعية مناهضة الصهيونية والعنصرية يوم ٨/٧ محاضرة حول «مقاطعة البضائع الامريكية وآليات استمرارها».

– نظم منتدى السلط الثقافي يوم ٩/٧ ندوة بعنوان «قوانين الصحافة والاعلام والملكية الفكرية» في قاعة غرفة تجارة السلط.

– نظم منتدى الفكر العربي يوم ٥/٧ حواراً حول المفكر الجزائري مالك بن نبي.

– نظم منتدى الحسين الثقافي يوم ٧/٧ ندوة بعنوان «النقد الثقافي والنسوي».

– نظم اتحاد الكتاب الأردنيين يوم ٩/٧ محاضرة للدكتورة ابتسام الكتبي بعنوان «الامارات على اعتاب الألفية الثالثة».

– نظمت رابطة الكتاب الأردنيين بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى يوم ١٦/٧ ندوة بعنوان «مستقبل الثقافة وثورة المعلومات».

– نظم المنتدى الثقافي في اربد يوم ١٦/٧ محاضرة القاها الاستاذ جهاد المومني بعنوان «المستجدات الوطنية في العهد الأردني الجديد».

– نظم نادي الفيحاء الثقافي يوم ١٧/٧ حواراً مفتوحاً حول عملية دمج المعاقين اجتماعياً.

– نظم منتدى ابن رشد الثقافي يوم ٢٢/٧ ندوة حول الانتفاضة والاصلاحات في السلطة الفلسطينية.

– نظم منتدى الفيحاء الثقافي يوم ٣٠/٧ حواراً حول الفقر والبطالة.

– أقام منتدى البقعة الثقافي يوم ٣٠/٧ محاضرة بعنوان «اضرار المخدرات على المجتمع» القاها المقدم طايل المجالي مدير ادارة مكافحة المخدرات.

– عقدت في مركز الحسين الثقافي يومي ٧ و ٨/٨ الندوة الفكرية «نحن والآخر» والتي اقيمت ضمن فعاليات مهرجان جرش.

– نظم منتدى البقعة الثقافي يوم ١٠/٨ محاضرة بعنوان «الصحة والسلامة العامة وأمراض الصيف» القاها الدكتور محمد نبابتة.

– أقام منتدى السلط الثقافي يوم ١٢/٨ حواراً مفتوحاً مع مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي الاستاذ احمد عبد الفتاح.

– نظم نادي اسرة القلم في الزرقاء يوم ٢٣/٨ ندوة حول الوضع في فلسطين.

– نظم منتدى السلط الثقافي يوم ٢٨/٨ ندوة حوارية بعنوان «فلسطين والعراق حالة واحدة».

هيئات نسائية أو تعنى بشؤون المرأة

نظمت المؤسسات والهيئات النسائية في الاردن (١٣) نشاطاً، كان لتجمع لجان المرأة منها (٥) نشاطات، و (٤) نشاطات لاتحاد المرأة الاردنية، نشاطان للاتحاد النسائي، ونشاطان للمعهد الدولي لتضامن النساء.

ركزت نشاطات الهيئات النسائية على مواضيع تهم المرأة في حياتها الزوجية وفي حياتها العامة وكذلك سبل دعم المرأة في الانتخابات النيابية واهمية مشاركة المرأة في البرلمان. وفيما يلي استعراض لهذه النشاطات:

– عقد تجمع لجان المرأة الوطني الاردني في العقبة يوم ١٦/٦ ندوة بعنوان «الحقوق الزوجية المشتركة».

– اقام تجمع لجان المرأة الوطني الاردني بالتعاون مع وزارة الزراعة يوم ٢٤/٦ ندوة حول «صحة وأمن الغذاء في الأردن».

– نظم تجمع لجان المرأة الوطني في السلط يوم ١/٧ ورشة عمل حول الانتخابات والحياة السياسية في الأردن.

– نظم الاتحاد النسائي الأردني العام يوم ٩/٧ ندوة بعنوان «اهمية مشاركة المرأة في البرلمان».

– نظم تجمع لجان المرأة الوطني الأردني في مادبا يوم ٢٣/٧ ندوة توعوية حول مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية كمرشحة وناخبة.

– نظم اتحاد المرأة الأردنية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني في الفترة من ٢٨–٣٠/٧ دورة تدريبية حول التطوير المؤسسي.

– نظم الاتحاد النسائي الأردني فرع اربد يوم ٣١/٧ لقاء حول القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة.

– نظم تجمع لجان المرأة في اربد يوم ٣/٨ ورشة عمل حول اهمية مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية.

– أقام اتحاد المرأة الأردنية في الزرقاء يوم ١٠/٨ يوم عمل خيري لدعم دار ضيافة الطفل في المحافظة.

– عقد المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٢١/٨ دورة حول «المرأة والانتخابات».

– اقام اتحاد المرأة الأردنية يوم ٢٦/٨ حفلاً فنياً وطنياً لدعم الانتفاضة في مجمع النقابات المهنية.

– نظم الاتحاد النسائي الأردني يوم ٢٨/٨ حلقة نقاشية بعنوان «معوقات مشاركة المرأة الكويتية في التنمية المستدامة».

– نظم المعهد الدولي لتضامن النساء يوم ٢٤/٧ محاضرة حول دور المرأة الأردنية في الانتخابات البرلمانية.

شعار تجمع لجان المرأة الوطني الاردني

جمعيات وهيئات الاعمال

بلغ عدد نشاطات جمعيات وهيئات الاعمال خلال الفترة المشار اليها (١٨) نشاطاً تناولت مواضيع اقتصادية وبيئية وكذلك دعم المرأة في الانتخابات النيابية، وكان للمنبر الاردني للتنمية الاقتصادية (٤) نشاطات وغرفة تجارة عمان (٣) نشاطات، ونشاطان لكل من غرفة صناعة الزرقاء، ونادي صاحبات الاعمال والمهن، والمشروع الاردني الاوروبي لتحديث الصناعة الاردنية، ونشاط لكل من جمعية الجودة، وجمعية الرواد الشباب، وجمعية البنوك، وغرفة تجارة الزرقاء، وجمعية المستشفيات الخاصة. اما تفاصيل هذه النشاطات فهي كالتالي:

– عقدت غرفة صناعة الزرقاء يوم ٥/٦ ورشة عمل متخصصة لدراسة تقييم الأثر البيئي لمشروع معالجة المياه الصناعية العادمة لمحافظة الزرقاء.

– نظم المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية يوم ١١/٦ ورشة عصف ذهني حول الصحافة الاقتصادية.

– نظمت غرفة صناعة الزرقاء ومديرية حماية البيئة يوم ٨/٦ ورشة عمل حول معالجة المياه الصناعية في الزرقاء.

– عقدت غرفة تجارة عمان في الفترة من ٢٥–٢٩/٦ دورة تدريبية بعنوان «تنمية المهارات القيادية والادارية».

– نظم المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية يوم ٣/٧ ورشة عمل بعنوان «التوجهات والتحديات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات».

– نظمت الجمعية الأردنية للجودة يوم ٧/٧ محاضرة قدمها الاستاذ علي المدادحة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة بعنوان «الجودة والتميز في ادارة المناطق الحرة كداعم للتنمية الاقتصادية الوطنية».

– عقد المشروع الأردني الأوروبي لتحديث الصناعة الأردنية وتطور المؤسسات (اجادة) يوم ١٠/٧ ندوة بعنوان «صندوق اجادة لضمان القروض».

– أقامت جمعية الرواد الشباب بالتعاون مع الصندوق الوطني لدعم المؤسسات يوم ١٥/٧ محاضرة عن «الصندوق الوطني لدعم المؤسسات».

– نظمت جمعية صاحبات الأعمال والمهن يوم ٢٤/٧ ندوة بعنوان «دور صناع القرار في دعم المرأة انتخابياً» في مقر حزب الوسط الاسلامي.

– نظم المشروع الأردني الأوروبي لتطوير المؤسسات الأردنية (اجادة) بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة يوم ٢٣/٧ حلقة نقاشية حول البرنامج الوطني لتأهيل الصناعة.

– نظمت جمعية البنوك الأردنية يوم ٢٩/٧ ندوة بعنوان «اقتصاديات السياحة».

– نظم الاتحاد الوطني لصاحبات الأعمال والمهن بالتعاون مع المفوضية الأوروبية يوم ٧/٨ ورشة عمل حول دور المنظمات غير الحكومية في دعم المرأة في الانتخابات النيابية.

– نظمت غرفة تجارة عمان في الفترة من ٣٠/٧ – ٣/٨ دورة حول «التجارة الالكترونية».

– اقامت غرفة تجارة الزرقاء يوم ٦/٨ ورشة عمل بعنوان «المنظمات غير الحكومية ودورها في دعم المرأة في الانتخابات النيابية القادمة».

– عقدت غرفة تجارة عمان يوم ١٣/٨ دورة تدريبية للتجار حول تطبيق القوانين والتشريعات المصرفية.

– نظمت جمعية المستشفيات الخاصة يوم ١٤/٨ محاضرة بعنوان «المسؤولية الطبية» القاها رئيس الجمعية د. محمود الطاهر.

– نظم المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية يوم ١٢/٨ ورشة عمل بعنوان «اتفاقية التجارة الحرة: فرص وتحديات».

– نظم المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية يوم ٢٠/٨ ورشة عمل بعنوان «الريادة في الأردن والرواد الشباب».

جمعيات البيئة

نظمت جمعيات البيئة في الاردن (٢٠) نشاطاً، توزعت على النحو التالي: المؤسسة العامة لحماية البيئة (٦) نشاطات، جمعية البيئة الاردنية (٥) نشاطات، مرصد البيئة الاردني (٤) نشاطات، مؤسسة الارض والانسان (نشاطان)، المجلس البيئي لمدينتي الفحيص وماحص (نشاطان)، والجمعية الملكية لحماية الطبيعة (نشاط واحد). أما تفاصيل هذه النشاطات فهي كالتالي:

– نظم مرصد البيئة الأردني يوم ٣/٦ ورشة عمل بعنوان «السياسات البيئية في الأردن والتنمية المستدامة».

– نظمت جمعية البيئة في الرصيفة بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الانسان في الفترة من ٦–٧/٦ دورة تدريبية حول حقوق الانسان.

– نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة والمركز الوطني للبحوث الزراعية يوم ١١/٦ ورشة عمل حول التعقيم الشمسي كبديل لبروميد الميثيل.

– نظم المجلس البيئي لمدينتي الفحيص وماحص يوم ١٦/٦ اعتصاماً في الفحيص احتجاجاً على استخدام الفحم البترولي في مصانع الاسمنت.

عبيدات والبشير في افتتاح مؤتمر البيئة البحري في العقبة

– اقامت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة يوم ١٨/٦ ورشة تدريبية في مجال السياحة البيئية.

– نظم مرصد البيئة الأردني يوم ٢٤/٦ ورشة عمل بعنوان «تطوير معايير وطنية للتنمية المستدامة».

– نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجمعية الأردنية لمكافحة التصحر يوم ٢٥/٦ يوماً علمياً حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التصحر.

– نظمت جمعية البيئة الأردنية بالتعاون مع سلطة منطقة العقبة الخاصة في الفترة من ١–٢/٧ مؤتمر البيئة البحري الأول تحت عنوان «مخاطر التلوث واجراءات الحماية».

– اقامت جمعية البيئة الأردنية في الطفيلة يوم ١٢/٧ ندوة بيئية حول المحافظة على المناطق السياحية واستغلال المياه.

– نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة في الزرقاء بالتعاون مع مديرية شباب الزرقاء والجامعة الهاشمية يوم ١٥/٧ ندوة حول دور الشباب في حماية البيئة.

– نظم المجلس البيئي لماحص والفحيص يوم ١٤/٧ لقاء مع الجمعيات البيئية والهيئات التطوعية حول الأثر البيئي لمصانع الاسمنت.

– نظم مرصد البيئة الأردني يوم ١٥/٧ ورشة عمل بعنوان «الجمعيات الأردنية غير الحكومية والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة».

– عقدت المؤسسة العامة لحماية البيئة بالتنسيق مع المجلس الاعلى للشباب يوم ١٧/٧ لقاء مفتوحاً للمشاركين في منتدى البيئة والتنمية المستدامة.

– نظمت المؤسسة العامة لحماية البيئة في عجلون يوم ٢٤/٧ حلقة نقاشية حول القمة العالمية للتنمية المستدامة.

– نظم مرصد البيئة الأردني يوم ١١/٨ ورشة عمل بعنوان «الأردن ما بين ريو ١٩٩٢ وجوهانسبيرغ ٢٠٠٢».

– نظمت مؤسسة الأرض والانسان لدعم التنمية يوم ١٠/٨ حلقة نقاشية حول التحضيرات للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة.

– عقدت المؤسسة العامة لحماية البيئة يوم ١٦/٨ حلقة تشاورية في الطفيلة لدراسة الأثر البيئي لاستملاك أراض لاستعمالها لمصنع الاسمنت.

– نظمت مؤسسة الأرض والانسان بالتعاون مع المؤسسة العامة لحماية البيئة والشبكة العربية للبيئة في جامعة مؤتة يوم ١٩/٨ ندوة حول التحضيرات الوطنية لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبيرغ.

– نظمت جمعية البيئة فرع دير علا بالتعاون مع بلديتي معدي ودير علا يوم ٢٠/٨ فعاليات المنتدى البيئي الأول.

– نظمت جمعية البيئة الأردنية في الفترة من ٢٦–٢٨/٨ دورة تدريبية بعنوان «تدريب مدربين في مجال التوعية البيئية».

جمعيات ومراكز حقوق الانسان

بلغ عدد نشاطات جمعيات ومراكز حقوق الانسان (٢١) نشاطاً، منها (١٠) نشاطات لمركز عمان لدراسات حقوق الانسان، و (٤) نشاطات للجمعية الاردنية لحقوق الانسان و (٤) نشاطات للجمعية الاردنية لحقوق المواطن، ونشاطان لبرنامج حقوق الانسان في مركز الاردن الجديد، ونشاط للجنة الملكية لحقوق الانسان. أما تفاصيل هذه النشاطات فهي كالآتي:

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع جمعية البيئة الأردنية فرع الرصيفة في الفترة من ١–٢/٦ دورة تدريبية حول حقوق الانسان.

– نظم برنامج حقوق الانسان في مركز الأردن الجديد يوم ٥/٦ ورشة عمل بعنوان «حق الانسان في بيئة نظيفة».

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان في مقر جمعية اصدقاء القدس الخيرية في البقعة في الفترة من ٦–٨/٦ دورة تثقيفية في مجال حقوق الانسان.

من ورشة عمل حول آفاق التعاون بين المؤسسات في مجال حقوق الطفل

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ١٧/٦ محاضرة القتها السيدة ديبورا تشاتسن عضو البعثة الكندية الدائمة للأمم المتحدة في جنيف حول لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع منتدى جبل العتمات الثقافي في الفترة من ١٧–١٩/٦ دورة لحقوق الانسان في جرش.

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان يوم ١٩/٦ ندوة بعنوان «مشروع المركز الوطني لحقوق الانسان في الأردن».

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ٢٤/٦ ندوة بعنوان «العقوبات السالبة».

– نظم برنامج حقوق الانسان في مركز الأردن الجديد يوم ٢٦/٦ ورشة عمل بعنوان «نحو اجراءات فاعلة وتشاركية في وضع مشاريع القوانين».

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع جمعية البيئة فرع الرصيفة في الفترة من ٢٧–٢٨/٦ دورة تثقيفية في حقوق الانسان.

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان يوم ٢/٧ ندوة بعنوان «ثقافة الديمقراطية».

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن يوم ٣/٧ حواراً مفتوحاً

بعنوان «اهمية الانتخابات في الظروف الراهنة».

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان يوم ٧/٧ ورشة عمل حول آفاق التعاون بين المؤسسات في مجال حقوق الطفل.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع كلية مجتمع الكرك يوم ٧/١٧ دورة بعنوان «الشباب والانتخابات».

– اقامت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن يوم ٧/٢٦ مائدة مستديرة حول أهمية الانتخابات في الظروف الراهنة.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع جمعية اصدقاء الأطفال في مخيم البقعة في الفترة من ٢٢–٧/٢٤ دورة تدريبية على المفاهيم العامة لحقوق الانسان.

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان بالتعاون مع اليونسكو والمعهد العربي لحقوق الانسان يوم ٧/٣٠ ندوة حول مشروع الاعلان العالمي للحقوق الثقافية.

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن يوم ٧/٢٩ ندوة بعنوان «الغذاء الصحي والدواء الفعال حق للمواطن».

– نظمت اللجنة الملكية لحقوق الانسان بالتعاون مع اليونيسيف في الفترة من ١٠–٨/١٥ ورشة تدريبية حول تدريب المدربين في مجال التعامل مع الاحداث.

– نظمت الجمعية الأردنية لحقوق الانسان يوم ٨/٩ ندوة لمناقشة مشروع اعلان الحقوق الثقافية.

– عقدت الجمعية الأردنية لحقوق المواطن يوم ٨/٢٧ حلقة نقاشية حول قانون التنفيذ الجديد.

– نظم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ومركز الحسين الثقافي بالتعاون مع مديرية الأمن العام يومي ٢١ و ٧/٢٢ دورة حول القواعد الدنيا لمعاملة النزلاء وحقوق الانسان.

جمعيات خيرية ومراكز تنموية

نظمت الجمعيات الخيرية والمراكز التنموية في الاردن (٣١) نشاطاً، وقد ركز جزء من هذه النشاطات على كيفية دعم المرأة في الانتخابات النيابية واهمية تمثيل المرأة في البرلمان، كما تناولت النشاطات موضوع حقوق الطفل، وحق الانسان في بيئة نظيفة وآمنة، وكذلك موضوع العنف الاسري والمخدرات وخطرها، وكذلك تعديلات قانون الاحوال الشخصية بالاضافة الى مواضيع اخرى متنوعة. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه النشاطات:

– نظمت مؤسسة نهر الأردن يوم ٦/١ ورشة عمل بعنوان «نظرة جديدة لدور الواعظات في المجتمعات المحلية».

– نظمت الجمعية الأردنية لتنظيم وحماية الاسرة في اربد يوم ٦/١٠ ندوة بعنوان «دور الوالدين في اجتياز مرحلة المراهقة عند ابنائهم».

– نظمت الجمعية الوطنية لتنظيم وحماية الاسرة يوم ٦/١٦ ندوة بعنوان «الجديد في قانون الاحوال الشخصية».

– نظم الاتحاد العام للجمعيات الخيرية يوم ٦/٢٥ دورة حول تنمية الموارد المالية للمنظمات الأهلية.

– نظمت جمعية الرمثا لرعاية وتأهيل المعاقين في الفترة من ٢٥–٦/٢٧ دورة تدريبية حول حقوق المرأة.

– نظم اتحاد الجمعيات الخيرية في العقبة يوم ٧/٢ ورشة تدريبية في مجال الأنظمة والأمور الادارية والمالية لامناء السر والصناديق.

– نظمت جمعية العفاف دورة تدريبية بعنوان «المرأة والمجتمع» يوم ٧/٢.

– نظمت اللجنة الثقافية للجمعية الخيرية الشركسية الفرع النسائي يوم ٧/٣ محاضرة قانونية حول قانون الاحوال الشخصية الأردني.

– نظمت جمعية الشابات المسيحية يوم ٧/١٠ محاضرة القاها الدكتور محمد الحباشنة اخصائي الطب النفسي حول التأثير النفسي للمخدرات وأسباب الادمان.

– نظم مشروع حماية الاسرة في الفترة من ٩–٧/١٠ ورشة عمل تدريبية لتحديد احتياجات العاملين في العيادات الريادية.

– نظم مركز الأميرة بسمة للتنمية البشرية في مادبا في الفترة من ٦–٧/٧ ورشة عمل حول دور المرأة في الانتخابات النيابية.

– نظم مركز الأميرة بسمة للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية في اربد يوم ٧/١٢ ورشة عمل حول دعم المرأة في الانتخابات النيابية.

– اقامت جمعية العفاف الخيرية يوم ٧/١٩ حفل الزفاف الجماعي التاسع بحضور (١٠٦) عروساً وعريساً.

– عقدت جمعية اصدقاء الطفل بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الانسان في مخيم البقعة في الفترة من ١٨–٧/٢٠ دورة تثقيفية في مجال حقوق الانسان.

– عقد اتحاد الجمعيات الخيرية في الزرقاء بالتعاون مع مديرية التنمية الاجتماعية في المحافظة يوم ٧/٢٣ ورشة عمل متخصصة حول ادارة الجمعيات الخيرية والمشروعات الصغيرة.

– نظمت جمعية عين كارم الخيرية في الفترة من ١٨–٧/٢٠ فعاليات مهرجان عين كارم للتراث تحت شعار «السيادة على فلسطين: حق للعرب والمسلمين».

– عقد نادي الشعلة للمكفوفين يوم ٧/٢٣ ندوة بعنوان «نظرة المجتمع والقانون للمخدرات».

من نشاطات جمعية العفاف الخيرية

– نظمت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في الصندوق الأردني الهاشمي في الطفيلة يوم ٢٨ /٧ ورشة عمل حول دعم المرأة في الانتخابات النيابية.

– اقامت جمعية اسكان التطوير الحضري الخيرية بالتعاون مع جمعية صاحبات الأعمال والمهن يوم ٣٠ /٧ ندوة بعنوان « دور صناع القرار في المجتمع المحلي في دعم المرأة للعمل النيابي ».

– نظم المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي يوم ٢٧ /٧ ندوة بعنوان « تنمية الطفولة المبكرة ».

– نظمت جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية بالتعاون مع الاتحاد النسائي الأردني يوم ٢٧ /٧ ندوة بعنوان « حقوق المرأة وأهمية تمثيلها في البرلمان ».

– نظم اتحاد الجمعيات الخيرية فرع المفرق يوم ٢٨ /٧ دورة حول بناء القدرة المؤسسية لرؤساء الجمعيات الخيرية.

– نظمت الجمعية الأردنية للوقاية من حوادث الطرق يوم ٢٧ /٧ ندوة بعنوان « من اجل مرور آمن ».

– عقدت جمعية المركز الاسلامي الخيرية بالمفرق يوم ٢ /٨ ندوة بعنوان « المخدرات وخطرها ».

– نظمت جمعية تنمية وتأهيل المرأة الريفية يوم ٢ /٨ ورشة عمل حول حقوق المرأة ومشاركتها في الانتخابات.

– نظمت جمعية حماية الاسرة والطفولة في اربد يومي ٤ و٥ /٨ ورشة تدريبية تحت عنوان « حقوق المواطن ».

– نظم مركز التوعية والارشاد الأسري في الزرقاء يوم ٤ /٨ ورشة عمل بعنوان « العنف الأسري واقع وتحديات ».

– أقامت جمعية دورا للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع مستشفى ملحس يوم ٩ /٨ يوماً طبياً مجانياً.

– عقد مركز الأميرة بسمة للتنمية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في المفرق يوم ١٠ /٨ ورشة عمل حول حقوق المرأة في التشريعات القانونية.

– نظم مشروع حماية الأسرة يوم ٢٧ /٨ ورشة عمل بعنوان « حقوق الانسان والعنف الأسري ».

– نظمت جمعية نساء مخيم حطين يوم ٣١ /٨ محاضرة بعنوان « السعادة الزوجية » القاها الاستاذ وليد شابسوغ نائب رئيس جمعية العفاف الخيرية.

نواد طلابية

نظمت الاندية الطلابية والرياضية (٧) نشاطات تناولت موضوع الثورة العربية الكبرى، معرضاً لصور الانتفاضة، دور المرأة في الانتخابات النيابية، العالم العربي بين الواقع والطموح، مسيرة طلابية تنديداً بافتراءات قناة الجزيرة، الاردن والتحديات الراهنة، ودور الاحزاب الاردنية في التنمية السياسية. وفيما يلي تفاصيل هذه النشاطات:

– نظم نادي ابناء الثورة العربية الكبرى يوم ١١ /٦ محاضرة حول الثورة العربية الكبرى القاها المؤرخ الأردني الاستاذ سليمان الموسى.

– نظم نادي شباب مخيم حطين يوم ١٠ /٦ معرضاً دائماً لصور الانتفاضة.

– نظم نادي خريجي الجامعة الهاشمية يوم ٥ /٨ ندوة بعنوان « دور المرأة في الانتخابات النيابية ».

– نظم نادي الحوار والفكر في جامعة الزرقاء الأهلية يوم ١٧ /٨ ندوة حوارية بعنوان « العالم العربي بين الواقع والطموح ».

– نظم طلبة الجامعة الأردنية يوم ١٩ /٨ مسيرة طلابية نددوا فيها بالافتراءات التي بثتها قناة الجزيرة القطرية.

– نظم مجلس طلبة الجامعة الأردنية يوم ٢٠ /٨ ندوة بعنوان « الأردن والتحديات الراهنة ».

– نظم نادي خريجي الجامعة الهاشمية يوم ٢٥ /٨ محاضرة بعنوان « دور الاحزاب الأردنية في التنمية السياسية » القاها الاستاذ مجحم الخريشة.

هيئات وجمعيات متفرقة

يشتمل هذا القسم على نشاطات فئات متعددة من الجمعيات والهيئات الاجتماعية وقد بلغ مجموع هذه النشاطات (١٩) نشاطاً حول المواضيع التالية: دورة تدريبية حول الاعلام والمجتمع، الحل النهائي . . فرص وملامح، الحماية القانونية للاعلاميين، السياحة في الاردن، قانون العمل والمفاوضات الجماعية، اربعون عاماً على التعليم الجامعي في الاردن، المجتمع المدني في اليمن، العرب بعد ١١ ايلول، تغطية الانتخابات البرلمانية، اسباب فشل ونجاح الديمقراطية، دور الشباب في حماية البيئة، آفاق الحوار العربي الامريكي، الخيارات العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق، الخارطة السياسية والحزبية في اسرائيل، روسيا والقضايا العربية، الاعلام والمجتمع، الشباب والمستقبل، واضراب مفتوح لعمال مصنع البندورة في العارضة.

اما تفاصيل هذه النشاطات فهو كالآتي:

– نظم مركز الاعلاميات العربيات يوم ١ /٦ دورة تدريبية حول الاعلام والمجتمع.

– عقد مركز القدس للدراسات السياسية يوم ٢ /٦ جلسة حوارية بعنوان « الحل النهائي . . فرص وملامح ».

– نظم مركز حماية الصحفيين بالتعاون مع السفارة الكندية في عمان يوم ٤ /٧ ورشة عمل حول الحماية القانونية للإعلاميين.

– نظم مركز الرأي للدراسات والمعلومات يوم ٢ /٧ ندوة عنوان « السياحة في الأردن ما لها وما عليها ».

– نظمت نقابة الغزل والنسيج والألبسة في الفترة من ٩–١١/٧ ورشة عمل بعنوان «قانون العمل والمفاوضات الجماعية».

– نظم برنامج الدراسات السياسية الاجتماعية في مركز الأردن الجديد يوم ٩/٧ جلسة عصف ذهني بعنوان «أربعون عاماً على التعليم الجامعي في الأردن».

– نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم ٩/٧ ندوة بعنوان «المجتمع المدني في اليمن».

– نظم برنامج المجتمع المدني في مركز الأردن الجديد يوم ١٠/٧ ورشة عمل بعنوان «العرب ما بعد أحداث ١١ أيلول في الولايات المتحدة».

– نظم مركز حماية وحرية الصحفيين بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني في امريكا يوم ١٥/٧ ورشة عمل تدريبية بعنوان «تغطية الانتخابات البرلمانية الديمقراطية».

– نظم برنامج الرواد في المركز الأردني للدراسات يوم ١٤/٧ حلقة نقاش بعنوان «اسباب فشل ونجاح الديمقراطية».

– نظمت مديرية شباب الزرقاء بالتعاون مع الجامعة الهاشمية ومؤسسة حماية البيئة يوم ١٩/٧ ورشة عمل حول دور الشباب في حماية البيئة.

– نظم برنامج المجتمع المدني في مركز الأردن الجديد يوم ٢٣/٧ ورشة عمل بعنوان «آفاق الحوار العربي الأمريكي».

– نظم برنامج الدراسات الاقليمية في مركز الأردن الجديد يوم ٢٨/٧ ندوة بعنوان «الخيارات الوطنية العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق».

– نظم مركز القدس للدراسات السياسية يوم ٨/٨ ندوة بعنوان «الخارطة السياسية والحزبية في اسرائيل».

– نظم مركز حماية وحرية الصحفيين يوم ١٢/٨ ورشة عمل بعنوان «تغطية الانتخابات البرلمانية الديمقراطية».

– نفذ عمال وموظفو مصنع البندورة في منطقة العارضة يوم ٢١/٨ اضراباً مفتوحاً لتحسين ظروفهم الوظيفية.

– نظم برنامج الدراسات الاقليمية في مركز الأردن الجديد يوم ١٧/٨ ورشة عمل بعنوان «روسيا والقضايا العربية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١».

– نظم مركز حماية وحرية الصحفيين يوم ١٩و٢٠/٨ ورشة عمل تدريبية بعنوان «الاعلام والمجتمع».

– نظمت صحيفة الدستور يوم ١٧/٨ ندوة بعنوان «الشباب والمستقبل».

التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية يندد بمحاولات الولايات المتحدة الالتفاف على المحكمة ويدعو الدول الأطراف الى افشالها

(بيـــان)

تابع التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية بقلق بالغ محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على حكومات الدول المختلفة، خاصة تلك التي تتلقى مساعدات اقتصادية او عسكرية من واشنطن، من اجل التوقيع على اتفاقيات ثنائية لحظر تسليم امريكيين متهمين، متواجدين فوق اراضي الدول الأطراف، الى المحكمة الجنائية الدولية.

وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في التوقيع على مثل تلك الاتفاقية مع إسرائيل (المعارضة أصلاً للمحكمة) ورومانيا، في حين ان العديد من الدول قد رفضت التوقيع على مثلها.

بالرغم من المعارضة والرفض الواسعين والتنديد القوي بمحاولات الابتزاز الأمريكية، إلا أن الحكومة الأمريكية لا تزال تعرض كل يوم نموذج الاتفاقية الثنائية على دول العالم، بما في ذلك على الدول العربية والإسلامية الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية.

إن التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية إذ يحذر من خطورة المحاولات الأمريكية هذه، فإنه يدينها ويندد بها بشدة، ليس فقط لأنها تشكل تطاولاً واعتداء على المحكمة الجنائية الدولية، بل لأنها تتناقض بالكامل مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومع مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون وسريانه على الجميع بدون تمييز، هذه المبادئ التي كافحت البشرية طويلاً من أجل إقرارها والتمسك بها وتثبيتها على الأسس التي يقوم عليها المجتمع الدولي والحضارة والإنسانية.

ويدعو التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية الدول والحكومات، بما في ذلك حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، إلى رفض التوقيع على أي نوع من الاتفاقيات الثنائية التي تتعارض مع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويهيب بالحكومات والدول والمنظمات الأهلية، خاصة التحالف العربي والدولي لدعم المحكمة الجنائية الدولية ولجنة الحقوقيين الدولية واتحاد المحامين العرب من اجل تكثيف الاتصالات بالحكومات الأطراف في المحكمة وحثها على رفض أية محاولة للانتقاص من صلاحياتها أو فعاليتها.

كما يدعو التحالف الأردني الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لاتخاذ موقف واضح تجاه محاولات إضعاف قيام نظام دولي للعدالة الجنائية.

أخيراً يدعو التحالف الى اليقظة من اجل مواصلة الضغط وافشال المحاولات الأمريكية للالتفاف على المحكمة الجنائية الدولية – ثورة كفاح البشرية من اجل إقرار نظام عدالة دولي لملاحقة مجرمي الحروب وأعداء الإنسانية.

التحالف الأردني لدعم المحكمة الجنائية الدولية

عمان في ١٤/٨/٢٠٠٢

عربياً ودولياً

الانتخابات المغربية : انجاز ديمقراطي كبير

قال وزير الداخلية المغربي ادريس جطو ان نتائج الانتخابات التشريعية اظهرت تصدر احزاب الاتحاد الاشتراكي، والاستقلال، والعدالة والتنمية، وتجمع الأحرار والحركة الشعبية، قائمة الفاعليات السياسية الكبرى في البلاد. وأضاف في تصريحات صحافية انها تتمتع بالوزن نفسه مع فارق بسيط في المقاعد التي حازتها.

ورأى المسؤول المغربي ان الأحزاب القديمة عانت من تشتيت الأصوات الناتج عن ظهور أحزاب جديدة وحرمتها من بعض الأصوات. ورأى ان الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها تلك الأحزاب الجديدة كان لها أثر سلبي على الأحزاب الكبرى القريبة الى خطها السياسي. ووصف اجواء الاقتراع بأنها اتسمت بالنزاهة والحياد، وقال بأنه لا يمكن لأي كان داخل المغرب وخارجه ان يسجل على بلادنا عدم احترامها مبادئ الديمقراطية أو الشك بنتائج صناديق الاقتراع والاختيار الحر للناخبين.

وقلل مسؤول مغربي بارز من المخاوف الناشئة عن احتلال حزب العدالة والتنمة الاسلامي مرتبة متقدمة في مقاعد مجلس النواب. ووصف اعضاء الحزب بأنهم معتدلون ومسؤولون، وقال انهم يدركون مصالح البلاد واهمية دعم التجربة الديمقراطية.

وتجدر الاشارة إلى أنه من بين ٣٠ مقعداً مخصصة للنساء حصل كل من «الاتحاد الاشتراكي» و «الاستقلال» على ٤ مقاعد، في حين حصل كل من «تجمع الأحرار» و «العدالة والتنمية» على ٣ مقاعد لكل حزب. وحصل كل من «الحركة الشعبية» و «الوطني الديمقراطي» و «الاتحاد الدستوري» و «الحركة الوطنية الشعبية» و «جبهة القوى الديمقراطية» و «التقدم والاشتراكية» على مقعدين. أما بقية المقاعد الأربعة فتوزعت على أربعة من الأحزاب الصغيرة. الى جانب ذلك فازت خمس سيدات من بين المرشحات على اللوائح الوطنية.

نتائج الانتخابات البرلمانية المغربية الأخيرة
مقارنة بنتائج انتخابات عام ١٩٩٧

الحزب	عدد المقاعد لبرلمان ٢٠٠٢	عدد المقاعد لبرلمان ١٩٩٧
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٤٥	٥٧
الاستقلال	٤٣	٣٢
التجمع الوطني للأحرار	٣٨	٤٦
العدالة والتنمية	٣٨	١٤
الحركة الشعبية	٢٥	٤٠
الحركة الوطنية الشعبية	١٦	١٩
الاتحاد الدستوري	١٤	٥٠
الوطني الديمقراطي	١٠	١٠
جبهة القوى الديمقراطية	١٠	٩
الاتحاد الديمقراطي	٩	–
التقدم والاشتراكية	٩	٩
الاشتراكي الديمقراطي	٦	٥
العهد	٥	–
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	٧	٣٢
رابطة الحريات	٤	–
اليسار الاشتراكي الموحد*	٣	–
الاصلاح والتنمية	٣	–
البيئة والتنمية	٢	–
القوات المواطنة	٢	–
المغربي الليبرالي	٣	–
المؤتمر الوطني الاتحادي	١	–
الشورى والاستقلال	٢	١
العمل	–	٢
التجديد والانصاف	–	–
الوسط الاجتماعي	–	–
مبادرة المواطنة والتنمية	–	–

(*) أصبح حزب اليسار الاشتراكي الموحد يضم منظمة العمل الديمقراطي وأحزاب يسارية أخرى.

المرأة تشارك في انتخابات بلدية قطر

دخلت التجربة الانتخابية في قطر مرحلة جديدة، إذ بدأت ٢٩ دائرة انتخابية تسجيل اسماء المقترعين لانتخابات «المجلس البلدي المركزي» في دورته الثانية. وسيتواصل التسجيل في قوائم الانتخاب حتى ١٧ تشرين الأول / اكتوبر.

وستخوض المرأة القطرية للمرة الثانية هذه الانتخابات بالترشيح والاقتراع. وكانت شاركت في أول خطوة من نوعها لتشكيل اول مجلس بلدي في آذار / مارس ١٩٩٩، لكن لم يحالف الحظ المرشحات الست بانتزاع اي مقعد آنذاك. واتخذت الحكومة القطرية اجراءات لتسهيل المناخ الانتخابي، إذ وافق مجلس الوزراء برئاسة الشيخ عبد الله بن خليفة آل ثاني على قرار كان أصدره وزير الدولة للشؤون الداخلية الشيخ حمد بن ناصر آل ثاني في شأن إعادة تشكيل لجان قيد الناخبين. وكان لافتاً ظهور شعارات تحض المرأة على المشاركة في الانتخابات.

المرأة في انتخابات البحرين

دعت الشيخة سبيكة بنت ابراهيم آل خليفة حرم ملك البحرين النساء البحرينيات الى اثبات استقلالية قرارهن عبر التصويت الحر في الانتخابات التشريعية التي ترشحت فيها ثماني نساء من اصل ١٩٠ مرشحاً.

وقد جرت هذه الانتخابات التشريعية، وهي الاولى في البحرين منذ ٢٧ عاماً، في الرابع والعشرين من تشرين الاول / أكتوبر ٢٠٠٢ .

وقد جاءت تصريحات الشيخة سبيكة التي تترأس المجلس الأعلى للمرأة في البحرين في حوار مفتوح مع طالبات جامعة البحرين شاركت فيه المرشحات الثماني. هذا ولم يحالف الحظ أي من هؤلاء السيدات المرشحات.

٢٠٠ ألف كردي في سورية دون جنسية

طلبت خمسة أحزاب كردية في سورية أوائل تشرين الأول / اكتوبر من الرئيس السوري بشار الأسد اعادة الجنسية السورية لنحو ٢٠٠ الف كردي جردوا منها في العام ١٩٦٢ .

وفي رسالة مفتوحة الى الرئيس السوري أكد التحالف الديمقراطي الكردي في سورية أنه «بموجب الاحصاء الاستثنائي الذي جرى في محافظة الحسكة (شمال شرق) في العام ١٩٦٢ تم تجريد أكثر من

١٠٠ ألف مواطن كردي من الجنسية السورية».

وجاء في البيان الصادر عن التحالف الديمقراطي الكردي في سورية أن «عدد المجردين عن الجنسية السورية يتجاوز الآن ٢٠٠ الف مواطن وهم محرومون من كافة حقوقهم المدنية، انهم محرومون من حق العمل وحق التملك وحق السفر وحق الانتخاب ومن حق العلاج في المشافي العامة».

واضاف البيان ان «الاحصاء الاستثنائي كان عملاً جائراً اقترف بحق ابناء الشعب الكردي في سورية في اطار سياسة ظالمة هدفت الى عرقلة التطور السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لهم وانه كان اجراء سياسياً يخالف القانون الدولي وقانون الجنسية السوري».

ولادة شبكة معاهدة حقوق الانسان

اعلنت «شبكة معاهد حقوق الانسان والديمقراطية والسلام» عن تأسيسها في بيروت بنتيجة اجتماع للمعاهد والشبكات الفرنكوفونية العاملة في مجال حقوق الانسان، بدعوة من معهد حقوق الانسان في نقابة المحامين في بيروت وبالتعاون مع الوكالة الحكومية الفرنكوفونية، في اطار اعمال المواكبة لانعقاد القمة الفرنكوفونية.

والشبكة الجديدة تضم معاهد حقوق الانسان في اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية وامريكا الشمالية وافريقيا والشرق الأوسط ومهمتها الرئيسية وضع موضع التطبيق الالتزامات التي تعهدها رؤساء البعثات والحكومات الفرنكوفونية الذين اجتمعوا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ في باماكو.

وقد انيطت هذه الشبكة بثلاث وظائف محورية هي جمع المعطيات ونشرها، وتأهيل الكوادر والتدخل في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، وتأتي لتضاف الى الهيئات الموجودة اصلاً مثل شبكة الوسطاء ومحكمة التمييز والمجالس الدستورية لنقابات المحامين.

اما بالنسبة الى هيكلية الشبكة الجديدة، فانها الاولى من نوعها، وتشهد للأهمية التي توليها الفرنكوفونية لهذا الملف انطلاقاً من المبدأ القائل أنه «لا يمكن تعميق المشروع الفرنكوفوني من دون التقدم المستمر نحو الديمقراطية وتجسيدها في الوقائع العملية».

ومن هنا الاهمية الممنوحة لدور هذه الشبكة في اعمال المتابعة عن كثب لممارسات الحياة الديمقراطية والحقوق والحريات في المجال الفرنكوفوني.

ولاحظ المشاركون في اعمال الجمعية العمومية لمعاهد حقوق الانسان، انه رغم المكتسبات التي تم تحقيقها في البلدان الفرنكوفونية خلال العقد الاخير، فان الحصيلة الديمقراطية اظهرت عدم كفاية، بل اخفاقات عدة تم تسجيلها في نزاعات اندلعت في بعض الدول وانقطاع في آلية المسار الديمقراطي. من هنا الحاجة الى التزام اعمق من جانب الهيئات الفرنكوفونية العاملة والمدعوة الى اداء دور اكثر فاعلية في تعزيز حقوق الانسان.

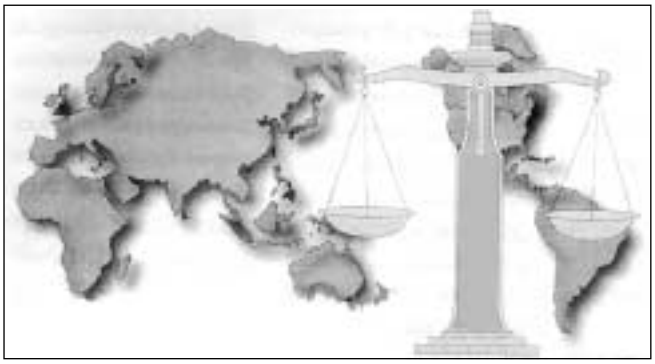

عالمية حقوق الانسان مرتكز حقوق الانسان الدولية

الاتحاد الدولي لروابط حقوق الانسان: تزايد الانتهاكات تحت ستار مكافحة الارهاب منذ هجمات ايلول

ندد الاتحاد الدولي لروابط حقوق الانسان الاربعاء بـ«تشريع الانتهاكات المكثفة لحقوق الانسان غير المقبول» تحت غطاء مكافحة الارهاب اثر الاعتداءات على الولايات المتحدة في ١١ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١.

وجاء في بيان صادر عن الاتحاد انه «بعد عام على الهجمات الرهيبة التي ضربت الولايات المتحدة، شمل تأثير الصدمة جميع القارات، مع ظهور حالات زعزعة استقرار محلية، وتشريع لا يمكن قبوله لانتهاكات مكثفة لحقوق الانسان وفرض قيود غير مبررة على الحريات الفردية».

وذكر الاتحاد بالانذار الذي وجهه الرئيس الامريكي جورج بوش في ٢٠ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠١ عندما اعلن «اما ان تكونا معنا، او تكونوا مع الارهابيين»، معتبراً ان «المانوية والانتهازية تغلبتا على ما يبدو على المنطق والحق، وتغلبت مكافحة (محور الشر) على بناء عالم يسوده السلام والعدل».

واشار الاتحاد الدولي كذلك الى القيود المفروضة على «ابسط الحريات المدنية» للمواطنين الامريكيين و«خصوصاً منهم المتحدرين من اصل غير امريكي».

وتابع البيان ان «النموذج الامريكي شجع العديد من القادة في مختلف انحاء العالم على انتهاز الفرصة لتطبيق او اصدار قوانين مماثلة وتعزيز ترسانتهم القمعية بحجة مكافحة الارهاب. وهذا ينطبق على الصين وروسيا، وكذلك مصر والجزائر وتونس وكولومبيا».

ورأى الاتحاد ان «المدهش كان موقف الانظمة الديمقراطية الأخرى التي لم تكتف بعدم التصدي لتطبيق مثل هذه الاجراءات، بل ساندتها سواء كلياً او جزئياً».

واشار الاتحاد الدولي لروابط حقوق الانسان الى «الاضرار الجانبية» الكثيرة الناتجة عن الحرب الامريكية في افغانستان و«المكاسب النفطية الضخمة التي ستجنيها قريباً المؤسسات الامريكية و/ او الباكستانية من هذه الحملة العسكرية في المنطقة، من جراء السيطرة على حقوق النفط في بحر قزوين».

وتابع الاتحاد ان «الامر نفسه ينطبق على الشرق الأوسط الذي تأثر مباشرة بانعكاسات ١١ ايلول (سبتمبر) ومكافحة (الارهاب الدولي)، فترك فريسة للمزايدات، هنا ايضاً اختلطت جميع المفاهيم لتقضي في المهد على ادنى امل في عودة سلام، ولو هش».

حوار مع

محمد مهنا الحراسيس
رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء:

الاستغناء عن خدمات العاملين تنفيذاً للخصخصة هي اكثر ما نخشى

اجرى الحوار: تمارا النسور

اجرت «قضايا المجتمع المدني» سلسلة من الحوارات مع عدد من القيادات النقابية العمالية للتعرف على حال نقاباتهم ودورها في الدفاع عن حقوق منتسبيها لا سيما في ظل اعادة الهيكلة الاقتصادية والخصخصة. وكانت اول هذه الحوارات مع السيد محمود الحياري رئيس النقابة العامة للعاملين في البناء، تلاها حوار مع السيد محمود الخطيب رئيس النقابة العامة للعاملين في الموانئ والتخليص. وفي هذا العدد اجرت «قضايا المجتمع المدني» حواراً مع السيد محمد مهنا الحراسيس رئيس النقابة العامة للعاملين في الكهرباء، وهي من النقابات النشطة والفاعلة. ويذكر انها من بين عدد محدود من النقابات التي اجرت انتخابات تنافسية، وكانت اجواء التنافس فيها هي الاسخن، حيث تنافس (٥٠) مرشحاً على (١٤) مقعداً في عمان واربد. وفاز لاحقاً بعضوية الهيئة الادارية للنقابة العامة السادة التالية اسماؤهم: محمد مهنا الحراسيس، رئيساً، مرزوق الحوراني، نائباً للرئيس، محمدالزعبي، اميناً للسر، احمد الكوفحي، نائباً لأمين السر، علي الحديد، اميناً للصندوق، احمد حسين، نائباً لأمين الصندوق، وجمعة محمد علي، ومحمد المغربي، وعمر سلامة، وثائر ارشيدات، ومحمد سعيد الكوفحي اعضاء. اما ممثلو النقابة في المجلس المركزي فهم: محمد مهنا الحراسيس، جمعة محمود، علي الحديد، احمد حسين، مرزوق الحديد، واحمد الكوفحي. ويمثل النقابة في عضوية الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال، مسؤولاً عن الثقافة والاعلام، السيد جمعة محمود علي.

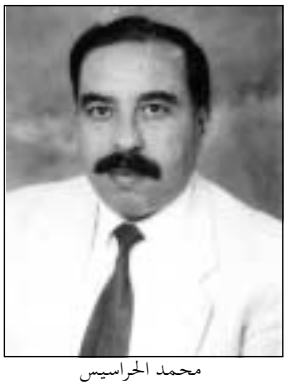
محمد الحراسيس

■: هل لكم ان تعطونا لمحة تاريخية عن نشأة نقابة العاملين في الكهرباء وعن هيكلها من حيث الفروع واسماء لجانها الادارية والهيئة الادارية للنقابة العامة، وما هي ابرز نشاطات النقابة منذ الانتخابات الاخيرة؟

■■: تأسست النقابة في عام ١٩٦٠ وكانت عضويتها مقصورة على العاملين في شركة الكهرباء الاردنية فقط. وفي بداية السبعينات من القرن الماضي تأسس فرع النقابة للعاملين في شركة كهرباء محافظة اربد، واصبحت النقابة تضم فرعين (عمان واربد).

في اوائل هذا العام قررت النقابة تأسيس فرعين جديدين للنقابة احدهما للعاملين في شركة توليد الكهرباء المركزية، والثاني للعاملين في شركة توزيع الكهرباء وشركة الكهرباء الوطنية.

اما عن اسماء الهيئات الادارية للفروع فهي كما يلي:

فرع عمان: محمد مهنا الحراسيس، جمعة محمود علي، علي فلاح الحديد، محمد اسماعيل الزعبي، محمد محمود الشنقيطي، عمر محمد سلامة، وخليفة المعايطة.

فرع اربد: محمد حسني بني هاني، عبد المهدي ذينات، ثائر ارشيدات، مرزوق الحوراني، احمد عوض حسين، احمد الكوفحي، ومحمد الكوفحي.

فرع العاملين بالتوليد: كمال حسني الخولي، جمال ابو العز، بسام ابو زلطة، محمد الآغا، عبد الناصر كامل، عبد الله كوكاز، محمد المحاسنة، ناجح الرمحي، وكامل فليح الخلايلة.

فرع التوزيع والوطنية: قاسم العضايلة، سليمان المرافي، هارون آل خطاب، كايد لطفي، منذر الشنتير، احسان تحيسم، سعدي الشدفان، عصام بركات، وزكريا عياد.

ومن ابرز نشاطات النقابة منذ الانتخابات الاخيرة هي تأسيس الفروع الجديدة وتوقيع اتفاقين جماعيين يتضمنا العديد من المزايا لعمالنا في شركة الكهرباء الاردنية وشركة كهرباء محافظة اربد، هذا فضلاً عن النشاطات الاجتماعية والثقافية.

■: هنالك عدم وضوح في حجم عضوية العديد من النقابات، ومما عقّد هذه المسألة ان قسماً كبيراً منها تمت انتخاباته بالتزكية. وبما ان نقابتكم قد اجرت انتخابات تنافسية حرة، فهل لكم ان تعرفونا على حجم العضوية في كل فرع من فروع النقابة؟ وما عدد المشاركين منهم في الانتخابات الاخيرة؟

■■: حجم العضوية هو كالتالي: فرع عمان ٢٤٠٠ مسدد، فرع اربد ٨٠٠ مسدد، فرع التوليد ١١٠٠ مسدد، فرع التوزيع والوطنية ٩٠٠ مسدد.

وقد تراوح عدد المشاركين في انتخابات فرعي عمان واربد مقدرة بالنسبة المئوية ما بين ٧٠ – ٧٦٪ من المسددين.

■: ما هي ابرز المشكلات التي يواجهها العاملون في قطاع الكهرباء، ثم ما هي الاسباب التي دفعت الى التهديد بالاضراب اواخر تشرين الاول الماضي، والى ماذا انتهيتم؟

■■: ان ابرز المشاكل التي تواجه العاملين في قطاع الكهرباء هي

الخصخصة وما تفرزه من مشاكل لادارة النقابة خاصة اذا ما تم الاستغناء عن خدمات اعداد من العاملين.

اما الاسباب التي دعتنا الى التهديد بالاضراب: فقد تقدمت فروع النقابة الجديدة بمطالب عمالية لادارة الشركات وكان رد الادارات سلبياً على تلك المطالب مما دفعنا الى استخدام حقنا في المادة ١٣٥ من قانون العمل، اثر ذلك تدخلت وزارة العمل واحالت النزاع الى الاجراءات التوفيقية والتي فشلت، فتحول النزاع الى المحكمة العمالية، والمطالب معروضة امام المحكمة في الفترة الحالية وتعقد جلساتها بانتظام.

■: لقد كان مقرراً ان تنشئوا فروعاً جديدة للنقابة. اين وصلتم في ذلك، ولماذا قمتم بتعيين لجان لهذه الفروع بدل اجراء انتخابات فيها؟

■■: تم اتخاذ قرار من النقابة العامة بفتح فروع للنقابة وبما ان فتح الفروع يخضع لموافقة الاتحاد العام حسب احكام النظام، فقد وافق الاتحاد على ذلك على ان تكون فروعاً مؤقتة ويعين لجان لادارتها لحين اجراء انتخابات. وقد تم ذلك بالفعل والفروع المؤقتة تتمتع باستقلالية ادارية ومالية كاملة، وستجري انتخابات لتلك الفروع في مطلع عام ٢٠٠٣ .

■: اين وصلت عملية الخصخصة في قطاع الكهرباء، وما هي انعكاساتها على اوضاع العاملين في هذا القطاع؟

■■: عملية الخصخصة في قطاع الكهرباء في مراحلها الاخيرة،وسوف تطبق على شركة توزيع الكهرباء وشركة توليد الكهرباء المركزية والتي يصل عدد العاملين فيهما الى حوالي ٢٥٠٠ عامل.

وكما قلت سابقاً، فإن اكثر ما نخشاه هو المساس بحقوق العاملين وكيف ستعامل الادارات الجديدة هؤلاء العاملين. والنقابة تراقب الوضع عن كثب وسنقف بحزم وقوة ضد اي اعتداء على حقوق عمالنا المكتسبة.

■:على الصعيد الشخصي، منذ متى انتسبتم للنقابة، وما هي اهم المحطات في حياتكم النقابية ارتباطاً بدوركم في النقابة وفي الدفاع عن حقوق العاملين فيها؟

■■: انتسبت الى النقابة في عام ١٩٨٤، وفي عام ١٩٩٠ انتخبت عضواً في الهيئة الادارية لفرع النقابة بعمان. وفي نفس الدورة انتخبت اميناً لصندوق النقابة، ومنذ ذلك التاريخ اكسب ثقة العمال في كل الدورات الانتخابية التي خضتها واحقق المراكز الاولى. وفي دورة ١٩٩٤/١٩٩٦، انتخبت اميناً لسر النقابة، وكنت عضواً باستمرار في لجنة التعاون المشتركة المكلفة بالتفاوض مع ادارة الشركات فيما يخص مطالب العمال. ومنذ عام ١٩٩٠ ايضاً انا عضو هيئة ادارية في النقابة العامة وعضو في المجلس المركزي لنقابات العمال، وفي الدورة الاخيرة انتخبت بالاجماع رئيساً للنقابة العامة.

■ :هناك من يرى ان استقلالية النقابات العمالية ودورها في الدفاع عن المصالح العمالية يتراجعان باطراد في العقد الاخير، فما رأيكم؟

■■: هذا في واقع الحال، وان كنا في نقابة الكهرباء نتمتع باستقلالية كبيرة في عملنا النقابي، ولا توجد اية ضغوط تذكر في ذلك المجال. وهنا يأتي دور القائد النقابي في تعامله مع الممكن في ظل كل الظروف والاحوال.

العدد ١٧ من نشرة "النقابة"، ايلول ٢٠٠٢

(نقابة الغزل والنسيج)

في مذكرة لوزير العمل: النقابة تطالب بحقوق عمال شركة منهاتن، ثم توقع اتفاقية مع الشركة

رفعت نقابة الغزل والنسيج والالبسة مذكرة مطولة الى وزير العمل م. مزاحم محيسن بشأن عمال شركة منهاتن/ التجمعات الصناعية وذلك في سياق سعي النقابة لحل مشاكل العمال في مختلف مواقع العمل وحرصاً من النقابة على اطلاع وزارة العمل على ما يستجد من مشاكل وكذلك رغبة من النقابة في تدخل الوزارة لحل تلك المشاكل ووضع حد لتجاوزات الشركات العامة وفق انظمة المناطق المؤهلة، واعتبرت النقابة ان مشكلة عمال شركة منهاتن قد الحقت ضرراً بالغاً بالعمال الاردنيين والاجانب وذلك في ضوء قيام الشركة باعادة هيكلتها في شهر آذار من العام الماضي حيث انه نتيجة لذلك تقرر تخفيض عدد الوظائف في الشركة فتم الاستغناء عن ما يزيد عن ٢٥٠ عاملاً اردنياً من اصل ١٢٠٠، فيما ترك العمل ٣٥٠ عاملاً بسبب عدم دفع رواتبهم من قبل ادارة الشركة، ليصبح عدد العاملين

غلاف النشرة

في الشركة حوالي ٣٥٠ عاملاً اردنياً و ٢٥٠ عاملاً من الوافدين (البنغاليين والباكستانيين والهند وسيريلانكا).

واوضحت المذكرة ان هذا المجموع الباقي من العمال والذي يزيد عن ستمائة عامل يطالبون برواتبهم عن شهري نيسان وايار والتي لم تكن قد دفعت في منتصف ايلول تقريباً، حيث لم يتم صرف مخصصات هؤلاء العاملين عن الشهرين الماضيين، وقد علمت النقابة بأن مالك الشركة، المقيم في كراتشي، قد اتفق مع بنك اردني على بيع شركته، وبموجب اتفاقية البيع يلتزم البنك بتحميل ما على الشركة من التزامات وديون الى المالك الجيد اذا وجد، وعليه فقد ابلغ الملك ادارة شركته في عمان بأنه لا ينوي تحويل اي مبالغ مالية للشركة لدفع حقوق العمال والدائنين، وذلك اعتباراً من مطلع حزيران.

وفي تطور لاحق، تم توقيع اتفاقية تم بموجبها اقرار حقوق العمال في شركة منهاتن، وقد تم تسجيل هذه الاتفاقية التي وقعها رئيس النقابة فتح الله العمراني في وزارة العمل بهدف الحفاظ على الحقوق العمالية من الضياع.

استطلاع

المرأة الاردنية والانتخابات النيابية القادمة

استطلاع: تمارا النسور

تواصل «قضايا المجتمع المدني» استطلاع آراء القيادات والفعاليات النسائية بشأن المعوقات التي تعترض طريق وصول المرأة الى مجلس النواب وما هي رؤيتهن للحل الذي يكفل تجاوز هذه المعوقات على طريق تأمين التمثيل اللائق للمرأة. وقد نشرت «قضايا المجتمع المدني» في حلقتين سابقتين مساهمات للسيدات: مي ابو السمن امينة سر تجمع لجان المرأة الوطني الاردني، نهى المعايطة رئيسة الاتحاد النسائي الاردني العام السابقة، المهندسة اروى الكيلاني مسؤولة القطاع النسائي في حزب جبهة العمل الاسلامي، السيدة ناديا بشناق رئيسة جمعية مركز التوعية والارشاد الاسري / الزرقاء، املي نفاع عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاردني وعضو اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، بثينة جردانة عضو المجلس التنفيذي للاتحاد العام للجمعيات الخيرية، سميحة خريس، صحفية – جريدة الرأي، لميس ناصر رئيسة جمعية الملتقى الانساني لحقوق المرأة، فردوس المصري صحفية – جريدة الاسواق، ملك التل صحفية– جريدة الدستور. ويشتمل هذا العدد على مساهمات للسيدات: صبحية المعاني، ناديا العالول، عائشة الرازم، ونوال الفاعوري.

صبحية المعاني*: الخبرة لا تأتي من فراغ

اول ما يعترض مشاركة المرأة الاردنية في مجلس النواب هو عدم تقبل المجتمع لعمل المرأة في السياسة، فالمجتمع يعاني من ازمة بنيوية في اساسه، مردها التراتبية الابوية القمعية التي يقوم عليها ويربي افراده في ضوئها، وتتجلى هذه الازمة في واحد من وجوهها باعطائه المرأة ادواراً نمطية تقليدية ليس منها العمل في السياسة. ان حل هذه المعضلة يتمثل في اشاعة روح الديمقراطية داخل الاسرة التي هي حجر اساس المجتمع، ولكن على المدى القريب المنظور من الضروري تدخل الجهات الاهلية والاعلامية والحكومية لاشاعة ثقافة المساواة وتعريف المرأة بحقوقها، وكذلك الاخذ بالتمييز الايجابي واستحداث «كوتا» للمرأة في البرلمان.

هناك على صعيد آخر معوقات اخرى، منها الصعوبة التي تواجهها المرأة في التوفيق بين مسؤولياتها الاسرية والسياسية تبعاً للادوار التي تؤديها في البيت وتجاه الاسرة، وهنا يجب توفير الامكانات التي تجعل المسؤوليات الاسرية اقل عبئاً مثل دور الحضانة للاطفال والوسائل التي تختصر الوقت والجهد. وتواجه المرأة ايضاً ضعف تقبلها للمشاركة في الحياة السياسية، وهذا قائم على وعي زائف تعتقد المرأة فيه ان الرجل سياسي افضل منها لمجرد كونه رجلاً، ونرى ان مرد ذلك هو التربية الاجتماعية القمعية ذاتها. وفي احد الاستطلاعات التي اجراها مركز الدراسات الاستراتيجية قالت ٧٧,٣٪ من النساء ان الرجل سياسي افضل من المرأة، وقالت ٦٨,٥٪ منهن انهن يفضلن التصويت للمرشح الرجل في الانتخابات لا للمرشحة المرأة!

هناك ايضاً مشكلات تتعلق بالامكانات المتاحة لخوض الانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية، سواء ما يتمثل بعدم توفر المال الكافي لدى المرأة او ما يتعلق بمعرفتها في ادارة الحملات الانتخابية. في مسألة المال فان نظام المجتمع مسؤول هنا ايضاً عن اضعاف القدرات الاقتصادية للمرأة التي لا تملك غالباً حق التصرف بدخلها – ان وجد – وتعاني من محدودية توافر فرص حصولها على عمل ومحدودية فرص التدريب لتنفيذ مشروعات ناجحة خاصة بها. وفي الجهة الاخرى، فان المرأة لا تملك الخبرة الكافية في المجال السياسي، ما ينعكس في جهلها في ادارة الحملات الانتخابية. والحل هنا يتمثل في تدريب المرأة في هذا المجال وهو دور اخذت تضطلع به العديد من الجهات المدنية.

صبحية المعاني

يجب القول ختاماً ان الخبرة بشكل عام لا تأتي من فراغ، ولذلك مطلوب من المرأة ان تمارس تجربة العمل السياسي عموماً وتجربة الترشيح للانتخابات خصوصاً حتى لو لاقت الفشل في بداية الطريق، فذلك يساهم في تراكم الخبرات من اجل حضور افضل في المستقبل في مجلس النواب.

توجان فيصل اول سيدة تنتخب الى مجلس النواب

نهى المعايطة ثاني سيدة تدخل الى مجلس النواب، انتخبها المجلس لملء مقعد شاغر

* عضو مجلس الاعيان وسيدة اعمال..

ناديا هاشم العالول*: كوتا انتقالية في مجلس النواب

لا شك ان الموضوع يحتاج الى مساحات واسعة لان العوائق والعراقيل التي تقف امام المرأة عامة كثيرة وامام المرأة العربية والاردنية اكثر بغض النظر عن كون النساء يمثلن النصف من حيث العدد ولكن دون العتاد والعدة، فالعلة ليست سياسية بحتة بقدر ما هي اجتماعية متراكمة تعود الى عصر الجاهلية وما سبقه من عصور بغض النظر عن الديمقراطيات القديمة والحديثة والدور الذي لعبه الاسلام حينما جاء ليخرج الناس من الظلمات الى النور فرفع من قيمة المرأة، حيث شجعها على مشاركة الرجل، فتولت المناصب المتعددة في البيع والشراء والقضاء والحكم .. الخ، الا ان الامر قد توقف عند هذا، ثم بدأ التراجع يزداد مع اننا نتغنى بالديمقراطية، والسبب يعود الى الفجوة الواسعة بين التنظير الديمقراطي وبين التطبيق غير الديمقراطي ما يجعل المرأة تراوح مكانها نتيجة التمييز السلبي الذي ما زال يثقل كاهلها ويعيق حركتها ويعرقلها عن المشاركة الفعلية في صنع القرار سواء الأسري او العملي، فما بالك في المشاركة السياسية وانتخابها من قبل ناخبين تغلب عليهم الصبغة البطريركية قولاً وفعلاً..

حتى في ديمقراطية اثينا التي طالما تغنى بها الكثيرون لكونها اقدم ديمقراطية في التاريخ والذي بدأ تمثيلها النيابي المباشر في القرن الخامس قبل الميلاد حينما كان يجتمع

ناديا هاشم العالول

قرابة ستة آلاف رجل بينما كان ممنوعاً على النساء والاطفال والاجانب والعبيد من المشاركة، وهنا يتجلى التمييز الواضح.. والتمييز ما يزال قائماً في كافة المستويات في وقتنا الحاضر بغض النظر عن مساواة المواطنين نساء ورجالاً امام الدستور الاردني، ناهيك عن المواثيق والعهود الدولية التي صادق عليها الاردن خاصة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة..

ومع ذلك فما زال الموروث الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في تحديد مسيرة المرأة ومستقبلها ونحن نفتخر بايجابيات هذا الموروث القديم ولكن بعض السلبيات الموجودة فيه بحاجة الى تعديل من حيث التربية والتنشئة الاسرية وعدم التمييز بين الذكر والانثى وتكافؤ الفرص بينهما.. الخ، صحيح ان التعديلات في التشريعات والقوانين ستلعب دوراً كبيراً في تغيير بعض السلوكيات الا ان الجانب الاكبر يقع على كاهل المرأة في تغيير نظرة المجتمع لها من حيث رفع مستواها التعليمي والعملي.

ولعل ما يلفت النظر في عالمنا العربي هو تفشي الامية بين نسائه حيث تصل اعلاها في اليمن الى ٧٧,٨٪ وادناها في الاردن ٢٠٪، وكلنا ندرك مدى ارتباط الوعي بالتعليم، فالام المتعلمة الواعية تؤهل اجيالاً من الذكور والاناث مستعدة لتحمل مسؤوليات المستقبل السياسية والتنموية مطالبة بحقوقها المدنية والاقتصادية والثقافية.. الخ، حينذاك فقط يستطيع المجتمع برمته بما فيه المرأة ان يطالب بتعديل القوانين ليضمن المساواة بما فيها قانون الانتخاب والصوت الواحد الذي لا يضمن المساواة بين المواطنين من الرجال فما بالك النساء!! اذن لا بد من مشاركة المرأة في الضغط لتعديل القوانين، فان لم تنجح المرأة في تغيير قانون الانتخاب المؤقت فلتضغط باتجاه الحصول على نسبة لتمثيل المرأة في مجلس النواب (كوتا) ولو مؤقتاً أسوة بالبلدان المتقدمة، وايضاً الحصول على كوتا في الاحزاب السياسية، وان تنشط في مؤسسات المجتمع المدني ولا يكون وجودها احتفالياً وصورياً بل فعلياً يترك البصمات الايجابية التي من شأنها ان تكفل ايصال المرأة عندنا الى مجلس النواب والى مواقع صنع القرار ليصل تمثيلها الى ما لا يقل عن النصف وهذا يتطلب العمل الجدي والدؤوب والنفس الطويل.

عائشة خواجا الرازم**: القضاء على التمييز ضد المرأة

عائشة خواجا الرازم

ارى ان وصول المرأة للبرلمان هو ترسيخ للعدالة والمساواة، كما انه تعزيز لديمقراطية المؤسسات التي تعلن مشاركة الرجل مع المرأة في العمل من اجل مصلحة الامة والاجيال، تلك الاجيال التي تنشأ على مشاهدة العطاء والمشاركة الفعلية للرجل والمرأة. فيندرج الحس السياسي عند الجميع منذ نعومة اظفارهم بأن الجهود البناءة هي جهود مشتركة. كما ان حضور المرأة بالذات تحت القبة فيه اغناء لخطوات التشريع وسن القوانين، ويتمثل ذلك في قدرة المرأة على تحسس قضايا الناس وحاجاتهم، وتحسس عقد الطريق الاجتماعي والوطني دون مساومة او مزايدة، وذلك نابع من كونها الفيزيائي «الطبيعي» بتحمل المشاق والاعباء، وقدرة اي امرأة تتصف بالوعي والانتماء على التقاط النور في ظلمات الاستهتار وذلك ضروري لمزج قدراتها وشخصيتها في صناعة قرارات البلاد واي قرارات تصدر في البلاد دون النساء هي قرارات مصنوعة بنقص مرصود، حيث اللاكمال في التشريع ضمن منظومة الديمقراطية والمساواة.

ومثل كل المعارك الطاحنة في الوطن، تهب الجهات والمنظمات والمؤسسات للتذكير فجأة بحق المرأة بالفوز والمشاركة

* رئيسة الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند).

** كاتبة صحفية وشاعرة.

هل يصبح طريق النساء الى مجلس النواب سالكاً؟

البرلمانية، واعتقد ان عدة شهور قبل المعركة الجارفة النيابية لا تكفي لتعبيد طريق الوصول، ولذلك فان التثقيف والتمهيد والاعداد والدعم يجب ان لا يتوقف طوال السنوات القانونية للبرلمان من اجل مصلحة المرأة التي هي نصف الشعب او اكثر، وفي مفهومي ان وصولها للبرلمان بعدد مؤثر لا يقل عن عشرة في المائة يحتاج الى قرار «كوتا» طارئ وخارج عن بنود قانون الانتخاب الديمقراطي العصري المقر قبل عام تقريباً، والا فأخشى ان تعود المرشحة ادراجها، او يتم دعم شخصيات نسوية موظفة لغرض اقفال العملية.

وهناك اولويات وثانويات جلل تفرض نفسها على الطريق دون مواربة، فالاوضاع الخطيرة السياسية المحيقة بالمجتمعات العربية وبالذات المتربصة بالشعب الاردني الممزوج بالشعب الفلسطيني تحتم على المرأة النائب ثقافة وقدرة وموقفاً لا مهادنة فيها، اما برامج المجتمع والخدمات والمشاركة بالوقوف الدائم ضد القوانين التي تفرض على الناس الضرائب ورسوم الجامعات، وتبقي الفقير على قلته وحاجته، وتحرم الطفولة من حقها في العيش الآمن على الطرق وفي المدرسة وفي الصحة، وحقوق النساء في الاحوال الشخصية وانصاف الشباب من المهانة والبطالة مثلاً، كل هذه القضايا تنهمر على رأس المرأة.. بل واعظم.

وفعلاً يتطلب الامر الديمقراطي التعاضد بين الجنسين تشريعياً اذا اريد للوطن ان يسمو ويعمل يداً مع اليد الممدودة والا فان فصل المرأة عن الامتزاج السياسي في اكبر تمثيل يرتدي قبعة التشريع، يكون ممهداً ومخططاً له وليس عفوياً، كمن يريد للغزال ان يحيا في سجن من الاسلاك الشائكة فلا هو مشارك في الركض والعدو وقفز المسافات، ولا هو في صحته التامة وشرب للحرية وامتاع الصحراء بحضور ومشاركة اقرانه في الباحة.

كما اغفلت القوانين كلياً الحاجة الى قرار تمثيل للمرأة في الانتخابات، فليس هناك قانون واحد او بند ينص على حصة لها في البرلمان، وحتى بعد ان زاد عدد النواب من ثمانين الى مائة واربعة، فان القانون الجديد المشرع للانتخابات النيابية ذكر الكوتات المسيحية والبدو، وتناول الكوتات قانونياً، ولم يتطرق لحاجة الوطن لنصفه الثاني، وتركت البنود سبيلاً للاستعطاف اذا زاد عن حاجة الشعب بعد العشيرة والمال والارهاص السياسي اليميني ورغبة الحكومة في فلان وفلان، واذا تكرم صاحب الصوت الواحد المرغم على التفكير بثمن صوته وقيمته، واعطاه للمرأة «فضلة خير» او زكاة مقاطعة التصويت والاحتجاج مثلاً، فانه يمكنه التصرف بصوته الاحادي.

واعتقد ان القوانين والتشريعات لا تساعد المرأة في الوصول للبرلمان ابداً، والانتخابات القادمة ستبرهن على ان كل الذين يرحبون ويستعرضون عضلاتهم الآن من اجلها سيختفون في احلك ايام المعركة ولن نشهد لهم حضوراً وربما يغادرون البلاد لمدة اسبوعين الى ما بعد ظهور النتائج المحبطة.

كالعادة فليس ما يعمل الآن بأجمل واقوى ما عمل من اجل المرأة في الانتخابات الثلاثة السابقة دون نتيجة مشرفة تنجح المرأة للمشاركة السياسية الفعلية، ليس سوى قانون طارئ الآن، يؤخذ به وينقذ ما يمكن انقاذه من تعثر للمرأة في الانتخابات، واعتقد ان هبة رسمية من الملك او بايعاز من رئيس الوزراء ومشورة وزير الداخلية وخصوصاً في غياب مجلس النواب وانحلاله لاكثر من عام ونصف قبل الانتخابات، يبرر نهوض قانون طارئ اضافي لقانون الانتخابات او ارادة ملكية سامية تنص على الامر.

وانا لست متفائلة دون ذلك بنجاح المرأة، وانا اكبر مثال، حيث نلت من الاصوات آلافاً ولكن بمنافسة مع خمسين مرشحاً، ولو عمل جدول بياني لنتائج المرشحات لكنت نائبة لثلاث دورات بالنتائج في القطاع النسائي، انها الحصة التي ستنالها الدول المتحضرة، وانها الكوتا التي نصت عليها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، وهذا في مفهومي ومفهوم كل الاحرار ودعاة مشاركة المرأة في القرار السياسي وغيره في البرلمان هو تمييز ايجابي لكل من يقول انه تمييز وكفى.

نوال الفاعوري*: التمييز الايجابي لصالح تمثيل المرأة

لقد بلغ التطور البشري مبلغاً كبيراً في هذا العصر خاصة عند بعض الامم والشعوب التي احسنت استغلال طاقاتها في الاتجاه الايجابي، فانتجت حضارة وتقدماً هائلاً في جميع جوانب الحياة المختلفة معتمدة على وسائل العلم والمعرفة ومسخرة هذه الوسائل للمصلحة العامة بعيداً عن التفرد والانانية.

ان هذا التقدم الحضاري يتطلب جهداً جماعياً مع تسخير الطاقات والابداعات للافراد والجماعات والمؤسسات لبناء مجتمعات متحضرة وفاعلة، ويتضمن هذا الامر عدم تعطيل اي جهد او اي طاقة لأي فرد او مؤسسة او جماعة شريطة ان يكون هذا الجهد في الاتجاه العام ولمصلحة المجتمع لان تعطيل هذه الجهود سيؤدي الى تراجع الأمة وعدم قدرتها على اداء واجباتها تجاه الاجيال الحاضرة والقادمة.

ومن هذه المسلمات، برزت الحاجة الى التغيير خاصة في المجتمعات التي لا زالت تعطل الكثير من امكانياتها ومنها المجتمعات العربية، واحد اهم جوانب هذا التغيير هو الاستفادة من طاقات وابداعات المرأة في هذه المجتمعات، اذ اعتادت هذه المجتمعات لفترات زمنية طويلة على الاستهانة بجهود المرأة وتعطيل طاقاتها بدعوى ان المرأة يجب ان تلتزم المنزل والا تأتي بأي عمل آخر. والمؤلم في هذا الامر ان هذه القناعات المغلوطة قد روجت عند البعض على انها جزء من التراث الحضاري الاسلامي وهذا الطرح غير دقيق البتة، اذ ان جذور هذه الظاهرة جاهلية خاصة وهي موجودة عند مجتمعات اخرى كثيرة غير عربية وغير اسلامية، بالاضافة الى ان مصادر التراث الاسلامي الرئيسية قد ساوت بين الرجل والمرأة في الانسانية وفي الحقوق والواجبات والمسؤوليات. قال تعالى: «يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة».

ولذلك فان وصول المرأة الى مراكز صنع القرار وخاصة المجالس التشريعية امر فطري وحق مقرر من لدن خالق الانسان والسماوات والارض لان الكفاءة والمقدرة على العطاء بالاضافة الى الالتزام والتقوى هي اسس المفاضلة بين بني البشر نساء ورجالاً. قال تعالى: «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون» صدق الله العظيم.

ولتحقيق هذا الهدف الحق، لا بد من ان يكون هناك توضيح للعامة والخاصة من الناس ان هذا الامر يتناسب تماماً مع الحق والمنطق والفطرة السليمة التي فطر الله الناس عليها، ولا بد من ان يواكب ذلك بقرار سياسي يضع الامور في سياقها الصحيح ويعيد لاصحاب الحق حقوقهم ويعوّد الناس غير المعتادين على المنطق والحض على العودة الى صوابهم، وان يصدر ذلك بتشريع ملزم يعطي المرأة تمييزاً ايجابياً عن طريق نسبة معينة من مقاعد البرلمان وبطريقة مناسبة لان هناك مراكز قوى لها اطماع في النفوذ والسطوة ما يعمل على عدم وصول المرأة لهذا الحق.

بالاضافة الى ذلك لا بد من مساندة القطاع النسائي في تنظيم الحملات الانتخابية بجميع الوسائل الممكنة والمتاحة لان المرأة تخوض تنافساً في مناخ غير محايد بل ومتحيز بشدة وكذلك تحتاج الى الكثير من الدعم المعنوي والمادي للقيام بحملة انتخابية ناجحة ومؤثرة، ويقع ذلك العبء على المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية والشعبية والمنظمات غير الحكومية، اذ لم يعد مقبولاً ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين ان نقف جامدين ننتظر ان يفرض علينا التغيير من الخارج وبالطريقة التي ربما لا تناسبنا ولا تتلاءم مع ثقافتنا وحضارتنا.

نعم ان الاردن ينتظر هذه النقلة النوعية التي تأخرت كثيراً بالرغم من التقدم التعليمي والعلمي الحاصل الا ان جموداً بالنسبة لحقوق المرأة ما زال مسيطراً ونحن بانتظار تخطي هذا الوضع والالتحاق بقطار التقدم من خلال الالتزام بالفطرة والمنطق والعدل واسس الايمان الحقيقية الخالية من الشوائب. فمتى يحدث ذلك؟؟ ان شاء الله قريباً وانا لمنتظرون!!

نوال الفاعوري

اتقان الحملات الانتخابية احد التحديات امام المرأة المرشحة

*عضو في قيادة حزب الوسط الاسلامي.

في تركيا: هل ولد اليسار الاسلامي النبيل؟

سامر خرينو*

حزب العدالة والتنمية «الاسلامي» التركي، الذي فاز مؤخراً بغالبية مقاعد البرلمان التركي مقصياً معظم الاحزاب العلمانية الرئيسية، هو – بشكل او بآخر – وريث سلسلة الاحزاب الاسلامية التي تم حظر نشاطها على مدار السنوات والعقود الاخيرة بأحكام قضائية مختلفة: الفضيلة، الرفاه، .. الخ.

غير ان الخطاب الذي يعلنه هذا الحزب يبدو مختلفاً عن خطاب الاحزاب الاسلامية السابقة، فهو يمارس خطاباً ليبرالياً صريحاً في الجانب السياسي، ويتناول موضوع «العدالة» في الجانب الاقتصادي. فهل يبشر هذا الحزب الجديد بالجديد في منظومة الاحزاب الاسلامية المعاصرة في العالم؟

منذ البداية، اعلن حزب العدالة والتنمية قبوله الآخر العلماني على قاعدة من الحرية السياسية في الاعتقاد والتعبير والدعوة والمشاركة، ما اعتبر قفزة الى الأمام في فهم الفكر الاسلامي السياسي، وحالة تختلف في محصلتها عن الاحزاب التي تعاملت بتفكير «ثوري» مع الحالة العلمانية.

ويوجه الحزب كثيراً من تفكيره – المعلن – للاقتصاد التركي المنهار، وللارتفاع بالحالة المعيشية للمواطن مسترشداً بمفاهيم اسلامية صحيحة، اهمها «العدالة» التي هي جوهر مقاصد الاسلام الاقتصادية الاجتماعية.

ومحاور العمل هذه – ان صحت – تبتعد بالحزب عن خطاب وسلوك ومفاهيم كثير من الأحزاب الاسلامية في العالم، ان لم يكن كلها، سواء تلك اليمينية الرجعية او الوسطية التائهة او البرغماتية عديمة المبادئ، وسواء اخذت شكل الحزب السياسي او الجماعة الدعوية الاصلاحية. فالاحزاب تلك لا تفهم الديمقراطية الا وسيلة للانقلاب عليها، وترى وجود الآخر – غير الاسلامي – تقصيراً في حق الله(!) وهي ان قبلت المشاركة معه فانما تفعل ذلك انتهازاً للواقع لا ايماناً بحتميته وحتمية الاختلاف البشري. ناهيك بالطبع عن الاحزاب والجماعات التي تعتبر الديمقراطية والتعددية وحرية الاعتقاد كفراً صريحاً والعياذ بالله!!

اما في الجانب الاقتصادي، فحدث ولا حرج، فهي اما لا تلتفت له ولا تجعله جزءاً من أولوياتها – او على الاقل اهتماماتها – او تتعامل معه على طريقة الرأسمالية المتوحشة، على اعتبار ان «الاسلام» يكفل حرية الكسب والتملك، فلا مانع – اذن – من تغول الأغنياء، فذلك رزق الله يقسمه بين عباده(!!) اما العدالة وحق المواطنين المتساوي في ثروات البلاد، فذلك – عندهم – ليس من الاسلام!

تصرّ وكالات الأنباء وتحليلات المراقبين السياسيين، الأوروبية والغربية على اعتبار ان حزب العدالة والتنمية التركي يقف في «يمين الوسط»، لانه اسلامي اولاً وليبرالي ثانياً. فهل يكون الحزب يمينياً لمجرد كونه اسلامي (ديني)؟! وأين الجانب الاقتصادي في تقسيم اليمين واليسار؟!

سيكو حزب العدالة والتنمية حزباً يسارياً، واسلامياً، بكل ما في الكلمة من معنى ان كان يعني ما يقول اقتصادياً وسياسياً، ويستظل بالمطالب الاخلاقية لتفسير اسلاميته، لسببين: الأول انه يقف ضمن منظومة الأحزاب اليسارية – على اختلاف مرجعياتها – بفضل افكاره الاقتصادية، والثاني انه يقف في يسار الفكر الاسلامي وعلى يسار الاحزاب الاسلامية الاخرى – بفضل افكاره الاقتصادية والسياسية، وهو بذلك يكون اول احزاب اليسار الاسلامي المعاصرة في العالم، خاصة اذا وضع «التراث» جانباً في عمله الوطني واليومي.

ان هذه «اليسارية»، تدل عليها ما اعلنه الحزب وتبناه. غير ان هذا الوصف ليس نهائياً او اكيداً، فحزب العدالة والتنمية لم يوضع في الاختبار العملي بعد، وهو يحتاج شهوراً – او اكثر – من العمل السياسي والحكم حتى يتضح مدى تطابق سلوكه مع شعاراته وبرامجه المعلنة، فقد لا يثبت الحزب على ما يقوله، وتنكشف ليبراليته المزعومة على انها حالة براغماتية في ظل الاجواء السياسية في تركيا، ومحاولة منه للاستفادة من تجارب الاحزاب الاسلامية التي خلفها وتجنب التصادم مع العلمانيين؛ خوفاً على وجوده لا ايماناً بوجودهم.

لو اتضح ذلك – ونرجو ان لا يكون – فإن حزب العدالة والتنمية يعود لينضم الى مجمل الاحزاب الاسلامية المختلفة في العالم، والمتوزعة في كافة الاتجاهات الا في اليسار الاسلامي النبيل: الذي يؤمن بالحرية والتعددية، ويجهد من اجل العدالة والمساواة، ولا يطبق الا دكتاتورية واحدة في مكارم الاخلاق، ويحنط التراث حيث هو بينما يفكر بطريقة عصرية ويظل العالم – عندها – بلا يسار اسلامي. اما «العدالة والتنمية» فإنه يكون حزباً براغماتياً، ولا يكون أيضاً في «يمين الوسط»!

الاحزاب «الاسلامية» العربية، و «الاسلاميون» العرب بشكل عام، استقبلوا فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية بفرح واضح، رغم انه يعلن افكاراً غير افكارهم، خاصة في ناحية قبول الآخر وفهم الديمقراطية، فهل سيظلون على فرحهم اذا اتضح لهم في المستقبل انه يؤدي سلوكاً لا يتوافق مع فهمهم للاسلام؟! ام ستنتقل «عدوى» التعددية والحرية والاختلاف، ومفاهيم العدالة الحقيقية، لهم، وتكون أفكار الحزب التركي – لو صحت في الممارسة – فاتحة خير لاعادة تشكيل سلوك الاحزاب «الاسلامية» العربية على طريق النهضة؟ الأرجح ان «الاسلاميين» العرب فسروا افكار الحزب المعلنة على انها وسيلة لتجنب مصير مشابه لما اصاب الاحزاب الاسلامية التركية السابقة، لا على انها افكار حقيقية، خاصة في جانب قبول وجود العلمانيين.

غير ان المرجو ان يكون حزب العدالة والتنمية التركي يعني ما يقول حقاً، وان يتطابق ما يفعله مع ما يقوله، وان يكون مرد افكاره فهماً جديداً معاصراً للاسلام لا محاولة للتحايل على الواقع. كما ان المرجو ان تثبت ضرورة هذه الأفكار عبر الممارسة فتنتقل الى مناطق العالم الأخرى، خاصة منطقتنا العربية التي تغط احزابها الاسلامية في فهم تراثي يتخيل ان من الممكن اعادة احياء القرون الهجرية الاولى في واقعنا المعاصر: وبانتقال الافكار الجديدة الى العالم العربي تنشأ أحزاب اسلامية جديدة، عصرية، تكون مثالاً لما في الاسلام من نبل، أما الاحزاب القائمة حالياً فقد عفا عليها الزمن، وليس يرتجى منها بعد!

* كاتب صحفي وباحث.

دراسة

نحو اجراءات فاعلة وتشاركية في وضع مشاريع القوانين

د. محمد المصالحة*

مقدمة

يرتكز التشريع على الصياغة القانونية التي تتطلب اشخاصاً يتمتعون بملكة القانون؛ أي ان يكونوا على مستوى معين من العلم والقدرة على الصياغة القانونية السليمة، وعلى التحليل القانوني واستنباط الحقائق وطرح وجهات النظر، سواء أكانت نظريات او تفسيرات أو انتقادات قانونية متخصصة، بحيث يكون المشرع قادراً على وضع الكلمات والعبارات والمصطلحات القانونية اللازمة لاعطاء المعنى المقصود، وان لا يكون في نصوص المواد القانونية اي لبس أو غموض.

ورغم محاولات المشرعين المتكررة للإحاطة بجميع المتغيرات والمستجدات إلا أن ثمة مستجدات تطرأ على حياة المجتمع وتطوره الاقتصادي والاجتماعي بشكل دائم، لذا ينبغي ان يكون هناك تطور مستمر على بعض نصوص المواد القانونية بما يراعي مصلحة المجتمع وحاجاته المتزايدة. ولكي نستطيع فهم الإجراءات التي يتم فيها وضع مشاريع القوانين، تقتضي طبيعة الأمور ان تكون لدينا معرفة كافية عن القانون، حيث يلزم توضيح المقصود بلفظ القانون وتحديد وظيفته في المجتمع بشكل مختصر، وبالتالي كيفية نشوء مشروع القانون والإجراءات التشاركية التي تراعى عند وضعه، وكذلك التعرف على الإجراءات اللازمة للوصول إلى قوانين عصرية قادرة على مواكبة التطورات العلمية المطردة بصورة قادرة على خدمة المجتمع بفئاته ومتطلباته كافة.

تعريف القانون:

يمكن تعريف القانون بأنه: «مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العيش في جماعة، والتي يجب على الكافة احترامها احتراماً تكفله السلطة العامة بالقوة عند الضرورة».

ويتبين من هذا التعريف ان القانون يشمل مجموعة من العناصر التي تستهدف تنظيم العيش المشترك مع جماعة معينة من الناس، تفرض على الجميع مراعاتها في علاقاتهم مع بعض وفي علاقتهم مع السلطة العامة التي تتولى امورهم، بشرط ان تتولى هذه السلطة العامة إجبار الناس على احترامها بتوقيع جزاء على من يخالفها[١].

وليس ثمة شك في أن لمجموعة القوانين والتشريعات المعمول بها في مختلف الدول دوراً بارزاً في ترك انطباعات معينة تجاه تقدم بعض الدول أو تخلف أخرى؛ اذ يقاس مدى التطور الحضاري والثقافي والاقتصادي بمدى مواكبة تلك القوانين للتطورات العالمية من جهة، ومدى تفاعل هذه القوانين مع الحياة العامة وتطبيقها من جهة أخرى. إذ إن وجود القوانين المتطورة لا يعد بحد ذاته مؤشراً كافياً على تقدم الدول، بل لا بد من وجود عامل آخر لا يقل أهمية عن وجود القانون نفسه ألا وهو التطبيق الصحيح للقانون.

> **"إن لمجموعة القوانين والتشريعات المعمول بها في مختلف الدول دوراً بارزاً في ترك انطباعات معينة تجاه تقدم بعض الدول أو تخلف أخرى؛ اذ يقاس مدى التطور الحضاري والثقافي والاقتصادي بمدى مواكبة تلك القوانين للتطورات العالمية من جهة، ومدى تفاعل هذه القوانين مع الحياة العامة وتطبيقها من جهة أخرى"**

من هنا تأتي اهمية الحديث عن ضرورة وجود نخبة مؤسسية قادرة على سن قوانين عصرية مواكبة للتطورات العالمية مع مراعاة سهولة تطبيقها على فئات المجتمع كافة، الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن القضايا الإجرائية لعملية اقتراح مشاريع القوانين والإجراءات الفاعلة فيها، حيث يقضي النظام الدستوري في المملكة الأردنية الهاشمية، بحسب النصوص الدستورية المعمول بها، بحق السلطتين التنفيذية والتشريعية في تقديم مشاريع قوانين وعلى أساس تشاركي بينهما، وذلك على النحو التالي:

أولاً: السلطة التنفيذية: يعتبر حق اقتراح مشاريع القوانين من صلب اعمال السلطة التنفيذية لكي تتمكن من إدارة شؤون البلاد من جهة، ونظراً لامتلاكها المعلومات والأرقام اللازمة والخبرات والكوادر المتخصصة لذلك من جهة ثانية.

بيد أن هذا الحق مقيد بأمرين اثنين: أولهما، وجوب تقديم مشروع القانون لمجلس النواب ابتداء دون غيره، فلا يجوز تقديمه لمجلس الأعيان مثلاً، وثانيهما، عدم جواز تقديم مشروع القانون المرفوض من قبل المجلس مرة ثانية في نفس الدورة التي رفض بها.

ثانياً: السلطة التشريعية: جاء في الدستور الأردني (م٩٥) انه يحق لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب ان يتقدموا بمشروع قانون، على ان يحال للجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي، ومن ثم يصار إلى تحويله إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون ويقدم للمجلس في الدورة نفسها أو الدورة التي تليها[٢].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ان الدستور الأردني لم يعط

* امين عام مجلس النواب الاردني، رئيس «جمعية العلوم السياسية الاردنية».

صراحة لغير هاتين السلطتين الحق في اقتراح القوانين، ومع ذلك يرى البعض بأن للجمعيات والنقابات والأفراد حق التقدم بمقترحات لمشاريع قوانين إلى السلطة التنفيذية أو التشريعية[٣]، التي تقوم بدورها بتبني الاقتراح وتقديمه كمشروع قانون[٤].

إجراءات سن التشريع في مجلس الأمة بشقيه (مجلس الأعيان ومجلس النواب):

يتشارك مجلسا الأعيان والنواب في العملية التشريعية في النظام البرلماني الأردني، ويخضع كل من المجلسين لنظام داخلي خاص به ينظم آلية عمله في سن التشريع.

الإجراءات التشريعية في مجلس النواب:

بعد ورود مشروع القانون، مع الأسباب الموجبة له، من الحكومة إلى مجلس النواب يخضع المشروع لإجراءات شكلية مستندة الى احكام النظام الداخلي لمجلس النواب. يتمثل الإجراء الأول في إدراج مشروع القانون على جدول أعمال المجلس، بحيث يجب ان يوزع على النواب قبل أربع وعشرين ساعة على الأقل[٥]، بعد ذلك تعقد الجلسة ويبدأ المجلس النظر في مشروع القانون والأسباب الموجبة له، وبعد الانتهاء من المناقشة يتم طرح الموضوع للمناقشة للتصويت على:

إما إحالة القانون الى اللجنة المختصة، وإما رفض مشروع القانون، أو سحبه من قبل الحكومة. وإذا قرر المجلس إحالة مشروع القانون إلى اللجنة المختصة تقوم اللجنة باتخاذ مجموعة من الإجراءات للنظر في المشروع، على قاعدة تشاركية مع السلطة التنفيذية، استناداً لاحكام المادة (٥٨) من النظام الداخلي، وذلك باستدعاء: ١- الوزير المختص؛ أو ٢- مقدم الاقتراح؛ أو ٣- من يرى لزوم لسماع رأيه، من خلال دعوة المستشارين القانونيين، وأصحاب الخبرة والاختصاص في مجال أو حقل التشريع. وبالاستناد لاحكام المادة (٦١) من النظام الداخلي لمجلس النواب، يرفع رئيس اللجنة إلى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً عن مشروع القانون الذي يدرجه على جدول أعمال المجلس وفق ترتيب وصولها مع إعطاء الأولوية للمشاريع المستعجلة.

وفي حقيقة الأمر، فإن مناقشة التشريع في اللجنة المختصة هو الفرصة السانحة بصورة مثالية لكي تتم المناقشة بمشاركة واسعة من قبل اعضاء المجلس وبحضور ممثلي الحكومة المعنيين بهذا التشريع، غير أنه يمكن التوسع في إشراك الجهات ذات الاهتمام المباشر بالمشروع والطلب منها تقديم اقتراحاتها حول القانون، ويشار هنا الى ما يلي:

أولاً: قرار لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب الثالث عشر عقد جلسات موسعة شارك فيها قطاع واسع من اصحاب الخبرة بقضايا الصحافة والحريات العامة، لطرح افكارهم وآرائهم في بنود مشروع قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٨ . وقامت اللجنة آنذاك بدعوة كل من:

نقيب الصحفيين، نقيب المحامين، نقيب الصيادلة، نقيب الأطباء، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الأحزاب السياسية، وممثلين عن الصحف المحلية، اليومية والأسبوعية.

مجلس الامة: الحاضنة الرئيسية للتشريع

ثانياً: دعوة لجنة العمل والتنمية الاجتماعية، لدى مناقشة قانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠١، كلاً من:

وزير العمل، وزير الدولة للشؤون البرلمانية، مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي، مدير مكتب الشؤون القانونية في وزارة العمل، مساعد المدير العام لشؤون الاستثمار في مؤسسة الضمان الاجتماعي، المستشار القانوني في وزارة العمل، رئيس اتحاد نقابات العمال، رئيس غرفة صناعة عمان، ممثل غرفة تجارة عمان، وأساتذة من الجامعة الأردنية.

ثالثاً: قرار لجنة الزراعة والمياه بدعوة العديد من الخبراء لمناقشة مشروع قانون سلطة وادي الأردن لعام ٢٠٠٠، وقد قامت اللجنة في سبيل ذلك بدعوة كل من:

وزير المياه، وزير الدولة للشؤون البرلمانية، وزير الزراعة، رئيس الجامعة الهاشمية، أمين عام سلطة وادي الأردن، نقيب المهندسين الزراعيين، رئيس مؤسسة حماية البيئة بالوكالة، رئيس اتحاد المزارعين (وادي الأردن)، مدير عام دائرة الأراضي والمساحة، مدير الدائرة القانونية في وزارة المياه والري، وبعض الأشخاص العاملين في الحقل الزراعي.

رابعاً: قرار اللجنة القانونية بدعوة الفعاليات النسائية، وأمناء الاحزاب السياسية، والعديد من أساتذة الجامعات الأردنية، ونقيب المحامين، والعديد من الصحفيين، بالإضافة الى عدد كبير من النواب لمناقشة مشروع قانون الانتخابات.

واستناداً لأحكام المادة (٧١) من النظام الداخلي، يتلى مشروع القانون وقرار اللجنة وتجري مناقشة مواد المشروع مادة مادة، وتلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً واقتراح اللجنة. وبعد الانتهاء من مناقشة المادة والتعديلات المقدمة بشأنها، يؤخذ الرأي على التعديلات أولاً، ويبدأ الرئيس بأوسعها مدى وأبعدها عن النص الأصلي، ثم يؤخذ الرأي على المادة.

على انه يجوز التصويت على كل فقرة من فقرات المادة الواحدة على حده، وفي هذه الحالة لا يعاد التصويت على المادة بمجملها.

وبعد الانتهاء من مناقشة مواد القانون يجري التصويت على مشروع القانون بمجموعه، وذلك استناداً لاحكام المادة (٧٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب، وقد أجازت هذه المادة للمجلس ان يؤجل اخذ الرأي على مشروع القانون بمجموعه الى جلسة تالية لإعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده إذا طلب رئيس المجلس أو رئيس اللجنة او مقررها او الحكومة او عشرة من أعضاء المجلس ذلك. على أنه إذا قررت الأكثرية قبول المشروع أو رفضه يرفع الى رئيس مجلس الأعيان تمهيداً لعرضه ومناقشته في المجلس.

أما الإجراءات المتبعة في مجلس الأعيان فشبيهة بتلك المتبعة في مجلس النواب السالفة الذكر، والمنصوص عليها في النظام الداخلي لمجلس الأعيان (المواد من ١٤ / ٣٢)[٦].

ومهما يكن من أمر، فإن ثمة عوامل تلعب دوراً بارزاً في تشريع القوانين الحديثة القادرة على مواكبة التطورات والمستجدات بكفاءة وفاعلية:

أولاً: طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية

تعد العملية التشريعية احدى اهم العمليات التي يتداخل فيها

عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ يشير الواقع العملي إلى قيام السلطة التنفيذية بتقديم مشاريع قوانين جاهزة للبرلمان الذي غالباً ما يقوم بإقرارها. بيد أن للعلاقة السائدة بين الحكومة والبرلمان أثر كبير في صنع القانون، ويتجلى ذلك اثناء وجود معارضة قوية داخل البرلمان، إذ تسعى المعارضة في بعض الأحيان لتحقيق بعض المكاسب السياسية مقابل تمرير بعض المشاريع القانونية.

ثانياً: المعارضة البرلمانية في المجالس التشريعية

ينطوي وجود المعارضة البرلمانية على آثار ايجابية على مشاريع القوانين، تتجلى في محاولة المعارضة تمحيص وإظهار مواطن الضعف والخلل في الاقتراح، وذلك لاثبات وجودها، وكسب الرأي العام بما يتلاءم مع التوجهات والأهداف العامة التي ترتأيها. علاوة على ذلك، فإنه من الممكن القول بأن هناك علاقة طردية بين مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة وبين تركيبه الحكومة وعدد النواب الذين تسلموا مناصب وزارية فيها، إذ إن ذلك يسهل عملية مناقشة مشاريع القوانين بسهولة ويسر بمشاركة أوسع لتوفر الخبرة والتجربة لدى الأعضاء.

ولهذا يبرز عند الحديث عن دور السلطة التنفيذية في إصدار القوانين المؤقتة، التي خول الدستور الحكومة أمر استصدارها في حالة غياب مجلس النواب، شرط توافر عنصر الضرورة، وهو أمر متروك تقديره للحكومة التي تقرر فيما اذا كان هذا الأمر ملحاً ام لا. ولا شك أن هذا الأمر تمليه الضرورة القصوى لا سيما في غياب المؤسسة البرلمانية، بحيث أعطي مؤقتاً للحكومة بموجب ترخيص الدستور، على أن يتم عرض القوانين المؤقتة على مجلس النواب في أول اجتماع له.

ثالثاً: الاستفادة من خبرات الدول الأخرى مع مراعاة الخصوصية الثقافية

تتمتع بعض الدول بخبرات قانونية كبيرة، خاصة في المجالات الاقتصادية التي باتت الأهم على صعيد النظام العالمي الجديد القائم على أسس الانفتاح الاقتصادي ومحاولة استقطاب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، بيد ثمة مخاوف لدى بعض التيارات من طمس الهوية الثقافية وتذويب الاقتصاد المحلي في الاقتصادات العالمية، بصورة يكون فيها الأخير تابعاً للاقتصادات الأخرى، وهو ما يبرز خصوصاً لدى الرافضين لقضايا العولمة بما تقتضيه من انفتاح الأسواق وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وبالتالي وجود قوانين تسهل هذه العمليات.

رابعاً: النظر الى تشكيلة المجلس ومحاولة الالتفات الى الفئات غير الممثلة فيه

تخلو المجالس النيابية عادة من فئات اجتماعية لا تملك كوتا

تشجيع الباحثين في الجامعات على اعداد الدراسات بشأن العمل التشريعي

سياسية، ولما كانت القوانين ذات طبيعة اجتماعية فإن ذلك يتطلب بالضرورة ان تعكس الواقع الاجتماعي المعاصر، وهو ما يدعو الى الأخذ بعين الاعتبار آراء تلك الفئات. فعلى سبيل المثال، هناك جماعات عمالية ونقابات تمثل قطاعاً عريضاً من فئات المجتمع، ولها بالتالي مطالب ومصالح عامة، بحيث يكون استمزاج رأيها بالقوانين ذات الصلة أمراً بالغ الأهمية، وذلك حتى تلقى القوانين قبولاً حسناً لدى تلك القطاعات من جهة، ومحاولة للوصول الى قوانين تعكس الواقع العملي والضرورة العملية من جهة ثانية.

خامساً: ضرورة الأخذ بمبدأ توسيع المشاركة، وذلك امتداداً للمبدأ الخاص بإجراء استفتاءات شعبية

ويكون ذلك في بعض الدول ذات الديمقراطيات الراسخة، لا سيما بخصوص القوانين ذات الأهمية الشعبية، أو على الأقل منح حق الاعتراض التوقيفي للقانون حتى يتسنى إعادة النظر فيه، وهو حق قد يمنح لقطاع شعبي عريض ومنظم يؤدي في النهاية الى التوصل إلى صيغة قانونية ترضي جميع الفئات. ويقترح في هذا المجال ان يكون الاستفتاء دورياً مع كل انتخابات بلدية أو نيابية توفيراً للكلفة المادية العالية التي يتطلبها الاستفتاء.

ويتم حالياً اللجوء الى هذه المشاركة في العملية التشريعية من خلال القنوات التالية:

١- استعانة اللجان القانونية في مجلسي النواب والأعيان بالخبراء والمستشارين في موضوعات التشريعات، ليتم مناقشة مشروع القانون في ضوء ما يتبين من ملاحظات وآراء يمكن ان تحسن من الصياغة لغة ومضموناً، وبما يتفق مع الأهداف الخاصة بذلك القانون كتشريع عام.

٢- فتح باب المقترحات الواردة من الناس بعامة، ولا سيما من ذوي المصلحة في ذلك القانون، أو من كليات الحقوق أو مراكز الأبحاث او منظمات المجتمع المدني.

٣- عقد ورشات عمل حول مشروعات القوانين أو بعض منها، وذلك لاستخلاص الآراء والمبادرات والمبادئ التي يمكن ان تحكمها الفلسفة المتوقعة من ذلك التشريع.

٤- تشجيع الباحثين، لا سيما في الجامعات وكليات الحقوق والدراسات العليا، للتركيز على تناول موضوعات متصلة بالعمل التشريعي، واقتراح القوانين التي تساعد أعضاء البرلمان ولجانه أثناء مناقشتهم للتشريعات الواردة إليهم.

٥- ضرورة مبادرة المجالس التشريعية باقتراح مشاريع القوانين بدلاً من الاكتفاء بتلقي ما يردها من السلطة التنفيذية، خاصة وأن آخر الدراسات كانت قد أظهرت أن ما يربو على ٩٥٪ من المشاريع المناقشة في كثير من البرلمانات في العالم، ومنها الأردن، هي مقترحات تقدمها السلطة التنفيذية الى البرلمان.

الهوامش:

(١) عبدالفتاح عبد الباقي، نظرية القانون.

(٢) المادة ٩٥ من الدستور الأردني.

(٣) المادة ١٧ من الدستور الأردني.

(٤) انظر عادل الحياري، القانون الدستوري، ١٩٧١.

(٥) انظر المادة ٨٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب الأردني المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٤١٠٦، ١٦/٣/١٩٩٦.

(٦) النظام الداخلي لمجلس الأعيان، الصادر بالجريدة الرسمية عدد ٤٢٥٨، ١/٢/١٩٩٨.

ضمانات نزاهة

إن إرادة الشعب هي إرساء لنفوذ السلطات العامة، وعلى هذه الإرادة أن تعبر عن نفسها من خلال انتخابات نزيهة تقوم بشكل دوري عبر اقتراع عام ومتساو وبتصويت سري أو وفقاً لعملية معادلة تضمن حرية التصويت (المادة ٢١، ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

وأكدت المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) على حق المواطن في «أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين».

وأشار الإعلان العالمي لمعايير انتخابات حرة ونزيهة الصادر عن اتحاد البرلمان الدولي في باريس ١٩٩٤، إلى أن سلطة الحكم في أي دولة تستمد شرعيتها فقط من الشعب، كما يعبر عن ذلك في انتخابات حرة ونزيهة تعقد في فترات منتظمة على أساس التصويت السري العادل. ويحق لكل ناخب أن يمارس حقه في التصويت مع الآخرين وان يكون لصوته الثقل نفسه الذي لأصوات الآخرين، مع سرية الاقتراع.

وأكدت وثائق الأمم المتحدة على عمومية الاقتراع والتساوي في الاقتراع العام، أي أن يكون لكل مواطن الحق في التصويت في أي انتخاب وطني أو استفتاء عام يجري في بلده. ويكون لكل صوت من الأصوات الوزن نفسه. وعندما يجري التصويت على أساس الدوائر الانتخابية تحدد الدوائر على أساس منصف بما يجعل النتائج تعكس بشكل أدق واشمل إرادة جميع الناخبين.

ولتعزيز نزاهة الانتخابات لا بد من أن يكون كل ناخب حراً في التصويت للمرشح الذي يفضله أو لقائمة المرشحين التي يفضلها في أي انتخابات لمنصب عام، وان لا يرغم على التصويت لمرشح معين أو لقائمة معينة، وان تشرف على الانتخابات سلطات تكفل استقلالها وتكفل نزاهتها وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام السلطات القضائية، أو غير ذلك من الهيئات المستقلة النزيهة.

ويجب على الدول أن تشكل آليات حيادية غير منحازة،أو آلية متوازنة لإدارة الانتخابات ومن اجل تعزيز نزاهة الانتخابات، يجب على الدول أن تتخذ الإجراءات الضرورية حتى تضمن أن الأحزاب والمرشحين يحصلون على فرص متساوية لعرض برامجهم الانتخابية.

وتشير المادة (٣) من البروتوكول رقم (١) للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان إلى ضرورة أن تتعهد كافة الأطراف السامية المتعاقدة بأن تجري انتخابات حرة وعادلة على فترات زمنية معقولة بالاقتراع السري، بشرط أن تضمن التعبير الحر عن إرادة الشعب في اختيارهم للسلطة التشريعية (البرلمانية).

ومن اجل تعزيز نزاهة الانتخابات، لا بد من العمل على تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني، وهنا نؤكد على ما جاء في مذكرة مؤسسات المجتمع المدني باعتماد النظام الانتخابي المختلط والذي يجمع بين التصويت الفردي والتصويت النسبي وذلك بزيادة المقاعد إلى ١٢٠ مقعداً، توزع على أساس ٦٠ مقعداً للدوائر الفردية بمعدل مقعد لكل ٢٧ ألف مقترع (على أساس أن عدد الذين يحق لهم الاقتراع مليون و ٦٠٠ ألف مقترع). و٦٠ مقعداً على أساس التمثيل النسبي، واعتبار الوطن دائرة واحدة مع نسبة حسم ٢٪، وهذا يضمن العدالة في التوزيع، ويحقق مبدأ المساواة في الوزن الصوتي لكل مقترع.

وهنا لا بد من الإشادة بقرار الرئيس بتعيين الدكتور حنا ناصر رئيس جامعة بير زيت رئيسا للجنة الانتخابات المركزية، والتي تنتظر استكمال أعضائها على أساس من النزاهة والحياد.

وهناك ضرورة أن يكون الانسجام كامل في تشكيل كافة اللجان، ولا سيما لجان الدوائر، وكذلك لجان مراكز الاقتراع التي يتوقع أن ترتفع إلى حوالي ٢٢٠٠، وضرورة أن يكون اعضاء هذه اللجان من ذوي الخبرة والكفاءة والحيادية، ويجب العمل على إشراك النساء في كافة اللجان، وضرورة أن يعمل مكتب الانتخابات المركزي ومكاتب الإدارة الانتخابية كجهاز تنفيذي للجنة الانتخابات المركزية.

وبمراجعة قانون الانتخاب الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥، نجد انه قد أكد ضمان نزاهة الانتخاب وذلك من خلال تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، وكذلك لجان الدوائر ولجان مراكز الاقتراع، وضرورة مشاركة ممثلي المرشحين (الأحزاب، والأفراد) في مراقبة كافة

"ومن اجل تعزيز نزاهة الانتخابات، لا بد من العمل على تطوير قانون الانتخاب الفلسطيني، وهنا نؤكد على ما جاء في مذكرة مؤسسات المجتمع المدني باعتماد النظام الانتخابي المختلط والذي يجمع بين التصويت الفردي والتصويت النسبي وذلك بزيادة المقاعد إلى ١٢٠ مقعداً، توزع على أساس ٦٠ مقعداً للدوائر الفردية بمعدل مقعد لكل ٢٧ ألف مقترع (على أساس أن عدد الذين يحق لهم الاقتراع مليون و ٦٠٠ ألف مقترع). و٦٠ مقعداً على أساس التمثيل النسبي، واعتبار دائرة واحدة مع نسبة حسم ٢٪"

*د. طالب عوض، ناشط في مجال حقوق الانسان والتنمية الديمقراطية، رام الله.

الانتخابات الفلسطينية

د. طالب عوض*

العمليات الانتخابية. وقد سمح القانون للمراقبين الدوليين والصحافة بمتابعة الانتخابات فضلاً عن ذلك لا بد من التأكيد على أهمية وجود مراقبين محليين، ونظراً لأهمية هذا الموضوع سنحاول أن نتناوله بشيء من التفصيل .

اللجنة الوطنية لحرية ونزاهة الانتخابات

من اجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا بد من العمل على تشكيل اللجنة الوطنية لحرية ونزاهة الانتخابات من ممثلي منظمات المجتمع المدني والفعاليات المستقلة المعنية بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وذلك على النحو التالي :

– دعوة ممثلي منظمات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والمرأة والشباب من اجل تشكيل هذه اللجنة.

– التأكيد على مبدأ استقلالية عمل اللجنة عن كافة الأحزاب السياسية المعارضة والمؤيدة، وذلك على اساس ان تعمل فقط من اجل مراقبة الإجراءات الخاصة بضمان نزاهة الانتخابات.

– ضرورة الالتزام بقواعد العمل الخاصة بالمراقبين المحليين، وكانت اللجنة المستقلة لانتخابات جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤ قد أصدرت قواعد خاصة بالمراقبين المحليين، حيث يتعهد كل المراقبين أن تجري أنشطة مراقبتهم طوال فترة الانتخابات على الأسس التالية :

أ– يلتزم المراقبون بحيادية تامة في أداء عملهم، ولا يظهرون أو يعبرون في أي وقت عن أي تحيز أو تفضيل تجاه أي حزب مسجل أو مرشح.

ب– عندما يطلب من المراقبين عليهم أن يقدموا أنفسهم فوراً ويعرفوا على أنفسهم ويحملوا الباجات الخاصة بهم، والتي تصدرها اللجنة للمراقبين المسجلين.

ت– يمتنع المراقبون عن حمل أو ارتداء أو إظهار أي مادة انتخابية أو أي قطعة ثياب أو شعار أو ألوان أو باجات أو أي شيء آخر يدل على تأييد أو معارضة إلى حزب أو مرشح، أو لأي من الموضوعات التي يجري عليها منافسة.

ث– يحترم المراقبون القوانين ويلزمون بقرار لجنة الانتخابات المستقلة أو لجانها الفرعية. كذلك، هناك العديد من المهام الملقاة على لجان مراقبة الانتخابات نذكر أهمها :

١– التأكد من نزاهة التمثيل في النظام الانتخابي.
٢– توزيع المقاعد وتقسيم الدوائر– مراجعة الاسس.
٣– الفترة الزمنية الخاصة بالتسجيل، الناخبين (الهيئة العمومية).
٤– إجراءات النقل للمسجلين حسب دوائرهم
٥– تسجيل الأحزاب والمرشحين.
٦– الحملات الانتخابية – الدعائية.
٧– حيادية وسائل الإعلام الرسمية.
٨– المراقبة يوم الاقتراع – عملية التصويت.
٩– مراقبة الفرز الأولي على مركز الاقتراع.
١٠– متابعة النتائج الأولية.
١١– سلامة إجراءات الطعون إن وجدت.

وهذا يتطلب تدريب كادر لا يقل عن ٤–٥ آلاف مراقب محلي، بالإضافة إلى ضرورة وجود مراقبة ورصد لوسائل الإعلام الرسمية.

ولا بد من ضمان حيادية وسائل الإعلام في التعامل مع الانتخابات، حيث يتحمل الإعلام الحكومي واجب إعلام الناس بجميع الأمور المتعلقة بالانتخابات، وهذه الأمور تشمل الأحزاب السياسية والمرشحين وقضايا الحملات الانتخابية وعمليات التصويت. كذلك يتعين على الإعلام الحكومي أن يكون متوازناً ومحايداً في تغطية الأنشطة الانتخابية، ولا يميز بين حزب سياسي أو مرشح في تأمين الوصول إلى وقت البث.

والإعلام الحكومي ملزم ببث برامج تثقيف للناخبين حول عمليات التصويت وسرية الاقتراع وأهمية المشاركة في الاقتراع، وهناك العديد من المواثيق الدولية والإقليمية التي تؤكد على الحقوق الانتخابية مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ...

وأخيراً فإنه من اجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة لا بد من انسحاب الاحتلال الى مواقعه التي كان عليها قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠، وضمان مشاركة القدس في الانتخابات، وتوفير الأمن والاستقرار وتكريس سيادة القانون.

وتعتبر مشاركة كافة القوى والفصائل والأحزاب الفلسطينية في الانتخابات المقبلة، بالإضافة إلى وجود المراقبين المحليين والدوليين ووسائل الإعلام المختلفة ومشاركة الشعب الفلسطيني في الانتخابات، أساساً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

"ولا بد من ضمان حيادية وسائل الإعلام في التعامل مع الانتخابات، حيث يتحمل الإعلام الحكومي واجب إعلام الناس بجميع الأمور المتعلقة بالانتخابات، وهذه الأمور تشمل الأحزاب السياسية والمرشحين وقضايا الحملات الانتخابية وعمليات التصويت. كذلك يتعين على الإعلام الحكومي أن يكون متوازناً ومحايداً في تغطية الأنشطة الانتخابية، ولا يميز بين حزب سياسي أو مرشح في تأمين الوصول إلى وقت البث."

دراسة استطلاعية

استطلاع رأي القيادات النقابية في قضية الاجيال القيادية في النقابات المهنية

د. سليمان عربيات*

بهدف التعرف على آراء القيادات النقابية الحالية وموقفها من جيل البناة المؤسسين للنقابات المهنية، تم توزيع استبانة على عدد من النقابات المهنية تتضمن الأسئلة التالية: (١) هل القيادات النقابية الحالية من الشباب؟ (٢) هل هناك تعارض بين قيم القيادات الشبابية وقيم المؤسسين؟ (٣) ما نظرة القيادات الشبابية للقيادات الأولى؟ (٤) هل هناك تضاد بين أفكار المؤسسين وجيل الشباب؟ وقد اجابت خمس نقابات مهنية عن الأسئلة، هي نقابات الاطباء والمهندسين الزراعيين والممرضين والممرضات والاطباء البيطريين والمهندسين، وفيما يلي إجاباتها:

أولاً: نقابة الأطباء

١- لا أعتقد أن القيادات الشابة تحمل قيماً جديدة أو تتعارض قيمها مع قيم القيادات الأولى.

٢- لا تعارض بين قيم القيادات الشبابية وقيم المؤسسين.

٣- نظرة القيادات الشابة للقيادات الأولى إيجابية.

٤- لا يوجد تناقض أو تضاد بين أفكار وتطلعات الجيلين.

ثانياً: نقابة المهندسين الزراعيين

١- نعم، القيادات النقابية الجديدة هي من جيل الشباب.

٢- لا تعارض بين قيم القيادات الشابة وقيم المؤسسين بل هنالك تكامل بينهما .

٣- تنظر القيادات الشابة للقيادات الأولى نظرة احترام واجلال على اعتبار انهم المؤسسون الذين وضعوا اللبنات الأولى في بناء النقابة.

٤- لا يوجد تضاد أو تناقض بين أفكار وتطلعات الجيلين بل هناك تكامل، فكل جيل يقوم بدوره المطلوب منه في وقته وزمانه.

ثالثاً: نقابة الممرضين والممرضات والقابلات القانونيات

١- استناداً إلى المعطيات العمرية، فإن القيادات الجديدة هي من فئة الشباب.

٢- إن القيم والمبادئ التي حملها المؤسسون للسعي الى ارتقاء المهنة، لا تتعارض مع القيم والمبادئ التي يحملها أعضاء مجلس النقابة الحاليين، ولكن قد يختلف الأسلوب، فالقيادات الحالية في مجلس النقابة تطرق أبواباً مختلفة لتحقيق الرقي لهذه المهنة لم تكن تخطر ببال القيادات الأولى.

٣- إن نظرة القيادات الشابة إلى المؤسسين هي نظرة تقدير واحترام للخطوات الأولى التي خطوها للارتقاء بمهنة التمريض (مع التحفظ على وجود أساليب ومعاملات غير سليمة سابقة).

٤- لا يوجد تضاد أو تناقض بين أفكار الجيلين وتطلعاتهم، فالأهداف واحدة فيما يتعلق بالارتقاء المهني والأكاديمي والاجتماعي لمهنة التمريض ولكن الجيل المعاصر تتنوع طموحاته وتطلعاته وتزداد بازدياد حجم سوق التمريض والطلب عليه وموقعه بين المهن الأخرى.

رابعاً: نقابة الأطباء البيطريين

١- إن القيادات الحالية للنقابة تجمع بين جيلين من النقابيين.

٢- إن القيم والمبادئ التي حملها المؤسسون تتعارض مع

- **طغيان الدور السياسي على النشاطات العامة للنقابات أثار الحكومات ضدها**
- **الفئات العمرية لجيل المؤسسين والقيادات الحالية لم تظهر تباينات حاسمة فيما بينها**
- **القيادات النقابية الحالية تحمل نظرة احترام لجيل المؤسسين**
- **التكوينات العمرية للقيادات النقابية تبدلت عبر الزمن وأثرت على اهداف النقابات والقيم المطروحة**

القيم والمبادئ النقابية للجيل الجديد.

٣- نظرة القيادات الجديدة إلى القيادات القديمة تتراوح بين الاحترام إلى عدم التقدير.

٤- يوجد تناقض بين أفكار الجيلين وتطلعاتهم.

خامساً: نقابة المهندسين

١- اعتقد أن القيادات النقابية الجديدة أكثر كهولة من القيادات السابقة ويظهر ذلك من خلال معدل عمر أعضاء المجلس لسنوات متعاقبة:

- دورة عام ١٩٨٢-١٩٨٤، معدل الاعمار: (٤٠) عاماً.
- دورة عام ١٩٩٠-١٩٩٢، معدل الاعمار: (٤٢,٨) عاماً.
- دورة عام ٢٠٠٠-٢٠٠٢، معدل الاعمار: (٤٦,٤) عاماً.

كما أن التوجه الحالي هو رفع سن هذه القيادات من خلال إجراء تعديلات على بعض قوانين النقابات، ومثال ذلك رفع مدة مزاولة المهنة للترشيح لمنصب نقيب المهندسين من (١٠) سنوات إلى (١٥) سنة، وللمرشح لعضوية المجلس من (٥) سنوات إلى (٧) سنوات.

٢- اعتقد أن القيادات الجديدة للنقابات تحمل قيماً تتواصل مع القيم التي حملها المؤسسون مع تفاعل أكثر بالقضايا الوطنية ودرجة أقل في امتثال الديمقراطية وأكثر انغماساً مع الفئات الشعبية وكل ذلك بسبب تغير الظروف الاجتماعية حيث تبدل المستوى الاجتماعي لطبقة المهنيين والظروف السياسية، وازدات الأزمات السياسية ولكنها بالمجمل لا تبتعد نسبياً عن قيم المؤسسين.

٣- إن نظرة القيادات الجديدة لقيادات المؤسسين نظرة احترام وتقدير لأنهم استطاعوا تأسيس هذه الصروح الديمقراطية على الرغم من قلة العدد وضآلة الإمكانيات وهذا يبدو واضحاً من خلال حفلات التكريم التي تقيمها النقابات لقدامى الأعضاء والاحترام الذي تلقاه القيادات القديمة عند دخولها صروح النقابات.

٤- هنالك بعض التناقض البسيط بين المؤسسين والمعاصرين وسبب ذلك أن جيل المؤسسين لم يكن على تناقض مع الحكومات سواء كان ذلك لسعة صدر تلك الحكومات أو لعدم وجود قضايا تختلف بها مع النقابات، على خلاف العلاقة القائمة الآن بين القيادات النقابية والحكومات الحالية.

الأجيال النقابية تكامل أم تضاد:

لقد كان لعوامل كثيرة أثرها في مسألة مواقف واتجاهات الأجيال النقابية المتعاقبة من المهن والقضايا العامة. وقد حدثت تطورات هائلة على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الأردن مما كان له انعكاسات على المهن.

لقد أصبحت مشكلات المنتمين إلى مهن ما مختلفة عن ما كانت عليه في البدايات. ففي مراحل التأسيس انصبت أهداف النقابات على تحقيق قضايا مطلبية للمهنة والاعتراف بها. وعملت النقابات على توفير فرص العمل لأعضائها والحصول على علاوات لهم وأنشأت صناديق للتقاعد والاستثمار وللضمان وللتأمين الصحي.

وحاولت الأحزاب السياسية السيطرة على النقابات المهنية مما أدى إلى تنافر في صفوفها. وبعد أن كانت الاتجاهات القومية واليسارية، تتصدر واجهة العمل النقابي، فإنه مع قيام الجامعات الأردنية وتخريج أفواج جديدة من المهنيين، فإن الاتجاه الإسلامي سجل حضوراً في عدد من النقابات المهنية وما زالت هذه السيطرة قائمة إلى حد ما.

الفئات العمرية لجيلين من القيادات النقابية:

تبين الجداول التالية الفئات العمرية لجيلين من النقابات المهنية على مستوى النقابات المختلفة. ويبين الجدول رقم (١) الفئات العمرية لجيلين من نقابات المهندسين الزراعيين والأطباء والمحامين.

المهندسون الزراعيون		الاطباء		المحامون	
المجلس الحالي	المجلس السابق	المجلس الحالي	المجلس السابق	المجلس الحالي	المجلس السابق
٣٧	٤٢	٦٠	٥٢	٥١	٦٠
٥٠	٤٠	٤٣	٤٣	٥٨	٥٩
٤٤	٤٢	٤٦	٤٥	٥٤	٣٨
٤٧	٣٠	٤٨	٤٦	٦٠	٤٠
٤٠	٣٥	٥٠	٤٨	٤٤	٣٧
٥٦	٣٣	٥٠	٤٩	٦٤	٤٢
٣٦	٤٠	٥٣	٥٠	٤٥	٤٢
٣٢	-	٥٥	٥٣	٤٧	٤٧
٤١	-	٥٥	٦٤	٤٨	٤٠
-	-	٥٨	٥٨	٤٥	٤٧
-	-	٥٩	٥٩	٥٠	٤٣
٤٢,٥	٣٧,٨	٥٢,٥	٥١,٥	٥١,٥	٤٥

المصدر: النقابات المهنية.

يلاحظ أن الفئات العمرية للمجلس الحالي للمهندسين الزراعيين تتراوح بين ٣٢ - ٥٦ عاماً ومتوسط اعمارهم (٤٢) عاماً، بينما في المعدل السابق تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٤٢ عاماً ومتوسط أعمارهم ٣٨ عاماً. أما الفئات العمرية للمجلس الحالي

لنقابة الأطباء، فتتراوح بين ٤٣–٦٠ عاماً ومتوسط أعمارهم ٥٣ عاماً. وتتراوح أعمار المجلس السابق بين ٤٥–٦٤ عاماً ومتوسط أعمارهم ٥٢ عاماً وفي نقابة المحامين فإن أعمار المجلس الحالي تتراوح بين ٤٤– ٦٤ عاماً. ومتوسط أعمارهم ٥٢ عاماً. أما المجلس السابق فتتراوح أعمارهم بين ٣٧–٥٩ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤٥ عاماً.

ويوضح الجدول رقم (٢) الفئات العمرية لجيلين من نقابات الصيادلة والبيطريين والممرضين والممرضات، وهما أعضاء المجلس الحالي والمجلس السابق لفترة قريبة توفرت عنها المعلومات.

الجدول رقم (٢)

الصيادلة		الاطباء البيطريون		المرضون والممرضات	
المجلس الحالي	المجلس السابق	المجلس الحالي	المجلس السابق	المجلس الحالي	المجلس السابق
٤٤	٤٧,٢	٤٣,٣	٤٨,٦	٣٥,١	٤٠,٨
٤٧	٤٩	–	–	٣٢	–
٤٠	٤٣	–	–	٣٢	–
٤١	٣٧	–	–	٣٢	–
٤٩	٤٥	–	–	٣٢	٣٧
٤٧	٦١	–	–	٣٦	٣٩
٣٧	٥١	٣٠	٤٠	٥٦	٣٧
٤٧	٥٩	٤٢	٥٧	٣٣	٤٧
٣٠	٥٠	٤٧	٤٧	٣٢	٥٧
٤٩	٤٠	٤٨	٤٢	٣٠	٤٤
٤٤	٤٦	٣٣	٤٦	٣٢	٢٩
٤٤	٥٦	٥٢	٥٣	٣٥	٣٢
٤٤	٤١	٥١	٥٥	٣٦	٤٥
٤٩	٤٠	٤٨	٤٢	٣٠	٤٤
٤٧	٣٦	٣٣	٤٦	٣٢	٢٩
٣٠	٥٠	٤٧	٤٧	٣٢	٥٧
٣٨	٥٩	٤٢	٥٧	٣٣	٤٧
٥١	٥١	٣٠	٤٠	٥٦	٣٧
٤٧	٦١	–	–	٣٦	٣٩
٤٩	٤٥	–	–	٣٢	٣٧
٤١	٣٧	–	–	٣٢	–
٤٠	٤٣	–	–	٣٢	–
٤٤	٤٧,٢	٤٣,٣	٤٨,٦	٣٥,١	٤٠,٨

المصدر: النقابات المهنية.

وتتراوح الفئات العمرية لأعضاء مجلس نقابة الصيادلة الحالي بين ٣٠–٥١ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤٤ عاماً، أما اعضاء المجلس السابق فتتراوح أعمارهم بين ٣٦–٥٩ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤٧ عاماً. وتتراوح أعمار اعضاء المجلس الحالي لنقابة البيطريين بين ٣٠–٥٢ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤٣ عاماً، أما أعمار المجلس السابق فتتراوح بين ٤٠–٥٣ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤٩ عاماً. وتتراوح أعمار المجلس الحالي للممرضين والممرضات بين ٣٠–٥٦ عاماً ومتوسط أعمارهم ٣٥ عاماً، بينما تتراوح أعمار المجلس السابق بين ٢٩–٥٧ عاماً ومتوسط أعمارهم ٤١ عاماً. ويلاحظ أن متوسط أعمار أعضاء المجالس الحالية ليس دائماً أقل من متوسط أعمار المجالس السابقة، حيث أن هذا يتوقف على أعمار الخريجين الشباب وأعمار المنتسبين للنقابات الذين يميلون إلى اختيار الآخرين إلى أعمارهم وان كان العامل الرئيسي هو التوجهات الفكرية والسياسية للجمعية العامة للنقابة.

الجدول رقم (٣)

النقابة	المجلس الحالي	المجلس الحالي (متوسط)	المجلس السابق	المجلس السابق لجيلين نقابيين (متوسط)
الزراعيون	٣٧	٤٢,٥	٥٢	٣٧,٨
الاطباء	٦٠	٥٢,٥	٤٣	٥١,٥
البيطريون	٥٢	٤٣,٣	٥٣	٤٨,٦
المرضون والممرضات	٣٥	٣٥,١	٣٢	٤٠,٨
المحامون	٥١	٥١,٥	٦٠	٤٥
الصيادلة	٤٧	٤٤	٥٦	٤٧,٢

المصدر: النقابات المهنية – وحسبت من الجدولين (١ ، ٢).

يلاحظ أن اصغر النقباء سناً من النقباء الحاليين: هو نقيب الممرضين والممرضات وعمره ٣٥ عاماً بينما أكبرهم سناً نقيب الأطباء وعمره (٦٠). وحول متوسط أعمار أعضاء المجالس الحالية، فقد بلغ متوسط أعمار الممرضين والممرضات ٣٥عاماً، بينما بلغ متوسط أعمار الاطباء ٥٣ عاماً. أما بالنسبة للنقباء السابقين، فقد كان نقيب الممرضين والممرضات أصغرهم سناً وعمره (٣٢) عاماً، أما أعضاء المجالس فكان متوسط أعمارهم يتراوح بين ٤٠ عاماً لنقابة الممرضين والممرضات و (٥٢) عاماً لنقابة الأطباء. ولا يمكن القطع بالقول دائماً بان القيادات النقابية الحالية من الأجيال الشابة أو من الأجيال المتقدمة في السن، لأن القائد قد يكون من بين الشباب أو من متوسطي الأعمار أو الأكبر سناً، حيث أن عامل السن هو واحد فقط من بين العوامل التي تحدد مواصفات قائد المستقبل، وان كان من المفترض اذا كان قادة المستقبل للنقابات المهنية من الشباب أو الأكثر شباباً من حيث أعمارهم ان يرتبط ذلك بعصر معين. وهكذا فان مفهوم الجيل لا يتحدد بعدد السنوات التي يجب ان تمر على انتساب المرشحين لمركز النقيب او لعضوية المجالس النقابية، بل يرتبط بمتغيرات تفرضها التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

وهذا ينسحب على الأجيال النقابية المتعاقبة، حيث يمكن الحديث عن أجيال متعددة في لحظة تاريخية معينة بناء على معايير مثل تاريخ التأسيس للنقابات، وتطور الأهداف، والتغيرات السياسية والاقتصادية، وتطور مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالسلطة السياسية، بالإضافة إلى تعدد المواقف والرؤى الفكرية للقيادات النقابية. وترتبط الاتجاهات القيمية بالمواقف الأخلاقية وتعريف مصالح كل فئة من نقابة إلى أخرى أو مجموعة إلى أخرى.

النقابات المهنية من منظور تاريخي:

تشكل النقابات المهنية العمود الفقري لمنظمات المجتمع المدني من حيث أعداد النقابات التي بلغت في مطلع عام ٢٠٠٠، اثنتي عشرة، نقابة مهنية ومن حيث عدد المنتسبين إليها، اذ زاد مجموع أعضائها عن (٨٠) ألفاً. وقد بدأ تأسيس النقابات المهنية في عام ١٩٥٠ بقيام نقابة المحامين وتوالت حركة تأسيس النقابات المهنية حتى تاريخه. ولم تكن عملية تأسيس النقابات مهمة سهلة، فقد واجهتها صعوبات من قبل السلطات المعنية وما زالت بعض المهن غير قادرة على تأسيس نقابات مهنية بالرغم من الحياة الديمقراطية، فالمعلمون منعوا أو وضعت عراقيل أمام تأسيس نقابة لهم بالإضافة إلى أساتذة الجامعات الذين تفرقت بهم السبل.

ويمكن تقسيم مراحل نشأة النقابات المهنية إلى أربع مراحل وهي: مرحلة الخمسينات ومرحلة الستينات ومرحلة السبعينات ومرحلة الثمانينات وهي المرحلة الأخيرة. وبالرغم من أن النقابات لم تتعرض إلى تدخل مباشر من السلطات في اختيار ممثليها إلا أنها واجهت صعوبات في التعامل مع الحكومات إلى درجة دعت مجلس الأعيان وهو سلطة تشريعية حكيمة إلى بحث سؤال حول قانونية النقابات المهنية ودستوريتها. وقد تميزت كل مرحلة من المراحل بواقع مختلف فرضته الظروف السياسية والاقتصادية. وفي الواقع فان النقابات المهنية في وضعها الراهن تواجه تحديات تهدد كيانها ومستقبلها من حيث إجبارية الانتساب ومحاولة تعديل قوانينها لتستجيب لمثل هذه الحالة وسواها.

نقباء سابقون: (من اليمين) د. حسن خريس، أ. حسين مجلي، د. باسم الدجاني، .....، م. حسني ابو غيدا

أهداف النقابات المهنية:

يتوقف دور النقابات المهنية على الأهداف التي أسست من اجلها . وقد طغى الخطاب السياسي للنقابات المهينة على العمل النقابي المهني البحت ومرده إلى الواقع السياسي والاقتصادي والقضية الفلسطينية، والتي تمخض عنها مواقف وطنية وقومية وبخاصة خلال الفترة التي غاب فيها مجلس النواب ومجلس الأعيان لفترة طويلة جداً.

أما حقيقة الأهداف للنقابات المهنية فهي مهنية وعلمية واجتماعية مثل رفع مستوى المهنة وتنظيمها وحمايتها والدفاع عن مصالح المنتسبين إليها وتأمين الحياة الكريمة لهم بالإضافة إلى التعاون مع النقابات في البلاد العربية والأجنبية.

وبالرغم من هذه النصوص التقليدية، فإن النقابات كانت فاعلة على الساحة السياسية والاقتصادية وكرست أدواراً وطنية وسياسية للمهنة بالرغم من الاختلافات الأيديولوجية التي تسربت إلى العمل النقابي وحجمت من دوره وتسببت في نزاعات مع السلطة والحكومة وهو ما شهدناه في الثمانينات وفي المرحلة الراهنة التي تشهد علاقات متوترة مع الحكومة على خلفية قضايا سياسية وكذلك المواقف من صور دعم الانتفاضة الفلسطينية، والاحتفال بالمناسبات الوطنية. إلا أن هذه العلاقة تشهد أحياناً نوعاً من التناغم بين الحكومة والقيادات النقابية حيث تسرب عدد لا بأس به من القيادات النقابية الى الوزارات. ويمكن المغامرة بالقول بان بعض القيادات الحالية وفي كل الفترات الماضية والمستقبلية، سوف تتطلع إلى احتلال موقع وزاري معتمدة على الإرث السياسي الذي كسبته في العمل النقابي. وفي تصوري أن هذا يشكل تهديداً غير مباشر لمصداقية القيادات النقابية حيث أنه نوع من الاحتواء الفاعل لعدد من النقابيين.

وهكذا فإن الخلاف الأيديولوجي كان أقوى من العلاقة بين الأجيال النقابية. ويمكن القول بأن المنظومة القيمية للأجيال السابقة قد أخذت في الاختفاء بين أجيال الشباب من النقابيين وأن ما يمكن أن نطلق عليه «الحرس القديم» من النقابيين، قد فقدوا فاعليتهم نتيجة التقاعد أو عدم المشاركة وتقدم جيل الشباب إلى مواقع القيادة.

ويجب أن نلاحظ بأن التغيرات العاصفة مثل العولمة والتقدم التكنولوجي وثورة المعرفة قد خلقت مفاهيم جديدة بين الأجيال الشابة وان لم تعبر عن نفسها صراحة على الساحة النقابية. وإن مستقبل النقابات المهنية يتوقف على تضامنها وقدرتها على تطوير أهدافها ومواكبة التطورات العالمية ومواجهتها وعدم «التخندق» وراء أيديولوجيات متصارعة. إن على النقابات المهنية أن لا تدخل في الصراع السياسي فيما بينها بل تركز على القضية الوطنية بمفهومها الواقعي، وأن تدفع بالمهنة إلى الأمام بالاستجابة إلى مطالب المنتسبين لها.

إن العلاقة بين الأجيال المتعاقبة يجب أن تقوم على أساس من الاحترام والتعاون فالخبرة لها دورها والحكمة لها احترامها. إن العلاقة يجب أن تتأسس على التكامل وليس على التضاد بين الأجيال والأيديولوجيات (إن وجدت) والمواقف، وعلى التكامل في الرؤية والمواقف والأهداف ونبذ الخلافات الهامشية والتركيز على المصلحة المشتركة للنقابيين وتجسير الفجوة بين النقابات من جهة وبين الأجيال من جهة ثانية .

الخاتمة:

تم التعرف من خلال هذه الدراسة على النقابات المهنية من منظور تاريخي وعلى الأهداف المهنية والوطنية لها، ولما طغى الدور السياسي على النشاطات العامة للنقابات، فقد أثار ذلك الحكومات ضدها إلى درجة حساسة، حيث شهدت العلاقات بينهما توتراً ومداً وجزراً حسب طبيعة المشهد السياسي. كما تناولت الدراسة الفئات العمرية لجيلين من النقابات المهنية، حيث لم تظهر اتجاهاً قاطعاً لأعمار القيادات، إلا أن التكوينات العمرية قد تبدلت وأثرت على أهداف النقابات والقيم المطروحة. فهناك نقابات تتزعمها قيادات شابة والعكس صحيح في نقابات أخرى.

أما الاتجاهات للقيادات النقابية الحالية وموقفها من جيل المؤسسين فهي تحمل نظرة احترام لهم ولا تجد أن هناك تناقضاً في القيم باستثناء ما عبر عنه نقيب الاطباء البيطريين الذي يرى ان هناك تناقضاً وتعارضاً في المفاهيم والقيم. وتخلص الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين الأجيال والقيادات النقابية علاقة تكامل وهي امتداد لتطلعاتهم.

ندوة

الخيارات الوطنية العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق

عبد الامير الركابي*

- **لم يحقق الشعب العراقي في تاريخه الحديث اي انجاز دون وحدة قواه وارادته الحرة**
- **اول شروط المواجهة مع العدوان هو احياء دور الحركة الوطنية العراقية**
- **الاردنيون معنيون بالمطالبة بانفتاح النظام في العراق على القوى الوطنية العراقية**

في اطار تنشيط الحوار الوطني والعربي حول الخيارات المتاحة لتفادي تعرض العراق لضربة عسكرية جديدة على يد الولايات المتحدة، نظم مركز الاردن الجديد للدراسات، في اطار برنامج الدراسات الاقليمية، ندوة نقاشية عقدت في فندق مرمرة، عمان، بتاريخ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٢ . وقد استضافت الندوة متحدثين رئيسيين، الاول هو الاستاذ عبد الامير الركابي، وهو كاتب وسياسي عراقي مقيم في العاصمة الفرنسية، باريس، ومؤلف كتاب المسألة العراقية. (وقد رشحته التقارير الصحفية مؤخراً لتأليف حكومة ائتلاف وطني، تضم حزب البعث الحاكم مع قوى وطنية معارضة). اما المتحدث الثاني الاستاذ ناهض حتر، وهو صحفي وناشط سياسي اردني، وقد اثارت المداخلتين المنشورتين هنا، مناقشات مستفيضة من المشاركين، وقد اوردنا مقاطع هامة منها في الصفحات التالية.

«قضايا المجتمع المدني»

دعوني اولاً اقدم لكم الشكر على حضوركم، فهذا بحد ذاته امر يرتب علي، وعلى كل وطني عراقي، المزيد من الديون لكم جميعاً هنا في هذا البلد العزيز الذي اثبت على مر الايام كم هو حريص على العراق وعلى سلامته وعزة شعبه. ونحن نعرف بيقين فصولاً كثيرة ومناسبات وامثلة من التضامن الشعبي والرسمي الاردني تثير فينا احاسيس العرفان وتحفزنا دائماً على ان نكون واثقين من ان نبضنا ونبضكم واحد، وان ما يصدر عن صدق وحرص على المصير والمستقبل في بلدينا هو مثار انشغالنا معاً وعملنا معاً واختلافنا والتقائنا من اجل الافضل لنا سوية.

ها نحن نلتقي امام ظرف عصيب وعلي مشارف لحظة من اللحظات التي يمكن ان يترتب عليها انقلاب شامل في الاوضاع العربية والعراقية. ولا اريد ان ابدو مهتماً بالمبالغات او بترويج السيناريوهات المتداولة هنا او في الصحافة العالمية، ولست افضل الانسياقات المعروفة التي تجعل مما يكتب في الصحافة العالمية والمعادية حقائق ماثلة. فالمشاريع السوداء ومخططات تمزيق المنطقة وتفتيتها ماثلة وموضوعة في جدول اعمال القوي المعادية، وأنا متحدث منحاز ميال للبحث عن مواطن الارادة المضادة الكامنة في روح شعوبنا ضد الهيمنة وكل صنوف السيطرة التي تعاني منها منطقتنا والعديد من امم وشعوب المعمورة.

وبصفتي هذه، فإنني ارجو ان لا يداخل احد من الحاضرين التباس ما حول اغراض وخلفيات ما سأقوله، فنحن هنا بصدد توجيه الافكار نحو ما يساعدنا على مقاومة عدوان وشيك ومخاطر محدقة شبه اكيدة، وجلنا لا بد يهمه ان يجد مخرجاً لما نحن فيه وكلنا، مهما قيل في العلن، يعلم بأن مثل هذا المخرج غير متوفر وان الوضع العربي العام سيئ للغاية وامكانية مجابهة المخاطر التي تلوح في الافق ضئيلة جداً وضيقة الى ابعد الحدود.

وهذا ليس سراً نذيعه، وهو مُقر حتى لدى اولئك الذين يردون عليه بالقول بأن لا طريق امامنا اليوم غير قبول المجابهة بما هو متاح ومتوفر بين ايدينا، مع كل ما يخفيه باطن هذا النداء من ملامح اليأس والعجز، وما ينطوي عليه من فقدان للفعالية والابداع المطلوب من الشعوب والامم في مثل هذه الحالات.

وبالمقارنة بوقائع تاريخية مستمدة من تجربة عالمنا العربي الحديث ادعوكم لان تشتركوا معي في تفحص حقيقة وضعنا الحالي بالعودة لمجابهات فاصلة ومحطات كبرى مر بها عالمنا العربي الحديث والمعاصر، وانتم تعلمون ان عالمنا العربي قد شهد محطة اولى من محاولات النهضة وحملات الغرب المجهضة.

– حدث ذلك مع تجربة محمد علي في مصر في القرن التاسع عشر.

– وحدث من ثم ابان تجربة عبد الناصر في الخمسينات والستينات.

ولا داعي لان اتحدث عن التجربة الحالية او المجابهة الراهنة لاضيفها للمحطتين المذكورتين دون ان ابين اولاً بعض الخاصيات التي رافقت التجربتين المذكورتين واتصلت بهما من ناحية توفر طاقة الاستمرارية والرغبة في التجاوز.

*كاتب وسياسي عراقي مقيم في باريس وهو مؤلف لكتاب بعنوان «المسألة العراقية».

– ففي التجربة الاولى ترافقت الهزيمة مع تطور وصعود افكار النهضة الحديثة الاسلامية الاصلاحية والعلمانية، مما اتاح نوعاً من احتمالية الرد على التحدي.

– وفي التجربة الثانية ظهرت حركة سياسية فكرية تنحو الى الاقرار بالهزيمة والى تحميل الجهة التي قادت المعركة في حينه المسؤولية، مع اعلان الشك في قدرتها وفي جدارتها بأن تكون قيادة قومية مؤهلة وقادرة على نوال النصر، وذهبت قوى كانت محسوبة على تلك القيادة الى تحليل بنية المشروع القومي والشك في صلاحيته كما كان متحققاً آنذاك فأعلت وقتها من قيمة وضرورة التغيير الشامل لصالح دور اكبر للحركة الجماهيرية.

وكانت التطورات والاطر التاريخية العالمية التي رافقت التجربتين المذكورتين تنطوي على كل ما هو لازم حتى يطلق عليهما تقدير يجعلهما جديرتين بموقع الاحداث الكبرى والفاصلة، فلقد ترافق الحدث الاول ونتائجه مع طلائع الاستعمار القديم، وما كان يطرأ على اوروبا الحديثة وثورتها المعارضة من تحولات تعزز هذا المظهر، بينما التقت التجربة الثانية مع بداية انحسار حركة التحرر العالمية وتوطد ظاهرة الاستعمار الجديد على المستوى العالمي.

غير ان الملاحظ فيما يخص عالمنا العربي انه كان قد ظل في حالة تفاعل مع تحديات العصر على مر تلك العقود والتجارب، وانه قد اجاب بحدود ما على الانكسارات والهزائم فكرياً في الحالة الاولى وسياسياً بالدرجة الاولى في الحالة الثانية، وهذا ويا للاسف ما قد تراجع واختفى من المشهد العربي الفكري والسياسي في الوقت الحالي.

وربما ظن البعض ان المقاربة بين ما نواجهه اليوم وما واجهناه في المناسبتين آنفتي الذكر غير جائزة ولا ممكنة، وهنالك بهذا الخصوص قدر كبير من الاختلاف ومن غياب الاجماع على تقييم اللحظة الحالية وتحديد مكانتها. وهذا يعود لاسباب كثيرة ومتداخلة مصدر بعضها نابع من التقييم الذي يمكن اعتماده في تشخيص طبيعة النظام او الجهة التي يفترض بها الوقوف في المكان الذي كان يحتله تباعاً كل من محمد علي وعبد الناصر، وهذه المشكلة التي تجابهنا منذ عقد من الزمن واكثر على المستويين النظري والسياسي، قد يمكن حلها بالاستعاضة عن التركيز (طبيعة المركز القيادي المفترض) بمحاولة تشريح الحالة العامة.

فهذا الاتجاه يكفي لمنحنا ما نحتاجه من عناصر التقييم ولا يمكن لاحد ان يتطلع اليوم الى اللوحة العربية والعالمية، كما هي معاشة وكما تتطور تباعاً، دون ان يداخله احساس قاطع بأن ما نعيشه هو لحظة حاسمة من لحظات التاريخ. ولست اظن ان احداً يشك في تواتر واتساق آليات المواجهة الجديدة مع الامبريالية كما هي مجسدة ثم يذهب الى الاعتقاد بان النذر والتهديدات التي تمهد للعدوان الامريكي على العراق هي مجرد قضية عارضة وعابرة. انني اصادف اشخاصاً عديدين يرددون مثل هذه الامنيات التي تنسى ان تضع ما يجري حالياً في السياق المحكم لعملية اعادة الهيمنة وفق الشروط الجديدة على منطقتنا، واجد ومعي آخرين ان مثل تلك الآراء هي من مظاهر غياب الفعالية وتراجع الدينامية القومية والوطنية وهو ما يميز هذا الطور من تاريخنا العربي.

ولنحاول اختصاراً وتركيزاً ان نتفحص هذا الطور حسب ما تجلى امامنا خلال العقد الاخير من تاريخنا، ولننظر للمجابهة الشاملة الدامية والرهيبة المفروضة علينا، من زاوية انعكاساتها في

هل ينجح صدام في اختراق الجبهة المعادية؟!

مجال الوعي لدى النخب العربية وبين ممثلي الافكار في العراق والعالم العربي، ثم لنضع لها عنواناً او تعريفاً يميزها عما كان قد سبقها ابان وخلال القرنين المنصرمين. وقد سبق وقلت بان المناسبة والتجربة الاولى قد احيطت او اتبعت بتطلع بديل كانت تحمله افكار النهضة، وان المناسبة الثانية قد استثارت طموحات ومشاريع بديلة. اما في الطور الحالي فان اهم ما يلحظ هو غياب الفعالية الفكرية والسياسية وتوقف الافكار والمشاريع التي تمثل نوعاً من التطلع البعيد والرغبة في الرد على التحديات.

واول ما يطالعنا الان هو هيمنة منطقين سيطرا على عموم الوعي العربي خلال العقد الماضي، فمن جهة هنالك مصادرة تقوم بها قوى العدوان والهيمنة منتزعة شعارات الجماهير ومشوهة مغزاها وطبيعتها، بينما هناك في المقابل هيمنة مضادة يمارسها سلوك وخطاب ونموذج الهزيمة والعجز. فالولايات المتحدة تصادر شعار الديمقراطية وتحوله الى سلاح يبرر بموجبه العدوان باسم حقوق الانسان، والسلطات وفي مقدمتها السلطة العراقية ترفض مناقشة السبل والوسائل الضرورية والافضل لخوض المعركة الشاملة والمديدة والكارثية.

وبين هذا وذاك تتضاءل كل قدرة على اعلاء صوت الحقيقة، ويغيب من اللوحة احتمال هو الاكثر اتفاقاً مع مواصلة التطلعات التي تحاكي رغبتنا جميعاً بالحفاظ على دفع العملية الحضارية في منطقتنا وتتفق وعظم التحديات التي افرزتها اخر التحولات العالمية المعاشة اليوم.

لقد ارتفع بعد عام ١٩٦٧ صوت النقد للتجربة الناصرية وقيل ان النهج الاحادي والدكتاتوري والنظم التي تحجب الفعالية الشعبية لن تستطيع قيادة المواجهة مع الامبريالية. وقد جاء حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ حاملاً تلك التصورات، فعمد منذ ايامه الاولى الى اطلاق سراح السجناء السياسيين واعتمد نهجاً جبهوياً في التعامل مع الاحزاب والقوى الوطنية، وانا شخصياً كنت واحداً ممن اطلق سراحهم وقتها. وفي عام ١٩٧٢ عندما اراد حزب البعث ان يؤمم النفط قام بالاتصال بالحزب الشيوعي العراقي وطلب اليه، رغم عدم التوصل الى الاتفاق الجبهوي وقتها، ان يشترك في الحكومة بوزيرين ثم قامت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بعد ذلك التاريخ بعام، وقبل هذا وذاك سعى النظام في حينه للاتفاق مع الاكراد وحقق اتفاقية آذار. وفي الفترة التي كان فيها هذا النهج قائماً تحققت اكبر الانجازات في ميادين التنمية وآخرها ما عرف بخطة التنمية الانفجارية لعام ١٩٧٨، وهو العام الذي تم عنده التراجع عن ذلك النهج ليدخل العراق تاريخاً متواصلاً من الحروب التي تعرفون مآلها وما انتهت اليه.

ولم يتمكن الشعب العراقي خلال تاريخه الحديث برمته من تحقيق اي نصر وطني او اي انجاز حقيقي دون ان تكون قواه الحية موحدة وارادة مكوناته الاساسية حرة، وليس هذا وحسب بل ان المواجهة الاخيرة نفسها عام ١٩٩١، قد اثبتت هذه الحقيقة، وعادت فأنهت بصورة كلية اي تردد بخصوص الاسس التي ينبغي اعتمادها من اجل تحسين شروط المواجهة واول تلك الشروط العمل علي احياء دور الحركة الوطنية العراقية في المواجهة واعتماد نهج التحول الوطني نحو الديمقراطية واقامة نمط من الديمقراطية المقاتلة.

على مدى الفترة المنصرمة منذ وقوع العدوان على العراق كانت هناك قوى واصوات وطنية عراقية تتبنى هذا الطريق، وتسعى في ظروف قاهرة من اجل الخروج من منطق الاصرار على اعتماد وسائل وبنى تمت تجربتها وانتهت الى هزيمة منكرة، وهذه القوى والاصوات تعلم بأنها كانت وما تزال ضحية الهيمنة المتبادلة لمنطق المصادرة الامريكية ومن يدعمونها من قوى المعارضة المرتبطة بقوى العدوان ومنطق تكريس وسائل الهزيمة، وهم يعلمون بأن الاجواء العامة الفكرية والسياسية في العالم العربي لا تساعد على حضور صوتهم او على تحول دعوتهم الى حقيقة ماثلة والى مشروع يجري تبنيه عربياً. الا انهم لا يملكون الا ان يواصلوا مرة اخرى وعلى وقع احتمالات العدوان الامريكي دعوتهم ذاتها منبهين الى المخاطر الكبرى والكارثية التي تنتظر المنطقة برمتها وتنتظر بلداناً منها خاصة من دول الجوار الاقرب.

لسنا هنا بصدد فحص مواقف الاردنيين شعباً ومسؤولين، فالوقائع كثيرة وكافية وهي تشهد بأن المسألة العراقية شأن اردني داخلي ومصيري. ولسنا في وارد التقليل من قيمة الدعم الشعبي الاردني، ونحن بلا ادنى ريب نريد لهذا الدعم ان يتعزز ويقوى ويتصاعد، غير اننا نريد ايضاً الاشارة الى احتمالات وجود اشكال اخرى من الدعم لم تستعمل ولم يجر التفكير بها، ومن ذلك اعلاء صوت المطالبة بالانفتاح العاجل من قبل النظام في العراق على القوى الوطنية، حتى وان جاء مثل هذا النداء متأخراً. وليكن الجميع على اقتناع بأن اعتماد نفس الوسائل التي اختبرت سابقاً في المواجهة لن ينجم عنه سوى الخسارة، فما جرب في ١٩٩١ لن ينتهي لحصيلة مغايرة لما انتهى به اول مرة، هذا والعراق اليوم منهك ومدمر والعالم العربي في اسوأ حال والولايات المتحدة في ذروة الشراسة والعربدة.

اردت فقط ان اوجه النظر الى اطر عامة من مسألة متشعبة جداً وحساسة ولا بد ان المتدخلين من الاساتذة المشاركين في هذه الندوة ومن الجمهور سيضيفون الشيء الكثير ويغنون حوارنا هذا بما لم يكن بمقدوري اكتشافه والاشارة اليه.

واجبات الوطنيين الأردنيين نحو العراق

ناهض حتر*

تحضر الادارة الامريكية لعدوان جديد على العراق، بل قل لتصعيد جديد نوعياً في العدوان المستمر على هذا البلد المحاصر حصاراً شاملاً مشدداً منذ ١١ عاماً. وقد جرى خلالها، استكمال عدوان سنة ٩١ بالعزل السياسي والحصار الاقتصادي ومنع البلد من الاستخدام الحر لموارده او التعامل الحر مع السوق الدولية. وهو ما أدى الى اضعاف البنى العراقية في كافة المجالات.

ويعاني العراق اليوم من نكبة شاملة من حيث تراجع قدراته التنموية، ومن نزيف سكاني حاد يهدد بنيته الاجتماعية وموارده البشرية، وتعاني بيئة العراق من تلوث خطر متعدد الاشكال، ويرزح معظم العراقيين في ظروف الفقر المدقع وتدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والعامة، وذلك بالاضافة الى العزلة الثقافية. وهناك مؤشرات تدعو الى القلق حول انهيار منظومة القيم التقليدية الايجابية في البلد، وتهديد بنيته الاجتماعية – السياسية بالتفكك.

وبدلاً من أن يهب المجتمع الدولي لانقاذ العراق، نراه، اليوم، يطأطئ الرأس أمام النوايا الامريكية التي تستهدف، بالدرجة الاولى، الاجهاز نهائياً على ما بقي من قدرات العراق، وتسليم السلطة الى حكومة دمى من عملاء المخابرات المركزية الأمريكية.

وبالرغم من كل ذلك، فإن هذا المشهد لا يدعونا الى اليأس .. بل إلى اطلاق صرخة ضمير، والتدخل الفاعل للحيلولة دون تحقق السيناريوهات الأسوأ. إن الدفاع عن العراق، بالنسبة للوطنيين الأردنيين، ليس مجرد قضية قومية، بل ان قضية العراق – الذي يمثل العمق الاستراتيجي للأردن – هو قضية اردنية مئة بالمائة.

وأهمية العراق – بالنسبة للأردن – لا تتوقف عند حدود المساعدات النفطية او الشراكة الاقتصادية، فهذه من الشؤون الثانوية، أمام ما يمثله العراق المستقل القوي الموحد من جدار استراتيجي يستند اليه الكيان الوطني الأردني في المجابهة مع المخططات الاسرائيلية لشطب هذا الكيان، وتحويله إلى وطن بديل وحديقة خلفية لاسرائيل التي سوف يكفل لها تحطيم العراق واخضاعه، انتقالها الى التحكم في مسار الأحداث في المشرق العربي.

وإذا ما لاحظنا ان السجال في الولايات المتحدة الامريكية، لم ينته بعد في دفع الإدارة الامريكية الى اعادة حساباتها. ومن المعروف ان هناك قيادات امريكية، داخل الإدارة وخارجها، تشكك في حسابات الحرب التي لم تستقطب، بعد، تأييداً أوروبياً أو دولياً.

ويناقش الأمريكيون، بصفة خاصة، حجم القوات العسكرية المطلوبة لانجاز المهمات المطلوبة في العراق – وبصورة خاصة اسقاط النظام العراقي – وإذا كان النقاش مستقراً على توجيه ضربة جوية شاملة وغير مسبوقة في قدرتها التدميرية، فإن هنالك سجالاً حول عدد القوات البرية ومهامها والفترة اللازمة لمكوثها في الميدان، وهل تظل لمدة ستة أشهر كما في السيناريو الأكثر رواجاً أم أنها ستمكث في اطار سيناريو احتلال جديد، وهو ما يدفع بالادارة الامريكية الى تكثيف جهودها لتكوين جبهة

* كاتب صحفي وباحث اردني.

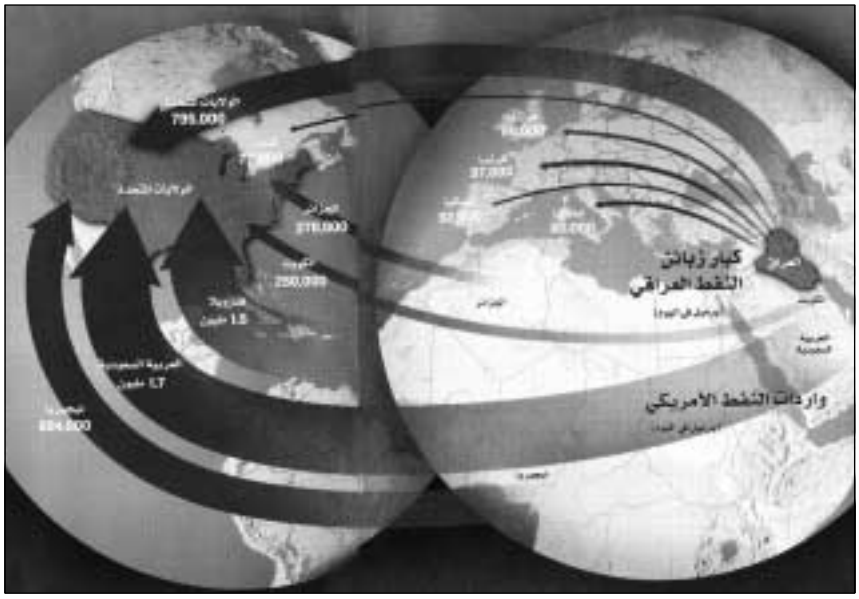

حسابات النفط حاضرة في التهديد الامريكي للعراق

عراقية وراءها، تكون قادرة على ترتيب شؤون السلطة في العراق، وتأمين الولاء لواشنطن من دون الاضطرار للوجود العسكري الأمريكي الجديد.

ويتصل القرار الامريكي بشن الحرب باشكال تمويلها وحجم ذلك التمويل ومداه. ومن المقرر أن تصدر الحكومة الأمريكية سندات محلية ودولية لتمويل حرب قصيرة المدة. بيد أن استمرار التورط العسكري الامريكي لفترة تزيد عن ستة اشهر، سوف يتطلب المزيد من التمويل بالسندات، والضغط، بالتالي، على مصادر التمويل وارتفاع اسعار الفائدة، ما يؤذن بهبوط اسعار الأسهم وبدء موجة من الجمود وربما الكساد. وهو ما سيؤدي، بدوره الى تراجع التأييد السياسي الداخلي للإدارة الامريكية، ويهدد مجمل مشاريعها العدوانية دولياً.

أشرت الى اتجاهات السجال الامريكي حول الحرب على العراق، لأؤكد ما يلي:

– ان هذا القرار لم يتبلور بعد؛ على الأقل من حيث حجم العدوان وطبيعة المهمات المنوطة به.

– ان هذا القرار يرتبط بكسب المعركة السياسية في الميدان العراقي. فبقدر ما تكون الإدارة الامريكية قادرة على تحشيد القوى العراقية، وترتب صفوفها في مركز قوي قادر على الاستقطاب، وتكوين صورة سياسية امريكية مطمئنة إلى القيام بعدوانها الآثم على العراق، ضمن حسابات عسكرية ومالية وسياسية مريحة، وأزيد – هنا – ان النفط هذا الخيط المركزي بالذات في لوحة الصراع بين الامبريالية الامريكية والنظام العراقي، لأقول – بوضوح كلي – على أن حسم هذا الصراع يتوقف على مدى قدرة الجانبين على استقطاب العراقيين.

ان لواشنطن عملاء مباشرين ومؤيدين ضمنيين في صفوف المعارضة العراقية، في مقابل قوى الحركة الوطنية العراقية – ومن ضمنها النظام العراقي – بيد ان القسم الرئيس من الشعب العراقي خارج الميدان السياسي كلياً. فإذا ما تمكن الأمريكيون من توسيع نطاق القوى العراقية المؤيدة لبرنامجهم، وخصوصاً بانتقال بعضها من الحياد الى المشاركة في «الترتيبات»، واستطاعت، بالتالي، تكوين بديل يتمتع بقدر من المصداقية؛ فإن ما سيحدث، واقعياً، هو تشديد العزلة السياسية على النظام العراقي، واضعافه وتحطيم قدرته على مقاومة عدوان شامل شرس تحتاج مجابهته، عملياً، الى استنهاض كل طاقات الشعب العراقي من الداخل والخارج.

وبينما يتحرك الأمريكيون – بكثافة وبشيء من النجاح – في ميدان المعركة السياسية – وهي الأهم – فإن النظام العراقي لا يفعل شيئاً – للأسف – لاستقطاب القوى الوطنية العراقية وأغلبية العراقيين في جبهة وطنية للمقاومة. ويستلزم انشاء مثل هذه الجبهة، وقف اساليب الحكم العرفية، والغاء القوانين المانعة للحريات، واجراء تغييرات ملموسة في البيئة السياسية الداخلية تسمح بحدوث انفراج سياسي وطني، وتمكين كل فئات الشعب العراقي من المشاركة السياسية؛ ولا سيما اجراء انتخابات بلدية وبرلمانية حرة باشراف جامعة الدول العربية.

ان مجابهة العدوان الامريكي المحتمل يتطلب التالي:

(١) مساندة الحكومة الأردنية – والضغط عليها إذا لزم – لمتابعة سياساتها الرافضة للعدوان على العراق.

(٢) استذكار الدور المميز الذي لعبه الملك الراحل في محاولة صياغة مبادرة عربية نحو العراق، ودعوة القيادة الأردنية، إلى القيام بمبادرة مماثلة.

(٣) مخاطبة الإدارة الامريكية والمؤسسات الأمريكية المختلفة، عبر الاتصالات والرسائل والبيانات وسواها من الأشكال، للتنديد بالعدوان، والتحذير من عواقبه، واظهار حجم وقوى تأييد الشعب الأردني للعراق.

(٤) تنظيم حملة واسعة تشمل كل أشكال التعبير السلمي للإعراب عن رفض الشعب الأردني للعدوان على العراق، وفي الوقت نفسه، تعرية المواقف الديماغوجية اللامسؤولة، التي تشجع القيادة العراقية على اتباع سياسات التحدي.

(٥) تشجيع القيادة العراقية على اتخاذ مبادرات سياسية جدية نحو التفاهم مع قوى الحركة الوطنية العراقية والممثلين الحقيقيين لكل فئات الشعب العراقي، على صيغة فاعلة لتكوين جبهة وطنية عراقية هدفها رد العدوان وكسر الحصار وتعزيز وحدة المجتمع العراقي، واستنهاض طاقاته في عملية تاريخية لإعادة البناء الوطني.

(٦) تشجيع القيادة العراقية على اتخاذ سياسات مرنة إزاء الأمم المتحدة والقوى الدولية وجيران العراق، في عملية سياسية تهدف الى تفكيك الجبهة المعادية.

(٧) دعم مطالب الحركة الوطنية العراقية، في التحول الوطني نحو الديمقراطية في العراق؛ وفي الوقت نفسه، مساعدة القوى العراقية.

ان الدفاع عن العراق وأهلنا وربعنا فيه، يتطلب منا اليوم وقفة شجاعة مثابرة، تحرر صفوف الحركة الوطنية الأردنية من الديماغوجيين، وبعضهم مستفيد من مأساة الشعب العراقي – وتركز النشاط الأردني حول المساعدة الأخوية المخلصة نحو المصالحة الوطنية، والشروع في هجوم سياسي وإعلامي مضاد للحملة الأمريكية.

مناقشات الندوة*

الخيارات الوطنية العراقية والعربية واحتمالات ضرب العراق

املي نفاع: علينا ان نقف في مواجهة التآمر ضد العراق مع المعارضة الوطنية العراقية
جمال الرفاعي: الانفتاح في العراق مطلوب وكذلك اتخاذ مبادرات مرنة سياسياً
عدنان ابو عودة: موضوع العدوان على العراق يبدو جاداً وليس للمناورة
هاني الحوراني: الوقت امام العراق فات معظمه لكن ليس كله
فالح الطويل: القيادة العراقية اعلنت انها مع الانفتاح على كل الاطياف السياسية
عبد الامير الركابي: المعارضة الوطنية العراقية لم تتوقف مبادراتها من اجل التحول الديمقراطي
مازن الساكت: هناك فرق بين المعارضة من اجل التعددية وبين تسهيل المهمة الامريكية
ناهض حتر: تشكيل جبهة وطنية عريضة في العراق لمواجهة العدوان الامريكي الشامل
فايز الحوراني: على الوطنيين العراقيين ان يذهبوا الى العراق ويحاوروا النظام هناك
جميل النمري: علينا مخاطبة جميع القوى العراقية التي لا تريد ان تكون في ركاب واشنطن
علي الساعدي: المهم ليس فضح السلطة وانما مواجهة العدوان الامبريالي ضد العراق

املي نفاع:

في تصوري، ان المنطقة العربية تمر بأخطر مراحل تاريخها الحديث، وأن ما يجري من إعداد لضرب العراق أو ما يجري على الأرض الفلسطينية ما هو إلا مؤامرة خطيرة، الهدف منها اعادة ترتيب الخارطة السياسية للمنطقة برمتها. ما يجري على الأرض الفلسطينية ضرب للبؤرة الثورية التي الهمت الشارع العربي، وحتى تتمكن الإدارة الامريكية من تمرير مخططاتها كان لا بد من اسكات هذا الصوت ومن ضرب هذه القوى التي تواجه المخططات الإمبريالية المستفيدة من الخلل في موازين القوى. هذه الامبريالية تعمل من أجل فرض هيمنتها الكاملة على العالم، ولكي تستطيع أن تسيطر على العالم سياسياً عليها أن تستند الى قاعدة اقتصادية. نحن نسمع يومياً عن الانهيارات داخل المجتمع والاقتصاد الأمريكي، وبسبب ذلك شنت الولايات المتحدة حربها على أفغانستان وما صدر من كتب يؤكد على مسرحية ما جرى وأن الهدف كان السيطرة على النفط في بحر قزوين والآن المطلوب السيطرة على نفط العراق تمهيداً للسيطرة على نفط المنطقة ككل. ان الواجب الوطني يحتم علينا جميعاً أن نقف في وجه هذا التآمر جنباً الى جنب مع المعارضة الوطنية العراقية. أنا لا أوافق اطلاقاً، وكما قال الأستاذ حتر، على وضع كامل المعارضة العراقية على نفس المستوى. في هذه القاعة بعض رموز المعارضة العراقية الذين لا يستطيعون العودة إلى بلادهم، وبالتالي على النظام أن ينفتح على الجماهير وأن يستفيد من طاقات الجماهير الشعبية. إن أي بلد يتعرض لعدوان خارجي ولا يكون مستنداً الى طاقات الجماهير الشعبية لن يتمكن بالفعل من دحر المعتدين.

علينا أن نعلم أنه حتى هذه اللحظة هناك تباين في المواقف داخل الإدارة الأمريكية، المجمّع الحربي له حساباته، والمجمع النفطي له حساباته. ويمكننا القول أن المجمع الحربي في امريكا كان مستفيداً من النظام العراقي عندما جعل منه فزاعة من أجل تخويف دول الخليج، وباع ما قيمته ١١٠ مليارات دولار من الأسلحة لدول الخليج. اما المجمع النفطي فهو يريد الهيمنة بالكامل على النفط، لذلك فإن السيناريوهات لم تنته حتى الآن، وما زال هناك جدل داخل الإدارة الامريكية. أنا أوافق على النقاط التي أوردها الأستاذ ناهض حتر، وأيضاً على ما قاله المحاضر الكريم من ضرورة انفتاح النظام العراقي على القوى الوطنية، من هنا نقول ان القضية خطرة وتمس الشعب الأردني كما تمس الشعب العراقي، ولذلك مطلوب منّا كجماهير وطنية في الأردن أن نمارس ضغوطاً حقيقية على حكوماتنا العربية من أجل اتخاذ موقف أكثر حزماً في مواجهة الامبريالية الأمريكية ولمنع العدوان. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، علينا واجب تقوية الاتصالات والعلاقات مع ممثلي الرأي العام داخل أمريكا نفسها، لأن هناك ايضاً قوى معارضة للعدوان. وهذا يستتبع

* بسبب خلل فني لم يتم تسجيل القسم الاول من المناقشات ابان انعقاد الندوة علماً بأن هذا القسم تضمن عدداً من هذه المداخلات المؤيدة لسياسات العراق وقيادة صدام حسين. (المحرر)

ايضاً بناء علاقات متينة مع قوى المجتمع المدني والهيئات والأحزاب السياسية في مختلف انحاء العالم من أجل قهر هذا العدوان. نحن كشعوب قادرون على التصدي لأمريكا، وإن كان هناك من يحبط الجماهير من خلال تأكيده بأن هذه الأخيرة لن تتمكن من التصدي لأمريكا، فما علينا سوى تذكيره بمقولة الدكتور سمير أمين: ستنهار أمريكا من الداخل وسيكون انهيارها على أيدي شعبها. هذا على الرغم من جميع النضالات – التي يجري التعتيم عليها – والتي تتم داخل المجتمع الأمريكي.

جمال الرفاعي:

لا بد بداية من أن نُذكر ببعض البديهيات، البديهية الأولى: إن الخطر هذه المرة بضرب العراق والعدوان عليه لا يأتي في اطار إعادة ترتيب المنطقة، كما تريد الولايات المتحدة ان تروج له، انما يأتي بعد أحداث (١١) أيلول/ سبتمبر وبعد الانهيار المريع للنظام العربي الرسمي والى حد ما الشعب العربي. يجب ان نكون موضوعيين ونعترف بأننا لم نقدم شيئاً، كشعب عربي للقضية الفلسطينية الأولى، وهي الجرح المفتوح لغاية الآن بالرغم من كل ما جرى. ان الولايات المتحدة الامريكية لا تريد ذريعة حقوق الإنسان، ولو أرادت تلك الذريعة – بمعنى نشر الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان – فلماذا تعارض ياسر عرفات، أو ليس ياسر عرفات منتخباً من قبل شعبه؟ ما تريده امريكا هو ترتيب مصالحها وترتيب أمورها. الآن ما الذي يمكن عمله؟ هل النظام الرسمي العربي قادر في وضعه المنهار حالياً على تأخير او تأجيل أو منع الضربة؟ أنا أشك في ذلك كثيراً.

إن اول المتضررين من العدوان على العراق سنكون نحن في الأردن بعد العراق، مصالحنا هي التي ستتضرر، إضافة لما قد يحدث من إعادة ترتيب للأوضاع والخارطة السياسية في المنطقة، هذا يجب ان يكون في الحسبان. إن الضغط قد بدأ ويمكننا أن نتذكر بعض الوقائع، حيث بدأت اول امس عمليات التفتيش في خليج العقبة، مما يعني أن الضغط قد بدأ على الأردن لثنيه عن موقفه.

الأمور واضحة جداً فالولايات المتحدة تعمل بطريقة المصالح وبطريقة بعيدة عن العواطف، ونحن للأسف الشديد ما زلنا وحتى في هذه القاعة نتحدث بكثير من العواطف. ماذا يمكن ان ينجز؟ وكيف يمكن أن نتصرف؟ بتقديري أن هناك خطوات مطلوبة، وأنا اتفق مع الأستاذ ناهض حتر من أنه لم يعد في هذا الظرف، وفي هذا الزمان مجال لأنظمة حكم شمولية، يجب ان يعترف اخواننا وكبار المسؤولين العراقيين ان المعارضة الوطنية العراقية مهمة جداً لتقوية الجبهة الوطنية الداخلية في هذا الوقت بالذات، لأن الظرف الحالي يتطلب وقفة الشعب العراقي بكافة أطيافه للدفاع عن العراق، ولأن ما هو مطلوب الآن وما رشح من مخططات عسكرية خطر جداً، وهذا عدوان يحتاج الى شعب متضامن ومتكاتف ليقاومه. ولكن على الصعيد الأردني ما هي خياراتنا نحن؟ هذا السؤال قد يكون خارج نطاق الندوة، ولكن أيضاً يجب علينا كأردنيين أن نفكر، هناك عدوان قادم على دولة مؤثرة بحجم العراق، كيف نتصرف؟ ما العمل؟ في تقديري ان المرونة السياسية مطلوبة الآن حيث هناك مبادئ وهناك أيضاً سياسة، احياناً تضطرنا الظروف للتعامل مع هذه

بوش الاب: بدأ الحرب ضد العراق، لكنه غادر وبقي صدام !!

المرونة وهذا ممكن ويمكننا أن نتذكر ان اخواننا في العراق كان لهم موقف مرن جداً في قمة بيروت الاخيرة عندما وافقوا على المبادرة السعودية والتي أصبحت مبادرة عربية.

هذا موقف اتخذته القيادة العراقية ممثلة بالسيد عزت إبراهيم والذي يمثل نموذجاً للمواقف المرنة. الآن هناك فرصة أخرى لابداء المرونة وهي تلك المتعلقة بمحادثات فيينا مع الأمم المتحدة، لأنه اذا تشدد الموقف العراقي فإن الولايات المتحدة ستجد الذرائع لاعادة ترتيب المنطقة بالطريقة التي تراها مناسبة. لهذا فلنسحب بعض الذرائع التي تتذرع بها الولايات المتحدة. عودة المفتشين تأجلت، وأول امس قال الرئيس الفرنسي شيراك، ان على العراق أن يساعد من يرغبون في مساعدته وذلك بإبداء بعض المرونة السياسية. وهذا مثال لما هو مطلوب من العراق ونحن نتحدث من منطلق الحرص على العراق، لأننا كدولة أردنية وكشعب أردني في خندق واحد مع العراق، والخطر الداهم هو خطر علينا أيضاً. اذاً الانفتاح داخل العراق مطلوب، ومطلوب ايضاً مبادرات تتصف بالمرونة السياسية، حيث ان الوقت يدركنا وأخشى أنه لم يعد وقت كاف حتى لهذه المبادرات.

عدنان ابو عودة:

تماهيت مع الروح العامة التي سادت الحديث والمرتكزة الى مفهوم ضرورة الدفاع عن العراق ورد العدوان عنه، أو ربما إفشال العدوان إذا ما وقع. هذه روح طيبة وأنا معها، ولكن ما أود قوله هو أنني فهمت بسرعة وأدركت تماماً ما تفضل به السيد المحاضر، وهو أن الفكرة الأساسية التي نقلها لنا هي ضرورة قيام جبهة وطنية ديمقراطية في العراق لتؤدي دوراً أساسياً في الدفاع عن العراق أمام العدوان المحتمل. من جهة أخرى، وكما لمحت من الاستاذ المحاضر أن المعارضة في العراق معارضة مشروعة بالأساس ولكنها انقسمت الى قسمين، قسم، كما جسدها أمامي، هي المعارضة الوطنية، وقسم اختارت أن تكون معارضة متواطئة وهي التي يجري الحديث عنها بنوع من الاستهجان.

في الواقع حتى نفهم الوضع بشكل أوضح علينا أن ندرك بأن موضوع العدوان على العراق يبدو جاداً وليس للمناورة، وأعتقد ان الحالة غير المعهودة للموضوع هو ان الحرب النفسية على العراق قد سبقت الحرب العسكرية. نحن نعيش الآن حرباً نفسية تمهّد لحرب عسكرية، ومؤتمر على شاكله (مؤتمر لندن) هو جزء لا يتجزأ من الحرب النفسية. وهناك وسائل أخرى والبيان الذي صدر عن الضباط السبعين او الثمانين كان واضحاً

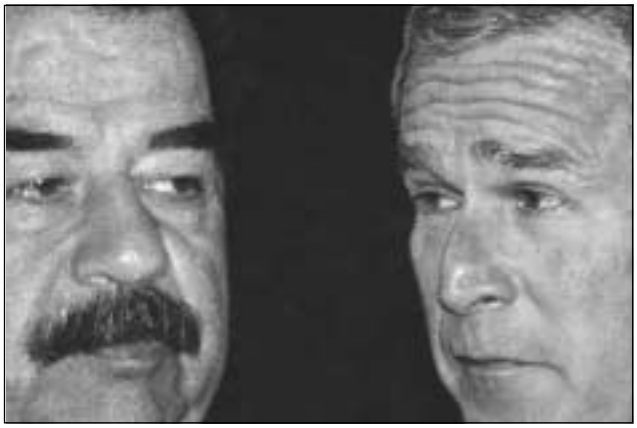

بوش وصدام .. المواجهة الى اين؟!

بحد ذاته، ويعبّر عن الحرب النفسية لأن الجملة المهمة فيه او مفتاح الكلام فيه «ندعو الجيش العراقي ان يقف الى جانبنا»، وهذه دعوة الى التأثير النفسي على الجيش العراقي. لكن الإصرار الأمريكي كما يبدو واضحاً ليس دونما معارضة، حيث لا يوجد إجماع عالمي عليه ولا يوجد إجماع أمريكي عليه أيضاً. هناك في الإدارة الأمريكية وفي المجتمع الأمريكي معارضة لمخطط العدوان على العراق. دعوني أذكر الحجتين اللتين طرحتهما الإدارة الامريكية كسبب لحربها على العراق. أولاً: حتى تقوم الولايات المتحدة بحرب لا بد أن تهيئ المجتمع الأمريكي للقبول بها، ويأتي هذا الاجراء لأن هنالك نظاماً معيناً لا يسمح لرئيس الولايات المتحدة أن يشن حرباً دون أن يضمن موافقة الكونغرس، أي موافقة الشعب الأمريكي. فطرحت امريكا حجتين: الأولى والتي تحمل مضمون انهم يريدون ضرب العراق لأن النظام ديكتاتوري، الا أن هذه الحجة لم تكن مقنعة، لأن هناك أنظمة ديكتاتورية كثيرة في العالم، تعتبر الولايات المتحدة صديقة لها، ثم جاءت بالحجة الثانية والتي تقول إن العراق يصنع اسلحة دمار شامل وأن لديه مخزوناً كبيراً من هذه الأسلحة وتاريخ النظام العراقي معروف. وفي اطار ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١، اصبح على الولايات المتحدة ان تدافع عن نفسها لأن اسلحة الدمار الشامل قد تصل الى أيدي إرهابيين قد يستعملونها ضد الولايات المتحدة.

هذه الحجة الأمريكية الثانية يستخدمها اصحاب القرار في امريكا لبناء اجماع امريكي على ضرب العراق. حتى هذه الحجة الثانية هناك من يعارضها، وأنا قرأت شخصياً عدداً من هذه المقالات التي تعارض هذه الحجة، ومن ذلك قولهم ان الاتحاد السوفييتي كان يمتلك قبل سقوطه اكبر مخزون في العالم من أسلحة الدمار الشامل، فلماذا لم تلجأ أمريكا للحرب لتمنع ضرر هذه الأسلحة على الولايات المتحدة. أمريكا لم تستخدم الحرب مع الاتحاد السوفييتي بل استخدمت الاتفاقات الدولية، فلماذا لم تستخدم ذات الأسلوب مع العراق. هذه حجة القوى المعارضة للحجة الأمريكية المطروحة.

لكن المؤسف في الموضوع هو هذا التصادف التاريخي والذي اوصل الى الادارة الامريكية شخصيات تنتمي الى فترة الحرب الباردة، ومنهم مثلاً رامسفيلد وتشيني، هذه العقليات التي تحن للحرب الباردة . ولكن ما المقصود بعقليات الحرب الباردة، أنها تلك العقلية التي تقسم العالم دائماً الى قسمين قوى الخير وقوى الشر. في الماضي وحتى عام ١٩٩٠ كانت قوى الشر ممثلة بالكتلة الاشتراكية، والآن ذهبت هذه الكتلة وعليهم أن يخلقوا قوى شر أخرى، فاخترعوا محور الشر وحددوا عناصره بثلاث دول منها العراق. احد الأخوان ذكر ان موضوع العراق هو في البعد الاسرائيلي وإلا لماذا تُختار العراق للضرب من بين هذه الدول التي تشكل محور الشر؟ أوليس كوريا الشمالية، على سبيل المثال، عضو في محور الشر حسب التعريف الأمريكي؟ أنا باعتقادي أن الذي يحدث هذا الفرق هو ما نسميه بالبعد أو المركب الاسرائيلي (أي اسرائيل والعراق).

البعد الثاني هو الصين وعندما ننظر الى الخارطة العالمية استراتيجياً في الوقت الحاضر نجد أن هنالك الصين الناهضة اقتصادياً وبخطوات سريعة، فهي لذلك تشكل عدواً محتملاً ومنافساً كبيراً لا بد من محاصرته. انطلاقاً من ذلك فإن الولايات المتحدة موجودة الآن في باكستان وموجودة أيضاً في أفغانستان على حدود الصين، وحينما يتم تغيير النظام العراقي تصبح أمريكا موجودة من البحر المتوسط شرقاً، وبهذه الحالة تبقى ايران هي العقبة الأخيرة، ولهذا السبب الإيرانيون في وضع مختلف عن السابق وهم على وعي بهذه الناحية لأنهم يعتبرون أنفسهم الحاجز لإلتقاء جزئي الحلف الأطلسي من اليونان وحتى الصين.

إن إزالة النظام العراقي الحالي يعني تحول كل هذه المنطقة الى منطقة امريكية اطلسية حتى حدود الصين. فالمفهوم الاستراتيجي هذا واضح، والغرض الأمريكي أكبر وهو ليس كما نظنه مهمة سهلة، والعراق بهذا المعنى يشكل حاجزاً لا بد ان يتم اجتيازه.

من هذه الزاوية علينا كعرب ان نقف موقفاً واعياً تماماً لما يجري ولما يمكن أن يجري: بعض الأخوان أشاروا الى أن الأردن في ١٩٩٠ ليس هو الأردن في ٢٠٠٢، وهذا يعني أن الأردن مع معاهدة وادي عربة هو غير الأردن بدون معاهدة. عليكم ان تتذكروا ذلك: نحن اليوم غير عام ١٩٩٠ . الموضوع الثاني: قال الأخ عن القوى الشعبية العربية ونحن نعرفها في الثمانينات وهي ليست كما في ٢٠٠٢، واستطيع أن أقول ان اسرائيل يومياً تقدم للولايات المتحدة خدمة كبرى وهي خدمة سيكولوجية على رأي الأخ .. إن ما يجري في فلسطين هو أقرب لنا من العراق في هذه الناحية وردود الفعل على ما يجري في فلسطين هي ردود باهتة، وانطلاقاً منها تذهب رسالة للولايات المتحدة تقول انسوا عامل القوى الشعبية، نحن نضربهم كل يوم وانظرو ما هو رد الفعل؟ هناك فرضية تقول ان ما يسمى بالشارع العربي هو ليس أكثر من ضوضاء مزعجة ولن يكون اكثر من ذلك.

الموضوع الأساسي في رأيي هو قيام جبهة وطنية ديمقراطية، ما في شك أنه كلام علمي سليم ولكن لا أدري ان كانت الحكومة العراقية قد جربت بعد عام ١٩٩١ ان تقيم مثل هذه الجبهة، وما الذي منعها من أن تشكل جبهة وطنية. السؤال هو: هل الحكومة العراقية تنوي الآن ان تستدرك هذه الفجوة وأن تقيم مثل هذه الجبهة الوطنية العراقية العريضة؟ أرجو ذلك.

يبقى كذلك سؤال لا يقل أهمية، هناك مثل أردني عامي عظيم بهذا المعنى وهو: لا ينفع العليق عند الغارة، يعني الى أي

مدى العليق عند الغارة يمكن ان ينفع، هل نحن متأخرون أم غير متأخرين بهذا الوضع؟

على أي حال الأمور غامضة كثيراً أمامنا والأمور الجادة ظاهرة وينبغي ان تؤخذ بهذا المفهوم وبهذه الجدية.

هاني الحوراني:

حتى لو كان من المؤكد وجود قرار بضرب العراق، وهناك توجه حاسم عند الولايات المتحدة بضربه، الا أن هذا لا يعني أن الضربة لا محال واقعة، لأن هذا متوقف على الوضع الدولي ومتوقف على التضامن العربي ومتوقف على موقف النظام نفسه. هناك رسالة واضحة وجلية موجه الى النظام العراقي، وهناك فرصة، صحيح أن الوقت قد فات معظمه، ولكن لم يفت كله، وأنا اعتقد ان المعارضة العراقية الوطنية الشريفة لن تطرق أبواب العراق من تلقاء ذاتها، حيث أن هناك نظاماً قادراً وقدرته كلية، وعليه مسؤوليات ويجب ان يبادر وأن يتصرف من موقع المسؤولية ليس فقط المسؤولية الوطنية العراقية وإنما المسؤولية القومية. النظام العراقي قدم تنازلات لمختلف الاطراف الاقليمية، وأبدى مرونة مع قوى عديدة بما فيها الأردن، والسعودية، وسوريا، وأيد علناً مبادرة الأمير عبد الله. ومن حق الشعب العراقي على النظام وعلى الرئيس صدام أن ينظر في إمكانية اعادة ترتيب البيت الداخلي، وهذا الصوت يجب ان يخرج على لساننا كمواطنين أردنيين، ان موقف الشعب الأردني معروف للجميع، ونحن نحمل نية صادقة تجاه الشعب العراقي ندعم الموقف هذا، أتمنى ان نخرج من هذه المناقشة باقتراح. الآن لدينا ورقة تقدم بها الأستاذ ناهض حتر، وأنا شخصياً لمست أن عدداً منكم يؤيد هذه الورقة باستثناء بعض الملاحظات، وهذه الورقة تصلح كأساس لموقف تضامني اردني عملي، لأنها خطوة في الاتجاه الذي يجب ان نعمل فيه، يجب ان تصل الى القيادة العراقية والى المعارضة العراقية، ولدي اعتقاد ان هناك شرفاء حتى عند المعارضة التي أجبرتها الظروف للتحالف مع الأميركان، يمكن أن يراجعوا أنفسهم وبالتالي يمكن افشال بعض التكتيكات والمناورات والسياسات التي تستهدف العراق.

فالح الطويل:

اصدرت القيادة العراقية عفواً عاماً في سنة ١٩٩٧/١٩٩٨، وقالت: إن كل العراقيين المتواجدين خارج القطر مشمولين بهذا العفو، وهذا البرنامج خارج عن إرادة القطر العراقي وخارج عن إرادة القيادة السياسية العراقية. بعد ذلك، هل المطلوب ان تخرج القيادة العراقية وتطرق أبواب لندن وباريس ونيويورك وتقول للفارين من الوطن العراقي تعالوا نحن الآن نطرح مبادرة ونوجه دعوة عراقية من أعلى المستويات لإعادة الحوار مع أطياف الحركة الوطنية الشريفة.

أنا أخالف وجهة نظر الأستاذ هاني بصدد رفع رسالة الى القيادة العراقية، فالقيادة العراقية طرحت رسالتها وقالت نحن مع الانفتاح على كل الأطياف السياسية العراقية الشريفة، وأتوقع أن يطلق الحوار قريباً بين القيادة العراقية والحزبين الكرديين الوطني الكردستاني والديمقراطي الكردستان، وهو ما جرى في الفترة الأخيرة بالفعل، وهذا مثال حي وبارز وتوجه نحو مزيد من الانفتاح والديمقراطية.

بدون تعليق

عبد الأمير الركابي:

يبدو ان هناك التباساً أو خلافاً حول من يبادر؟ هل السلطة العراقية هي التي يجب ان تبادر أم القوى الوطنية؟ من الناحية العملية، يمكن أن أوضح قضية هذه المبادرات ولكن لا أريد ان أطيل. المعارضة الوطنية خلال ١٢ سنة لم تتوقف يوماً واحداً عن المبادرة، ولم تتوقف لحظة واحدة عن دق أبواب السلطة، على الإطلاق، ولم تدع باب ولا نافذة ولا وسيلة ولا طريق الا وطرقته من أجل وضع الخطوات الأولى على طريق التحول الوطني نحو الديمقراطية. والسلطة العراقية كانت – ما عدا فترة واحدة ما بين شباط ١٩٩١ الى أيلول ١٩٩٢ – مغلقة تماماً، وكانت إدامة الصلة مع السلطات العراقية الرسمية تتم عن طريق أشخاص ثانويين جداً مما كان يؤدي الى تكرار كلام وطرح افكار لا تؤدي الى نتيجة. في المحصلة النهائية بتنا نمتلك قناعة، ان السلطة العراقية مبدأها الأساسي هو اننا دخلنا منفردين، وخرجنا منفردين، والسلطة العراقية لا تستطيع ان تنفيه.

قبل سنة أو سنتين خرج التحالف الوطني العراقي على قناة الجزيرة، ونظم مؤتمراً في لندن، واعلن أنه مستعد للحوار مع السلطة، وبعدها جاء ممثلون عن السلطة، وقطعوا الطريق على هذه المحاولة، وهذه كانت واحدة من المحاولات المتأخرة. ليس مهم أو قد لا يكون مهم جداً من يبادر؟ ولكن من جهة الحركة الوطنية في الخارج فهي ما تزال على نفس الموقف تعلن انها تريد الحوار وتريد البدء في الحوار، ولكن هناك ١٢ سنة من النقاشات و ١٢ سنة من المشاريع قدمت، وأجد ان الوقت قد حان لكي يحسم هذا الأمر، وان الاسراع في حسمه يخدم وحدة العراق ويساعده على المواجهة.

أما مسألة العفو فيجب أن لا نتحدث فيها كثيراً لانها تحمل مضموناً مخجلاً، فالموجودون في الخارج ليسوا مجرمين أو قطاع طرق، وهم ليسوا في وضع يعفو عنهم أحد، وهذا منطق في السياسة غير مقبول، واذا ما قررت أن تحاور طرف فيجب عليك ان تحترمه، ويجب ان تشعره بأنك تحترمه فعلاً، وهذا أول مبدأ من مبادئ الحوار، وأول مبدأ من مبادئ قبول هذه العملية حيث امضت المعارضة العراقية قرابة ١٢ سنة وهي تسعى وراء السلطات العراقية من اجل قبول مبدأ الحوار، الا أن الأخيرة لم تكن تملك سوى العزوف والتعالي، ولهذا أؤكد على اهمية المبادرات وأنا لا أقول ان هذه المبادرة يجب ان توجه للسلطة العراقية وحدها، أنا أقول أن هذه المبادرات يجب ان تصاغ على

جندي عراقي مصاب بالسرطان: من ضحايا حرب غير نظيفة

أساس أن في العملية طرفين: الطرف الأول هو النظام العراقي والمطلوب منه أن ينفتح، والطرف الثاني هو القوى الوطنية. ونحن نقبل حكمكم باعتباركم طرفاً ثالثاً، وعليكم أن تحكموا من الذي كان مبادراً دائماً الى سد الأبواب.

مع ذلك نقول ليس هناك أي شيء يمنع من أن تتخذ الحركة الوطنية والمعارضة الوطنية بعض المبادرات بهذا الاتجاه، ليس هناك اي تحفظ بهذا الخصوص. وأرجو أن تضاف ورقة الاستاذ حتر باعتبارها مبادرة مقدمة الى طرفين وطنيين، الطرف الأول هو سلطة موجودة في الحكم وتملك كل الإمكانيات على تغيير الحقائق والمعطيات، والطرف الثاني هو القوى الوطنية العراقية.

مازن الساكت:

نحن نسمع كثيراً هذه الأيام نغمة «الإصلاح السياسي» و «الديمقراطية». في هذه المرحلة وبعد العدوان الإسرائيلي الهمجي تصبح القضية وكأنها فخ امريكي – اسرائيلي. نحن نعلم أن هناك حاجة لاجراء اصلاح سياسي وأن الفساد في القيادة الفلسطينية والفردية موجود منذ سنة ١٩٧٠، الا أن النضال في سبيل تطوير واقع مؤسسات منظمة التحرير موجود أيضاً منذ ٣٠ سنة. ما نراه الآن في وسائل الاعلام هو جزء من مخطط لتدمير التمثيل الوطني الفلسطيني الذي تمّ عبر نضال الثورة الفلسطينية المعاصرة، وهذا الحديث لا يلغي اطلاقاً المطالبة باستمرار النضال من أجل الديمقراطية. تحدثنا عن مسألة مطالبة القيادة العراقية بالانفتاح السياسي وأن الوحدة الوطنية هي شرط من شروط المواجهة والصمود ودحر العدوان والحصار، ولكن أرجو أن لا يتحول اجتماعنا هذا الى جزء من حملة المعارضة العراقية، هناك فرق كبير بين حق المعارضة العراقية في النضال من أجل التعددية وبين تسهيل المهمة الامريكية لاستثمار هذا المطلب في سبيل مشاريعها العدوانية.

ناهض حتر:

هناك تحفظات أظهرها بعض الأشخاص المقربين من النظام العراقي، وأنا احترمها، لكن في المقابل هناك ممثلون لبعض الاحزاب العراقية المعارضة وموجودون الآن في هذه القاعة، وجدت أنهم تقريباً يجمعون على نقطتين: النقطة الأولى، إبداء كل أشكال التضامن مع العراق، والنقطة الثانية، هي حث الطرفين، الحركة الوطنية العراقية للانفتاح على النظام العراقي وحث الأخير للانفتاح على المعارضة الوطنية. وهذا يستلزم دعوة المعارضة الوطنية العراقية للتوحد في جبهة وطنية وعدم الانزلاق أو الانحراف الى مواقع الاصطفاف الامريكي.

القصة ليست قصة تهويش ديمقراطي ولا قصة كلام ليبرالي ولا قصة دعوة الى إصلاح سياسي، القصة أن هناك عدواناً شاملاً وشرساً يحضر لضرب العراق، ولمواجهة هذا العدوان لا بد من تكوين جبهة وطنية عريضة تتضمن جميع الأطراف المعروفة، وأنا اعتبر النظام العراقي جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية العراقية وعلينا كوطنيين اردنيين أن نشجع هذه الحركة على التلاقي والتحاور.

أما الطرح حول من عليه ان يبدأ، فهذه ليست قضيتي، بل علينا الآن أن ندعوا كل أطراف الحركة الوطنية العراقية للتحاور. كذلك يجب أن نعلم أن جزءاً مهماً من هذه المبادرة لا يتعلق بالعراق فقط، بل يتعلق بالضغط على الحكومة الأردنية لكي تستمر في ثباتها على موقفها. وأنا أعتقد انه بالرغم من معاهدة وادي عربة السيئة الصيت والسمعة، فإنه ما يزال للأردن مصالح استراتيجية في الدفاع عن العراق ووحدته والحفاظ عليه وعدم التورط في أي عملية ضده، ولذلك فنحن نناشد الحكومة الأردنية أن تحافظ على موقفها ويجب ان نضغط عليها من أجل المحافظة على هذا الموقف، كذلك يجب أن نرفع صوتنا عالمياً وعربياً، كأردنيين، للدفاع عن العراق في محاولة للحيلولة ضد العدوان.

د. فايز الحوراني:

أنا أوكد على مضمون حديث الاستاذ مازن، حيث لا أفضل نهائياً ان يخرج عن الندوات الحوارية أي نوع من المواقف من مثل التوقيع على المذكرات. عندما ذكرت العامل النفسي يبدو أن هذا الجانب لم يفهم جيداً. كذلك فإنه لا للقيادة العراقية ولا المعارضة العراقية وجهت لنا دعوة لكي نتوسط.

وبحسب معرفتي فإنه عندما ذهب صدام حسين الى البرزاني للتوقيع على اتفاقية ١١ آذار، كان هناك شرط تمسك به مصطفى البرزاني الا وهو ان الأسلحة المتوسطة والخفيفة يجب ان تبقى مع المليشيات (البشمركة) الكردية في المنطقة الكردية، الا أن البرزاني، رحمه الله، كان قد أصيب بالدهشة عندما وجد ان ممثل القيادة الحزبية لحزب البعث عندما وصل الى صدام حسين قال له نريد أن تبقى الأسلحة الثقيلة في المنطقة الكردية! يا أخوان العامل النفسي مطلوب، الآن دورنا الإيجابي يتمثل في ان تكون المطالبة بشكل شخصي وليس جماعي. وأنا اعتقد أن الرئيس صدام حسين وحزب البعث في العراق لا يمكن أن يطالبا، او يفكرا الآن بجبهة وطنية في العراق في حين أجد أن اللحظة التاريخية الآن تملي على الأخوة الوطنيين العراقيين – وأنا أعتقد انهم يفرضون وجودهم في العراق – أن يذهبوا الى العراق بمنطق انهم حريصون على مصلحة بلدهم وأن يقبلوا ان يكونوا تحت نفس القيادة العراقية، وبالتالي يفرضوا الحوار فيما بينهم. أما ان نأتي نحن من الأردن ونطالب بتشكيل جبهة وطنية، أظن أنه مطلب خارج التاريخ.

جميل النمري:

من باب حسن النية أنا اتفهم ملاحظة الأستاذ مازن وهو أن لا نأخذ اي فكرة من هذا القبيل، وكما قال أحد الاخوان فإن رمي الكرة من جديد في ملعب النظام بطريقة يكون فيها عاجزاً عن تلبية مطالب معينة يعني المساهمة في تأزيم وضعه، وبالتالي

تشريع الضربة. انا اعتقد ان هذه مخاوف مشروعة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ولكن كما فهمت من مداخلة الاستاذ ناهض ومن حديث الأستاذ الركابي ومن مداخلاتكم ايضاً، ان المطروح الآن هو سحب البساط من تحت أقدام المعارضة العراقية الموالية للولايات المتحدة وطرح توجه، هو بقناعتنا سليم، لتفادي الضربة، وهذا الكلام المسؤول الذي نتحدث به اعتقد أنه ينطلق من قناعة وتجربة. ونحن نعلم أنه في عام ١٩٩٠ كانت حركة الجماهير العربية أقوى الف مرة مما هي عليه الآن، الا أنها لم تمنع الضربة.

نحن نريد مناورة واسعة جداً لتفادي الضربة العسكرية ومنعها، وهذه المناورة لها أدوات، ذكر الأستاذ مازن نفسه مجموعة منها من مثل أن نوجه نداء على المستوى العربي، وفي اعتقادي أن هذا النداء يتطلب منا مخاطبة كل من سوريا وإيران في هذا الموضوع لأنهما عنصران رئيسيان في بناء موقف يعزل الموقف الأمريكي ويصعّب عليه الطريق. بقية الأنظمة العربية ومنها الأردن مطلوب منها ايضاً موقف.

بالاضافة الى هذا كله فإن هناك ضرورة لتلاقي كل الوطنيين العراقيين، وهذا التلاقي يجب أن يقابل بانفتاح النظام السياسي في العراق على بقية القوى الوطنية غير تلك الموجودة في واشنطن، هذا مهم جداً في السياسة: إعلان موقف ضد الضربة وإعادة بناء النظام السياسي.. الخ. مشروع من هذا النمط هو أحد الأدوات إضافة الى بقية الأدوات الأخرى. هل يقال هذا في الصالات المغلقة؟ لا أعلم، ولكن أجد ان خطوة من هذا النوع تنشط قوى السياسة الأردنية بكل عناصرها.

انطلاقاً من ذلك علينا أن نتقدم بهذه المبادرة التشجيعية وباسم جميع الأطراف، ونخاطب بها المعارضة العراقية التي لا تريد ان تكون في ركاب السياسة الأمريكية ونخاطب بها السلطة العراقية في الوقت نفسه، ولكن ليس على طريقة الدكتور فايز في أن يذهبوا الى بغداد، لأن هذا الإجراء لا يقدم ولا يؤخر. فالعراق لا يحتاج الى مقاتلين، فلديه جيش، بل يحتاج الى موقف سياسي جدي، وإلا فلنجلس ننتظر الضربة. علينا أن نقرر التحرك، على أن يكون تحركنا ليس وفق منهج إدانة الموقف الأمريكي، وهذا تحصيل حاصل، ولكن وفق تحرك مدروس ومحسوب النتائج. ثم ان هذه الندوة لا يجب أن يخرج باسمها شيء ولا يحق أن يخرج باسمها شيء، وإن ما قيل بهذا الصدد هو مجرد اقتراح تبلور على خلفية رغبة الحضور لأن يكون لحواره نتائج. وعلينا أن لا نقع في شراك المقترح الذي حذر منه الأستاذ مازن، وهو أن نطالب بغداد بموقف ثم نقول أن هذا النظام لا يستجيب، بل على العكس لإظهار ان هناك موقفاً مغايراً لموقف المجموعة التي تتعامل مع الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، حاولوا تجميع أسماء القوى المعارضة في واشنطن وسوف تجدوا أنهم لا يمثلون المعارضة، لأن كل القوى السياسية والتاريخية في العراق لم تتعامل الولايات المتحدة معها، ولم تدع الآن وهي خارج الصيغة، وهذه القوى تريد ان تكون في الصف الوطني وليس في الصف الأمريكي.

جمال الرفاعي:

أنا لا أرى اشكالية، ولكن لنا الحق في أن ندلي بدلونا في

صاروخ امريكي امام احد القصور الرئاسية في العراق

هذا الموضوع المصيري، والقضية هي قضية اردنية بالاضافة الى كونها قضية قومية، ماذا يمنع أن يصدر بيان يعارض اي عدوان على العراق، وهو في الواقع عدوان طالما هو غير مغطى بالشرعية الدولية. النقطة الأخرى هي مطالبة أطراف الحركة الوطنية العراقية للالتقاء ورص الصفوف، ومطالبة القيادة العراقية بمرونة سياسية، من باب الحرص، ولتفويت الفرص وسحب الذرائع من يد العدوان القادم، لا اعتقد ان صدور اي شيء عقلاني عن هذه الندوة، قد يفسر باتجاه أنه قد يكون مضراً بالقضية العراقية، لا بل على العكس نحن علينا كواجب ان نبرز كيف نفكر، وأن نبرز مطالبنا، وثانياً، هناك فرصة الآن في تقديري، كما تحدث الضيف السيد عبدالأمير، نرجو أن نكون مشجعين لها.

د. علي الشيخ حسين الساعدي:

انا من تيار الحزب الوطني الديمقراطي العراقي، وموجود في الأردن لأسباب صحية، وأريد أن اقول للأستاذ فايز، ان المعارضة ليست في خارج العراق، وأنا في بغداد أحضر كل مؤتمر قومي دولي، وأنا أتكلم باسم الأكثرية الصامتة في العراق، وهناك شاهدان اثنان على طبيعة تمثيلي لهذه الأكثرية، منهم الاستاذ شبيلات ووزير أوقاف سابق.. يعني عندما نتكلم عن انفتاح السلطة على الحركة الوطنية العراقية يجب أن لا يكون هدفنا فضح السلطة واضعافها بل يجب ان نخلق واقعاً حقيقياً في العراق وقادراً على ان يواجه العدوان الإمبريالي وأن لا يسمح له بأن يعبث بالمصير العراقي، في حين أن الذين في الخارج يعبثون بالمصير العراقي لأنهم يعرفون ان السلطة ظالمة ومضطهدة لغير البعثيين. كان أحد أخواننا في الخارج في ندوة في أواسط التسعينات وتحدث عن الديمقراطية في العراق، الا أن بعض الاخوة نهضوا وقالوا له ان العراق الآن مهدد وبالتالي فإن الديمقراطية صعبة، فأجابهم هذا ليس صحيحاً، نحن في العراق نريد فقط، عندما يقتل أحد الاشخاص أن تقوم الحكومة بتسليم جثته لأهله، فهل تتصوروا مقدار ما نحتاجه من ديمقراطية؟ ونحن في العراق لدينا ممثلون عن الحركة الوطنية وقوميون وشيوعيون، وأنا من الوطنيين، ونحن نقوم بالاتصال بالسلطة بشكل من الأشكال، الا أن السلطة لا تحاول أن تسمعنا، واريد أن أضرب مثالاً: في فترة سابقة طلبنا من السلطة أن تعطينا صفحة من جريدة الجمهورية مرة في الشهر، فلم تقبل، وهذه الواقعة موثقة، حيث كان السيد طه ياسين رمضان احد الاطراف الذين توسطوا في الموضوع.

ندوة

الولايات المتحدة والعرب
بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١

- **مبدأ بوش للسياسة الخارجية يصنف العالم بين: امريكا وباقي العالم**
- **ادارة الرئيس بوش تنتمي الى اليمين المتطرف او ما يعرف بـ "المحافظين الجدد"**
- **خطاب الرئيس بوش تجاهل مبادرة السلام العربية**

منذ احداث ١١ سبتمبر / ايلول ٢٠٠١، نظم مركز الاردن الجديد سلسلة من الحوارات التي تركزت حول مستقبل العلاقة ما بين الولايات المتحدة والعرب. وفي هذا الاطار استضاف المركز وزير الخارجية الاردني حينذاك د. عبد الاله الخطيب في جلسة مغلقة مساء يوم ٢١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وعقد مائدة مستديرة بعنوان «النخبة العربية واحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ايلول ٢٠٠١»، وقد نشرت وقائعها على صفحات العدد الثامن من هذه المجلة.

وفيما بعد استضاف المركز الصحفية المعروفة السيدة لميس اندوني في لقائين منفصلين حول الموضوع ذاته، كما استضاف المركز ايضاً السيد هادي عمرو احد النشطاء العرب الامريكيين الذي تناول دور الجالية العربية الامريكية في مجال التأثير على السياسة الخارجية الامريكية.

ونظراً لأهمية ندوة «الولايات المتحدة والعرب بعد احداث ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١»، تنشر «قضايا المجتمع المدني» هنا، المداخلة الرئيسية للصحفية لميس اندوني (وهي ايضاً محاضرة في جامعة بيركلي، الولايات المتحدة) وكذلك المناقشات التي تلتها.

«قضايا المجتمع المدني»

لميس اندوني *

تبدو أهمية تناول هذا الموضوع وتبادل الأفكار بشأنه من حقيقة أننا، نحن الذين نعيش في الولايات المتحدة، نشعر بغربة شديدة، بالنظر الى الصورة القاتمة جداً التي نراها، بحيث يمكن القول، إذا جاز التعبير، أننا موجودون في «بطن الوحش». ومع ذلك، فإننا نسعى – وأنا أعبر هنا عن رأي الكثيرين في الولايات المتحدة – لأن نكون صوتاً صادقاً في الغرب عموماً وفي الولايات المتحدة تحديداً. فمنذ أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، فإن ثمة محاولة لا لاسكات اي صوت يتحدث عن العدالة فحسب، سواء عدالة القضايا العربية او العدالة الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية، بل كذلك تقويض انسانية الانسان العربي وغيره.

ويبدو من الملائم البدء بما يمكن اعتباره عنواناً للسياسة الامريكية او ملخصاً لها، رغم أنه لا يزال جديداً في وسائل الإعلام، وهو خطاب بوش الشهير والسيئ الصيت في آن معاً. إذ لا يمكن التعامل مع هذا الخطاب من زاوية ما تنطوي عليه تفاصيله من إيجابيات وسلبيات، بل لا بد من النظر إليه بشكل اجمالي لأنه الخطاب الأول من نوعه، من حيث كونه محاولة لتطبيق ما يجري تسميته الآن «مبدأ بوش للسياسة الامريكية»، أسوة بمبدأ أيزنهاور، ولكن على صعيد العالم ككل وليس على صعيد الشرق الأوسط فقط. ويقوم هذا المبدأ على اعتبار الولايات المتحدة الامريكية القوة الوحيدة التي تشكل مركز القرار في العالم، أو بحسب تعبير الرئيس بوش «امريكا وباقي العالم» (The West and the Others)، بحيث يتحدد دور هذه البقية بمقدار ما يفيد السياسة الامريكية وبمقدار اهميتها الوظيفية. فمثلاً، هل ستكون اوروبا مهمة في مرحلة المحادثات مع السلطة الفلسطينية وفرض الشروط عليها ام لا؟

كذلك، يقوم هذا المبدأ على عدم وجود حليف حقيقي للولايات المتحدة في أي مكان في العالم، بما في ذلك العالم الثالث او الجنوب، ولا سيما العالم العربي، وذلك لأسباب عديدة، يتمثل أهمها في ان جوهر هذا المبدأ الجديد الذي لم يتبلور، رغم تناوله من قبل العديد من الكتابات، يقوم على ايجاد او تحديد عدو جديد، وهنا تبرز اهمية احداث أيلول / سبتمبر، كما عبرت عنها كوندا ليزا رايس، مستشارة الأمن القومي الامريكي، قبل أشهر، وبوضوح شديد، في أن «احداث سبتمبر كانت بمثابة الزلزال الذي يشحذ ويصفي الذهن فيما يتعلق بتحديد العدو، فقبل احداث سبتمبر لم يكن هناك عدو يمكن تحديده». وهذا يعني ان العدو اصبح يتمثل بالإرهاب، إضافة الى عدو جديد – قديم يتمثل في الدول التي تمتلك اسلحة الدمار الشامل، والدول المنبوذة أو المارقة

* صحفية، مقيمة حالياً في الولايات المتحدة، وهي ايضاً مدرسة زائرة في جامعة بيركلي.

(Rogue States)، بحسب مفردات السياسة الأمريكية، وهو ما لخصه الرئيس بوش بتعبير «محور الشر».

والجدير بالذكر هنا ان هذا المبدأ، اي ترسيخ امريكا باعتبارها القوة الأعظم، من خلال تدعيم ترسانتها العسكرية ليس جديداً، حيث بدأ التحضير له بعد انهيار سور برلين، وكان أول من طالب به وزير الدفاع الأمريكي آنئذ «ديك تشيني»، الذي يشغل الآن منصب نائب الرئيس. وقد تم خلال تلك الفترة وضع أفكار عديدة دون تحديد العدو، حيث لا بد من الإشارة هنا إلى شخصية لا تعتبر معروفة هي «زالمي خليل زاده» الأفغاني الأصل، الذي يشغل الآن منصب مندوب الولايات المتحدة الخاص في أفغانستان، وكان قبل ذلك مديراً في شركة البترول المعروفة «يونيكال»، ذات المصلحة في مد أنبوب النفط في أفغانستان، إضافة الى تقلده عدة مناصب في الإدارة الامريكية في مرحلة سابقة. وقد درس «زاده» في الجامعة الأمريكية في بيروت، وعمل خلال ذلك في مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وتبدو أهمية «زاده» في كونه الشخص الذي أوكل إليه «تشيني» في التسعينات بلورة استراتيجية التسعينات، بالاعتماد على أفكار هذا الأخير، وهو ما قام به «زاده» في كتابه، الذي يبدو من الضروري العودة إليه الآن، «بين سياسة الاحتواء»، والذي كان يقصد به احتواء الاتحاد السوفييتي والشيوعية. وتتلخص الفكرة او النصيحة الرئيسية التي يتضمنها الكتاب، في ضرورة عمل الولايات المتحدة على ضمان عدم نشوء او بروز قوى اخرى في العالم منافسة للولايات المتحدة على الإطلاق، ولو كان ذلك من خلال استعمال القوة.

وفي عهد الرئيس كلينتون، تم وضع هذه الأفكار جانباً من خلال اتباع سياسة جديدة في فرض الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأعظم، وكانت هذه الإدارة مستعدة للتظاهر على الأقل بوجود دور للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والصراع العربي الاسرائيلي هو دور الوسيط، وان لديها حلفاء عرباً، رغم أنها كانت تفرض شروطها. إلا أن فريق ادارة بوش الاب كان يسعى الى العودة إلى استراتيجية التسعينات التي لا تريد مثل هذه التحالفات، باستثناء التحالف مع اسرائيل، لأن ايجاد عدو جديد لا يسمح بالتظاهر بوجود تحالفات حقيقية مع العالم العربي.

وبالعودة الى خطاب الرئيس بوش الابن، يبدو واضحاً أن ما يسمى بالإيجابيات المتضمنة فيه، قد ارتبطت بتنفيذ مجموعة الشروط التي وضعها، والتي تبدو مستحيلة التنفيذ، لكونها تعطي اسرائيل حرية التحرك لفرض الحل الذي تراه مناسباً، حيث تعامل الرئيس بوش مع الأوضاع في الأراضي الفلسطينية باعتبارها مسألة أمنية تستوجب التسكين.

> **«فيما كانت ادارة الرئيس كلينتون تنتمي الى معسكر الليبراليين الجدد، فقد تشكلت ادارة بوش من اليمين المتطرف او ما يسمى بـ المحافظين الجدد والذين شغل عدد منهم مواقع مهمة في البيت الابيض ووزارتي الدفاع والخارجية امثال رامسفيلد وتشيني وغيرهم»**

ومن ناحية ثانية، فقد تجاهل الرئيس بوش في خطابه مبادرة السلام العربية، بحيث بدت لهجته أقرب إلى املاء الأوامر على الدول العربية، التي كانت جميعها، وليس الرئيس الفلسطيني فقط، مستهدفة. فرغم افتقار نظام الرئيس عرفات للديمقراطية، إلا أن المبدأ المسمى تضليلاً من قبل الإدارة الأمريكية «مبدأ توسيع رقعة الديمقراطية»، والذي استند إليه الخطاب، يستهدف أساساً استبدال نظم بأخرى تؤيد التوجه الامريكي ولا تشكل عائقاً في وجهه. ومن ثم، لا تنطلق بعض الدعوات الحالية إلى تغيير الأنظمة الحاكمة في ايران وسورية والعراق بسبب كونها أنظمة ديكتاتورية مثلاً، بل من اجل تغيير الخارطة السياسية بما يتناسب مع المصلحة الامريكية. ورغم أن هذه الأهداف كانت موجودة قبل أحداث الحادي عشر من ايلول/ سبتمبر، وهي التي حكمت الموقف الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية والعراق خصوصاً، إلا أن تلك الأحداث جاءت لتشكل فرصة تاريخية لتمكين الإدارة الحالية من تنفيذ سياساتها تحت شعار مكافحة الارهاب ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل.

إن هذا التحليل لا يستند إلى موقف عربي معاد للولايات المتحدة، بل هو مبني على قراءة للتصريحات الرسمية الامريكية، وعلى الدراسات التي يعدها الباحثون الذين تعتمد الادارة عليهم.

ففيما كانت إدارة الرئيس كلينتون تنتمي إلى معسكر الليبراليين الجدد، فقد تشكلت الإدارة الجديدة من اليمين المتطرف، أو ما يسمى بـ«المحافظون الجدد»، والذين شغل عدد منهم مواقع مهمة جداً في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع (رامسفيلد، وتشيني، وليبي) والخارجية (ريتشارد أرميتاج)، كباحثين في «مركز السياسة الأمنية» مثلاً، والذي أصبح منذ تسعينات القرن الماضي ملاذاً للمحافظين الجدد، ولا سيما عتاة الصهاينة، والذين يعرفون الآن في الصحافة بـ«صقور العراق»، حيث وقف هذا المركز وراء خطط ضرب العراق في عام ١٩٩٨، والتي رفضها الرئيس كلينتون، فيما عرف بـ«رسالة ٩٨» التي وقعها كل من رامسفيلد، وزير الدفاع الحالي، وولي، رئيس المخابرات المركزية السابق.

على صعيد آخر، يبرز ضمن العوامل الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، تزايد قوة جناح اليمين المسيحي المتصهين وتعاظم نفوذه في الإدارة الأمريكية الحالية،

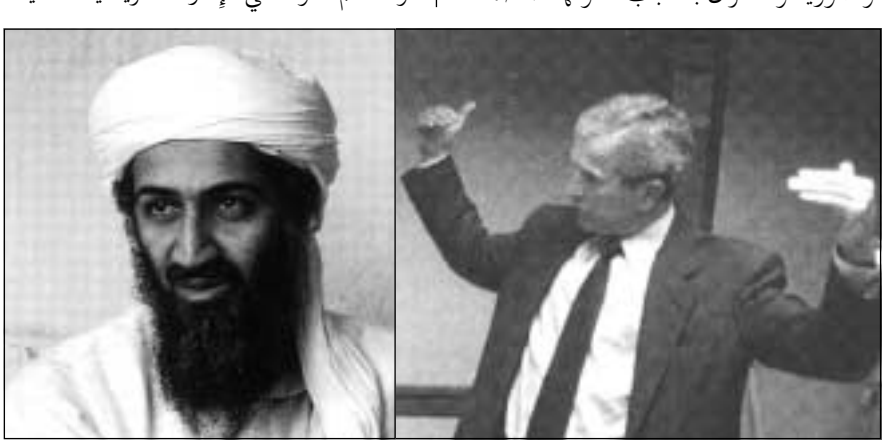

التطرف يغذي التطرف

كنتيجة لاعتماد الرئيس بوش الابن عليه في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، على الرغم من أن بداية بروز هذا الجناح على الساحة الامريكية كان مع انتخابات الكونغرس في عام ١٩٩٤، ومن رموز هذا الجناح السيناتور نيوت غينغريتش، وهنري كيسنجر، ووزير العدل الحالي آشكو كروفت، المعروف بمواقفه المتشددة تجاه الحريات العامة.

> "يقوم مبدأ بوش للسياسة الخارجية على اعتبار ان الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي تشكل مركز القرار في العالم، او حسب تعبير الرئيس: امريكا وباقي العالم، بحيث يتحدد دور هذه البقية بمقدار ما يفيد السياسة الامريكية"

لقد استفادت هذه المجموعة، التي تلعب دوراً محورياً في تخطيط سياسات الولايات المتحدة على الصعيدين الداخلي والخارجي، من أحداث أيلول / سبتمبر لتنفيذ مخططاتها القائمة على ضرورة زيادة موازنة الدفاع وموازنة الأمن القومي (الأمن الداخلي)، وهو ما لم يكن ممكناً دون خطر خارجي وخطر داخلي، يسمح بتمرير القوانين ذات الصلة بسهولة، وقد تحقق ذلك من خلال الموافقة على ما يسمى "U.S. Patriot Act"، وهي مجموعة القوانين الرئيسية التي جاءت في اكثر من ٣٢٥ صفحة، حيث تم تجهيز هذه القوانين بعد ستة اسابيع فقط من احداث ايلول/ سبتمبر، وقدمت الى الكونغرس في ساعة متأخرة من الليل، بحيث تم تمريرها بعد عدة ساعات دون دراسة أو نقاش علني، فيما يعتبر سابقة منذ العهد المكارثي، مثلت تقويضاً صارخاً للدستور الامريكي والحريات المدنية، في ظل تغييب القسم الأعظم من الشعب الأمريكي من خلال التلاعب بمشاعره الوطنية والخوف الذي تولد لديه عقب أحداث أيلول/ سبتمبر، كما يظهر ذلك في اللجوء إلى مفردات الأمن القومي، ومكافحة الارهاب، والدفاع عن الوطن، واسم القانون ذاته هو «القانون الوطني».

وبموجب هذا القانون، فقد تم اعتقال العديد من الأشخاص والضغط على الصحف الامريكية لعدم نشر الكثير من الاخبار التي لا ترضى عنها الادارة الامريكية. ورغم الخطر الذي يتهدد الحريات في الولايات المتحدة، فإن معظم الشعب الامريكي يعتقد ان هذه القوانين والإجراءات موجهة للعرب فقط، مع أنها تمس اي شخص يمكن ان يتورط في مشكلة تدخل في مجال الامن القومي. كذلك، فإن القوانين الاستثنائية في الأردن، وفي الكثير من أنحاء العالم، والتي تم فرضها بعد أحداث ايلول / سبتمبر، تمثل امتداداً لما يحدث في الولايات المتحدة، مما يظهر نفاق الرئيس بوش السياسي عند حديثه عن الديمقراطية، لا سيما مع ما يتعرض له ناشطو حقوق الانسان في الولايات المتحدة ذاتها، والذي بلغ حد قيام زوجة «تشيني» بوضع لائحة سوداء بأسماء مئات الأمريكيين بسبب مواقفهم مما يسمى «الحرب على الإرهاب» والإجراءات الأمنية الداخلية الأخيرة، مما أدى إلى طرد بعضهم من الجامعات، وتلقي البعض الآخر لتهديدات بالقتل.

أما بالنسبة للعلاقة بين العالم العربي والولايات المتحدة، فتلخصها هذه القوانين الاستثنائية، إذ لا يمكن توقع وجود علاقة سوية بين الطرفين في ظل فرض شروط لا على صعيد السياسات الخارجية للبلدان العربية فحسب، بل وحتى على صعيد السياسة الداخلية، وكل ذلك باسم الحرب على الارهاب. كما أن ثمة فريقاً في البيت الأبيض لا يكن أي احترام لأي مسؤول عربي ولا للشعب العربي، حيث يعتمد هذا الفريق على مثقفين وأشباه مثقفين يعملون، كما في جميع الأنظمة، «كذرائعيين» يقدمون التبريرات لتصرفات الإدارة.

ويبرز ضمن هؤلاء المؤرخ والمستشرق «برنارد لويس»، الذي يعتبر إحدى أهم الشخصيات التي تعتمد عليها الادارة الامريكية وتأخذ بنصحها. وتتمثل نصائح «لويس»، كما جاء على لسان احد المسؤولين الامريكيين في أن العالم العربي لا يفهم الا لغة العنف، بحيث يتوجب على الولايات المتحدة عدم ابداء اي تردد على هذا الصعيد في تعاملها مع العالمين العربي والإسلامي. ويشارك «لويس» في هذا، صحفيون من أمثال توماس فريدمان وروبرت كابلان اللذين يؤكدان بأنه، يجب على الإدارة الأمريكية عدم الخوف من غضب الشارع العربي، فليس ثمة ما يسمى الشارع العربي، ويستند هذا الموقف الى أن أنظمة الحكم في العالم العربي هي انظمة ديكتاتورية، وبالتالي فإن أي انتقاد للولايات المتحدة لا بد وأن يكون بضغط من السلطات العربية الحاكمة، ويظهر هنا التناقض المقصود بين سعي الولايات المتحدة الى جعل الانظمة العربية تابعة لها، وبين التحريض ضدها جميعاً في الوقت ذاته.

> "تجاهل الرئيس بوش في خطابه مبادرة السلام العربية بحيث بدت لهجته اقرب الى املاء الاوامر على الدول العربية"

وإضافة الى «برنارد لويس»، تبرز أسماء مثل «فؤاد عجمي»، اللبناني الأصل، و «تشارلز هيل»، والعميل السابق لوكالة المخابرات المركزية «كرخت»، والذي يعمل حالياً في احد اهم مراكز التفكير في واشنطن "American Interprise Institute"، وقد نصح الإدارة الامريكية بتغيير نظامي الحكم في ايران وسورية.

ان هؤلاء الباحثين المعادين للعرب والمسلمين هم الذين يشكلون رؤية صانعي القرار في الولايات المتحدة، ويقومون في الوقت ذاته بتبرير السياسات الامريكية في المنطقة. وتبدو المفارقة التي تبعث على الاسى هنا، في تهافت الزعماء والمسؤولين العرب على لقاء شخص كتوماس فريدمان، حيث تظهر هنا خصوصاً معاناة المدافعين عن القضايا العربية في الولايات المتحدة، من خلال شعورهم بالعزلة، نتيجة ترداد هؤلاء الزعماء والمسؤولين، بل وحتى بعض المنظمات العربية الأمريكية، للغة الامريكية المعادية للعرب ذاتها.

وتبقى الإشارة أخيراً إلى الجانب المشرق والإيجابي فيما يتعلق بالجيل الجديد من الناشطين المدافعين عن القضايا العربية في الولايات المتحدة، والذين يلتحقون بأعرق الجامعات الامريكية، مثل بيركلي وهارفارد، ويستغلون كل قدراتهم وطاقاتهم في دعم القضايا العربية العادلة.

مناقشات الندوة:

● كامل ابو جابر (رئيس الجلسة):

امريكا هي جار لكل دولة في العالم من منطلق قوتها ونحن العرب نجهل عملية صنع القرار في الولايات المتحدة

● حاوروا لميس اندوني:

صالح الزعبي، فايز الحوراني، عاصم الهنداوي، مراد بطل الشيشاني، جمال القدومي، عز الدين خليفة

د. كامل ابو جابر (رئيس الجلسة):

نحن امام حقبة تاريخية جديدة تحمل لنا ايامها الكثير من الصعوبات والمخاطر، وبحسب توضيحات السيدة لميس، فنحن العرب لا وزن لنا في ميزان السياسة الامريكية التي تسعى للبحث عن عدو جديد، وما يجري الآن يؤكد ذلك حيث تم استبدال العدو الاحمر بالعدو الاخضر، الذي هو نحن العرب والمسلمين، والصقت بنا تهمة الارهاب بالرغم من ان العالم العربي هو آخر المناطق في العالم التي يمكن ان تهدد احداً، ناهيك ان يقوم بتهديد امريكا، الا انه لدينا مشكلة ويجب علينا تدارس كيفية حلها، وتوضيح سبل التعامل مع هذه الحقبة القادمة والتي اعتقد انه في ضوء الاسماء التي طرحتها السيدة لميس مثل (برنارد لويس ..) يتضح مقدار الحقد الدفين في قلوب واعمال هذه النفوس.

كيف لنا ان نتعامل مع هذا الواقع الجديد مع الاخذ بعين الاعتبار ان امريكا هي جارة لكل دولة في العالم من منطلق قوتها، واقول هذا من باب تقرير الواقع وليس من باب المديح، ولو كان النظام الدولي الجديد عادلاً فليس لدينا مشكلة ان كان احادياً او ثنائياً او متعدد المراكز، حتى لو كان شبه عادل على الاقل فليس لدينا مشكلة معه.

النقطة الاخيرة التي اود ان اركز عليها والتي ذكرتها السيدة لميس، هو جهلنا في عملية صنع القرار في امريكا، وانا اعترف شخصياً ان Center for Security Policy اول مرة اسمع به على الرغم من انني ازعم باستمرار بأنني من المتابعين الجيدين لما يجري في امريكا وما يكتب في الصحف والمجلات وما يجري تداوله في المؤتمرات هناك. لكن هذه اول مرة اسمع بهذا المركز، وهذا شيء مريع ويدل على مدى جهلنا بمجريات السياسة الامريكية وكيف تتخذ القرارات. من جهة اخرى لدي اعتراض على مصطلح اليمين المسيحي حيث يجب توضيح ان المقصود به هو اليمين البروتستنتي، اذ ليس من الحق في شيء نعت كل المسيحيين بأنهم متصهينين، ويجب ان نركز على هذه النقطة (اليمين البروتستنتي المتصهين)، لانه يوجد هناك فئات مسيحية تتفهم الوضع في العالم وفي الشرق الاوسط.

د. صالح الزعبي:

لقد لفت انتباهي امران اثنان في حديث السيدة لميس، الاول: انه مع هذه التغيرات، علينا عندما نذهب الى بيوتنا، ان نتفقد سلاحنا الشخصي وان نغلق البيوت، حكاماً وشعوباً. ان ما تفضلت به السيدة لميس واقعي، ولكن طبيعة الشعب الامريكي وكيفية صناعة القرار في امريكا لهما خصوصيتهما، ولكن الخطورة الآن هي ان الادارة والكونغرس اصبحا فريقاً واحداً، واصبح مستوى الفهم في العالم في ظل القوة وسياسة القوة، امراً لا ينظر اليه. لكن علينا الاعتراف بأن هناك شعباً امريكياً مؤثراً، وان هناك اناس امريكيين مؤثرين، واود ان أؤكد لكم انه عندما وقعت احداث ١١ ايلول/ سبتمبر كنت انا واولادي في امريكا، وقد وصلتني بعد الاحداث ٢٢ رسالة، احدى هذه الرسائل كانت من عميد احدى الكليات، وهذا يدل على ان الشعب الامريكي يعرف الحقائق ولكننا لا نساعده على اتخاذ موقف. يقول عميد الكلية في رسالته هذه، وهي موجهة الى الرئيس بوش، النقطة الاولى ان العرب والمسلمين اصحاب حضارة. والنقطة الثانية، ان الذين جاءوا من هؤلاء العرب والمسلمين الى امريكا لم يأتوا ليعملوا في المخازن او غيره، وانما جاءوا علماء ومهندسين وخبراء وهم خيرة الخيرة في مجتمعاتهم وفي امريكا، وبالتالي فان امريكا تأخذ افضل ما ينتجه العالم وتصنعه هي. النقطة الثالثة هي ان هؤلاء قدموا الى امريكا لانها بلد الحرية ولانه يوجد فيها رأي عام ورأي آخر ومؤسسات مجتمع مدني، فإذا كنت تريد ان تصنع امريكا على شكل رامبو، فانت في ذلك تقضي على امريكا قبل ان تقضي على العالم.

احدى الرسائل التي وصلتني من عوائل مسلمة اخبروننى فيها بانهم اكتشفوا ان جيرانهم يقومون بحراستهم.

لميس اندوني:

كنت اقوم ببحث خاص، وذهبت الى National Archives في واشنطن لأقرأ ملفات وكالة الاستخبارات الامريكية CIA عن المنطقة وعن الاردن، ووجدت ان في الخمسينات كانت الـ CIA تعامل الاردن كحارة من حارات واشنطن، فكل اسمائكم وتحركاتكم موجودة بما فيها (وجبات الغداء التي تناولتموها)، فمثلاً د. جمال الشاعر وانت شاب كتب عنك انهم لا يعرفون اتجاهاتك هل هي قومية ام شيوعية لانك تناولت الغداء مع شيوعيين وكذلك مع بعثيين. واجتماعات الحزب الشيوعي بما فيها الاجتماع الذي حصل في بيروت سنة ١٩٤٨ موثق لدى هذه الوكالة بالتفاصيل، وانا فوجئت بما وجدته مكتوباً عن الاردن وكأننا كما قلت حي في واشنطن، ولكن علينا ان لا نستهين بأنفسنا.

د. فايز الحوراني:

اود ان اشير الى نقطة تحدث عنها د. ابو جابر وهي ان امريكا الان تبحث عن عدو جديد، وهذا البحث يأتي بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي، الا انني أؤكد ان البحث عن هذا العدو كان قبل انهيار الاتحاد السوفييتي، حيث كانت دولنا تقدم نفسها بشكل جيد لتكون هي العدو، ونحن عدو ليس له قيمة، وبالتالي فان هذا الشيء يقيد المجموعة التي اطلق عليها اليمين البروتستنتي المتصهين، فنحن في الشارع العربي نقوم بشتم امريكا كل يوم، ولكن الانظمة العربية التي بينها وبين امريكا امور سرية، فإنها عندما تتحدث الى شعبها، انما تتحدث بلغة اخرى ممتلئة بالتنكيل والقمع.

من وجهة نظري أننا نعيش الآن حالة نحتاج فيها الى ان نحل ازمتنا الذاتية والتي هي ليست ازمة في التطبيق وانما في الفكر، وهذا الفكر الذي صاغ الحياة العربية كان له معنى قبل عقود وكان يمكن ان يتطور، ولكنه انحدر واصبح لا شيء، والشارع العربي والحكومات العربية هي ايضاً لا شيء، الولايات المتحدة اصبحت منذ اربعة عقود قائدة للامبريالية في العالم بكل اطرافها الحاكمة، الولايات المتحدة، بديمقراطييها وجمهورييها يريدون ان يقودوا العالم، ولهم استراتيجيتهم لانهم مؤهلون لقيادة العالم. واتمنى ان نخاطب ذواتنا في البلاد العربية، كيف نكون في العصر الجديد.

د. كامل ابو جابر:

نحن لنا قيمة ولنا حضارة رائعة وجميلة ومجيدة ويجب ان لا نقلل من ذلك، ان الفرق بيننا وبين العالم الغربي ليس فرقاً في الحضارة، اي عجوز عربية اردنية او فلسطينية او سودانية او مصرية هي سيدة حضارية بكل معنى الكلمة، فهي تعرف كيف تربي اولادها وكيف تعلمهم، وهي تعرف اصول اللياقة والذوق والانسانية، وهي تحفظ الشعر والدين، ونحن امة حضارية ويجب ان لا ننسى ذلك. ان المشكلة بيننا وبين العالم الغربي هي مشكلة مهارة، فاذا كان غيرنا لا يصنع قيمة لنا فهذا لا يعني ان لا نصنع قيمة لانفسنا، فالشارع العربي له وزن على الرغم من كل الظروف.

د. عاصم الهنداوي:

بداية اضم صوتي الى صوت من سبقني بالاشادة بحديث السيدة لميس. سؤالي محدد ومباشر، وهو: هل تعتقدين – حتى وان كنت قد خرجت من بطن الوحش لفترة مؤقتة – ان كيفية مخاطبة الغرب تعميماً والولايات المتحدة تخصيصاً، وهي مقولة شاعت وتشيع دائماً عندنا في كل مرة يتعرض فيها الوطن او قضايا الامة الى ازمة، فهل تعتقدين ان مقولة كيف نخاطب الغرب لا تزال مقولة صالحة، ام ان هناك مقولات اخرى اكثر فائدة للعالم العربي في طرحه لقضاياه مع الغرب عموماً ومع امريكا خصوصاً؟

سيدة لم تذكر اسمها:

شكراً للسيدة لميس على هذه المحاضرة، والشكر ايضاً للدكتور ابو جابر. في الحقيقة اود ان اتحدث عن امريكا كونها دولة عظمى. اذا اردنا ان نتحدث عن الاستعمار في التاريخ فان سببه دائماً المصالح الاقتصادية، فأمريكا بعد الكساد والحرب العالمية الثانية اصبحت دولة عظمى، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي اصبحت الدولة العظمى الوحيدة في العالم.

لكن الآن ما هي الاشياء التي يفترض بنا عملها حتى نستطيع ان نتعامل مع دولة مثل امريكا، وخاصة ان افريقيا توحدت واوروبا توحدت، فما المطلوب منا كدول عربية عمله حتى يكون لنا خطابنا الموحد الذي يجعلنا قادرين على مواجهتهم وبشكل خاص من خلال وسائل الاعلام؟

شخص لم يذكر اسمه:

من نتائج احداث ١١ ايلول/ سبتمبر الحساسة والدقيقة والعميقة هو ان ابن لادن تغيرت اقامته من افغانستان الى تكساس!

مراد بطل الشيشاني:

سانطلق في مداخلتي من فرضيتين، الفرضية الاولى تتعلق بحال العالم، والفرضية الثانية تتعلق بعلاقة الولايات المتحدة مع الانظمة العربية.

اعتقد ان احداث ١١ ايلول/ سبتمبر، قد غيرت العالم بالفعل، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت قوى عرفت باسم فوق الدولة، والشركات المتعددة الجنسيات، ومنظمات البيئة تزايدت، منظمات حقوق الانسان كذلك، والاهم من ذلك الحركات الاصولية ومن ضمنها كانت الحركات الاسلامية الراديكالية والتي افرزت ما يسمى بالتيار السلفي الجهادي. من هذه الفرضية الاولى انطلق الى الفرضية الثانية الا وهي علاقة الولايات المتحدة مع الانظمة العربية. لقد كانت هذه العلاقة تنقسم الى ثلاثة انماط من الدول، دول شبه حليفة، ودول «مارقة» على لائحة الارهاب، ودول بين بين، واعتقد انها دول المغرب العربي لانها اقرب الى اوروبا وكانت داخل المنظومة الاوروبية ان جاز التعبير.

والان بعد ١١ ايلول/ سبتمبر، هناك عدة مؤشرات على ان كل الدول بعد اعلان بوش (من ليس معنا فهو مع الارهاب) اصبحت تدور في فلك الولايات المتحدة. لقد كان الاتفاق على مستوى استخباراتي وقمعوي، ان جاز لي التعبير، لضرب هذه التيارات الاسلامية لدرجة ضرب تيارات اسلامية معتدلة لا دخل لها في السياسة وهي تحمل شعاراً يقول (انه من السياسة ان لا نتدخل في السياسة).

باعتقادي ان هذا القمع الممارس الآن على الشارع العربي من قبل انظمته وبالتعاون مع امريكا سيدفع بالتأكيد الى بروز اشكال جديدة من العنف اكثر شدة واكثر عنفاً، واذا كان ذلك قادماً لا محالة، فذلك لان اسباب التطرف لم تحل الى الآن.

المسألة الاخرى هي قضية القيادة والسلطة، فنحن لاول مرة نسمع عن قضايا ايديولوجية داخل السلطة الامريكية، واقصد بالايديولوجية تلك الانتماءات الاولية من قومية ودينية، حيث نجد انه لاول مرة تبرز هذه الانتماءات الى السطح، والدليل على ذلك، ما جرى في الانتخابات الاخيرة والتنافس بين آل غور وبوش، حيث تحولت الاحزاب بدلاً من ان تكون تنظيماً انتخابياً، تحولت الى تنظيمات تعبر عن هوية. اريد كذلك ان اثير قضية استمرارية القوانين الاستثنائية، فالقوانين المفروضة في امريكا تنعكس في الاردن وفي غيرها من الدول وهذا يزيد من عزلة الشارع الذي سينتج تياراً اكثر عنفاً.

جمال القدومي:

ورثت امريكا من بريطانيا استعمارها للعالم وخاصة العالم العربي، وكان هناك قرار استراتيجي لدى الدول الاوروبية سابقاً، اي ما قبل معاهدة سايكس بيكو، يقوم على منع اقامة دول عربية اسلامية حرة خوفاً من عودة الدولة الاسلامية ذات المهابة والقوة.

الملاحظة الاخرى ان احد الزعماء الامريكيين السابقين، اعتقد انه بنيامين فرانكلين كان يحذر في خطاباته من التوغل اليهودي الصهيوني في امريكا، وعلينا ربط هذا الحدث مع الحدث السابق عندما قدم الاوروبيون الاوائل الى امريكا وقتلوا سكانها الاصليين من الهنود، وما تفعله امريكا في العالم ليس مستغرباً، فهي تقتل السكان الاصليين، فلماذا لا تقتل سكان العالم الآخرين، وما تدعيه الآن

امريكا من صدام للحضارات وليس صراع او حوار الحضارات، هو ادعاء موجود سابقاً.

لميس اندوني:

عنوان سياسة امريكا (من ليس معنا فهو مع الارهاب) مطبق عملياً مع كل الاشياء. اود ان اوضح شيئاً آخر، اولاً: انا لم يطلب مني تحليل الوضع العربي، لو طلب مني تحليل الوضع العربي لكنت اكثر قوة، لكن طلب مني تحليل السياسة الامريكية بصفتي باحثة وصحفية في امريكا. ثانياً: انا اتفق تماماً مع الاستاذ حسني عايش ان الاساس هو الديمقراطية، على ان لا تكون مفروضة من امريكا بل بارادة شعبية تنهض لتحرير الشعب العربي لكي يقوم بدوره الابداعي والانساني.

ذكر احد المناقشين اننا نقدم لامريكا الذرائع كالذي فعلته طالبان من تطرف وغيره. لا شك ان للنظام العربي الكثير من الاخطاء وان التطرف يعتبر ذريعة، لكن يجب ان نتذكر اولاً ان سياسة امريكا هي في الواقع استعمارية بدون هذه الذرائع، وانا اتفق مع من قال ان هناك ذرائع، وكما قالت كونداليزا رايس مستشارة الامن القومي الامريكي، انه لا يوجد لهم افضل من احداث سبتمبر لبلورة سياسة امريكا، ولكن ما اريد ان اذكر الجميع به هو ان جزءاً اساسياً من عملي الحالي يقوم على وضع تاريخ للوجود الامريكي في افغانستان، وقد وجدت ان الكثير من الموجودين في الادارة الحالية هم من مهندسي الحركة في افغانستان ومهندسي جلب الاموال من السعودية ومن امريكا وممن اشرفوا على تدريب وتضخيم التطرف الديني في العالم العربي ضد الاتحاد السوفييتي، انهم هم أنفسهم بدءاً من ديك تشيني الى آخره، حتى ان المسؤول السابق في CIA واسمه «ديوي كلاريدج» الذي اشرف على تدريب الافغان العرب، هو نفسه الذي وضع احدى الخطط التي تتم مناقشتها الآن لضرب العراق، كل ذلك يجب ان يكون معروفاً.

اما الخلاف حول الطريقة وحول الزمان وكم من الجنود سيشاركون في هذا العدوان، فأود ان اقول لكم بانه وصلتني اخبار حول اصدار اوامر الى بعض الجيوش في افغانستان للتحضير لترك افغانستان. لكن لم يتم الاتفاق حتى الان على خطة، وهناك الكثير من التسريبات حول خطط، من مثل الاستيلاء على جزء من البصرة والجنوب واقامة قاعدة لاستدراج الجيش العراقي للهجوم، وهناك خطة لاستعمال ايران، ويقال ان ايران وافقت، وهناك خطط وسيناريوهات كثيرة ولكن لا نعلم اي سيناريو سيتم الاتفاق عليه.

لكني اؤكد ما قاله احد المناقشين من ان هناك الكثير من الدول العربية لا يمكن اعتبار قرارها، وبشكل مطلق، بيد امريكا، وهنا يجب ان نتذكر ان هذا هو احد الاسباب التي اخرت الحرب الى حد الآن، فالقرار متخذ والخلاف على الموعد وعلى اي خطة سيتم اعتمادها من قبل الرئيس، وحتى الان لم يتم تبني خطة معينة لكن علمت اليوم انه تم الاتفاق بين امريكا واسرائيل على انشاء مكتب مشترك في واشنطن لمكافحة الارهاب، ونفس القوى في امريكا – اللوبي الصهيوني واللوبي الامريكي لا يختلفون ابداً – هي التي تؤلب على سياسات سيئة في جميع انحاء العالم.

اما بالنسبة للخطاب العربي، فانا اجد ان الاساس هو ميزان القوى وليس الخطاب، فبدون انتفاضة لا يمكن ان يسمعونا. انا بالطبع لا اقول ان الاعلام والخطاب الاعلامي ليس مهماً، لكن الاساس هو ميزان القوى وبالدرجة الاولى تغير وتحول العالم العربي نحو الديمقراطية. بالنسبة للخطاب فاني متفاجئة جداً حيث ان الكثير من المسؤولين والمثقفين العرب في امريكا يؤكدون انه اذا خاطبنا امريكا بنفس اللغة والمفردات التي نستخدمها في اعلامنا الرسمي، فإننا بالتأكيد سنكسبها، لكنني اجد ان مخاطبة الشارع الامريكي بذات اللغة وبذات المفردات، يعني وكأننا نقول لامريكا انك على حق ويمكنك محاسبتنا بمعيارك، لذلك يجب علينا مخاطبتها بلغة بعيدة عن مخاطبة الشارع العربي في الاسلوب والمضمون، ويجب ان يكون الاخير واضحاً، والمفردات تكون واضحة، وانا ادرس صحافة ومن الامور التي ادرسها هي الانتباه الى المفردات التي يتم صياغتها مثل: ما معنى عملية السلام؟ ما معنى بناء الثقة؟ امريكا هي القوة المسيطرة وهي التي تحدد المفردات ومعانيها وبذلك فانه يجب ان يكون لدينا مفردات نابعة من القوانين الدولية ومن الاعراف الدولية ومن مواثيق حقوق الانسان، لغة عالمية ليست خانعة او خاضعة للقوة. فمثلاً عندما يقول العالم العربي نحن مع الحرب على الارهاب فانه لا يكسب الرأي العام الامريكي ولا يكسب امريكا لان هناك حرباً غير معرفة ضد من هي، ولاجل اي شيء ستشن، في حين انها في الحقيقة ضدنا، فكيف نقول نحن مع الحرب على الارهاب ثم نعترض على سياسة امريكا، يجب اذن ان تكون لنا مفرداتنا ونضع تعريفاً خاصاً بنا وهو تعريف عالمي، مثل ما يقوم به المثقفون الامريكيون او المثقف الحر في امريكا مثل نعوم تشومسكي وآخرين، يجب ان نخاطب اميركا بلغة مفهومة لكن بلغة لا يتم من خلالها تقويض حقوق انسانية او حقوق سياسية.

عز الدين خليفة:

اشكر الاستاذة لميس على ما تفضلت به، وعلى الرغم من ان هذا الموضوع قد طرح في الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام، لكن لاول مرة يكون الحديث من الداخل. وقد يكون سؤالي خروجاً عن الموضوع لكنه من نفس العنوان الا وهو القضايا العربية. من ابرز القضايا المطروحة على الساحة العربية ولها تداعيات حتى في المجتمعات والدول الغربية هي قضية المقاطعة، سؤالي للاستاذة لميس، من وضعك في الداخل واطلاعك على الامور، هل هناك اصداء لمثل هذه الفعاليات. واذا ما اخذنا المقاطعة كعينة، هل هناك رد فعل داخل الاروقة السياسية للمجتمع الامريكي؟

القضية الاخرى هي تلك التي برزت على الساحة والتي قد تبدو نصراً للدول النامية، اي قضية المحكمة الجنائية الدولية والتي نص نظامها على عدم التعامل مع الجرائم التي ارتكبت قبل ممارسة فعالياتها، هل هذه المحكمة هي نصر للدول النامية، ام انها طريقة اخرى لفرض سيطرة السلطة السياسية الامريكية والغربية التحديد، على رقاب الدول النامية؟

لميس اندوني:

المحكمة الجنائية بالرغم من انها لم تلب كل طموحات الدول النامية والكثير من الحقوقيين، الا انها مع ذلك انجاز هام جداً، وهناك الكثير من القانونيين يقومون بالتحضير لقضية ضد اسرائيل. من الصعب الان ان نذهب الى المحكمة، خصوصاً بعد التصديق على شروطها والتي ترفض محاسبة المتهمين بأثر رجعي على جرائمهم، الا انه يبقى ان اقامتها، ومعارضة امريكا لها وهي لم تشارك بها، تطور هام جداً، ونحن نحتاج الى مثل هذه المحكمة وهناك اطر اخرى نستطيع اللجوء اليها لمحاكمة اسرائيل وآخرين. طبعاً لو كان هناك موقف قوي من الدول العربية ودول العالم الثالث لكانت المحكمة الجنائية اكثر قوة، لكن يجب ان نتذكر انه حتى اوروبا، وبسبب تاريخها الاستعماري فهي لا تريد مثل هذا الشيء ان يحدث، فهناك

الاستعباد وهناك الاستعمار الفرنسي والبريطاني والايطالي.

واما بالنسبة للمقاطعة فهناك اصداء للمقاطعة مع انها حتى لو كانت رمزية فهي تعطي اشارة للشارع الامريكي بان هناك معارضة شعبية عربية للسياسة الامريكية لان احد اهم اركان الاعلام الامريكي الرسمي، اي المتحدثين باسم الادارة الامريكية، يقولون دائماً انه ليس هناك معارضة هامة للسياسات الامريكية وان ما يقومون به لمصلحة الشعوب. اني لا ابالغ اذا قلت، انه قبل اربعة ايام عقدت السفارة الامريكية في السعودية مؤتمراً صحفياً تدعو فيه السعوديين الى وقف المقاطعة، وانا فوجئت ان يصل المأزق الامريكي الى هذا الحد، وهي من الناحية الرمزية هامة جداً. اريد ان اشير كذلك الى انه في امريكا هناك حملة هامة جداً وهي تدعو وتضغط على الجامعات واداراتها لسحب اسمها من اي استثمار في اسرائيل، وهذه الحملة هي الاكبر من نوعها في امريكا وهي تتبع بذلك نموذج الحركة المعادية للابارتايد في جنوب افريقيا، والان التمييز العنصري الاسرائيلي. والحركة الثانية هي مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي تصل الى الاسواق الامريكية، ونحن نرى ان هناك صدى حقيقياً لهذه الحركات، لدرجة ان جامعة بيركلي وهي من اهم الجامعات التي تستثمر في اسرائيل، اضطرت ادارتها ان تقوم باجراءات قمعية ضد الطلبة وحاولت فصل الطلاب العرب وحاولت سجنهم ايضاً لكنها اضطرت الى التراجع بعد ان قام الطلاب العرب باحتلال مركز الادارة.. الخ، فنحن نتلمس نتائج هذه الحركات ونعلم ان هناك تأثيراً، وقد وافق الكثير من العمداء في هارفرد وبيركلي للجلوس مع الائتلاف من اجل العدالة في فلسطين، والائتلاف من اجل العودة، وحركة العودة ليست فلسطينية بل عربية وامريكية ويهودية ضد الصهيونية. وحول تأثير المقاطعة فأنا لست اقتصادية لأحكم ما اذا كانت تؤثر اقتصادياً، اما سياسياً فهي تؤثر.

د. كامل ابو جابر (رئيس الجلسة):

في نهاية هذا اللقاء الخير والهام اعتقد ان السيدة لميس استطاعت ان تأخذنا في جولة فكرية رائعة حول مجريات الامور السياسية داخل امريكا، الا انه لي ثلاث ملاحظات، الاولى: انه عندما نتحدث عن امريكا يجب ان لا نتحدث من منطلق الحب والكره وانما من منطلق المصالح، فامريكا دولة عظمى ومن مصلحتنا ان نتعامل معها بشكل معقول. ومرة اخرى اقول انه على مدى المستقبل المنظور ربما اهم تحد سيواجه العرب كدول منفردة وكمجموعة، هو كيف ينشئون علاقة معقولة او شبه معقولة مع هذه الدولة العظمى، هذا امر يجب ان لا ننساه اطلاقاً.

النقطة الثانية: ان امريكا دولة مفتوحة وقد قالت السيدة لميس من خلال حديثها، ان العتب يقع على العرب لانهم تركوا الساحة للوبي الصهيوني لكي يتصرف كما يشاء في حين انه كان بامكاننا وبامكان اي دولة عربية ان تنشئ مؤسسة على غرار مؤسسة (ايباك) والتي هي العصب الاساسي لنفوذ الصهيونية في امريكا، ونحن تركنا الساحة ولم نعمل اطلاقاً فلذلك علينا ان نتحمل المسؤولية.

النقطة الثالثة: عندما نتحدث عن قضايانا فنحن نتحدث من منطلق الحق والقانون والعدل وهذا كلام جميل، ولكن في العالم الغربي وفي اسرائيل ينطلق الحديث من موازين القوى، موازين القوى العسكرية، موازين القوى السياسية، موازين القوى الاقتصادية، هذا امر لا بد ان نفهمه.

اشكر الاستاذ هاني الحوراني على عقد مثل هذه الندوة، اشكر السيدة لميس على الافكار الرائعة التي تفضلت بها، وأشكر الحضور على حسن الاستماع وعلى حسن اللقاء.

ندوة

دور العرب الأمريكيين في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١

في ندوة نظمها مركز الاردن الجديد بتاريخ ١٦/٩ حول «دور العرب الأمريكيين في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١»، اشتملت على محاضرة القاها السيد «هادي عمرو»، الاقتصادي السابق في البنك الدولي والمدير السابق وأحد مؤسسي شبكة العدالة للشرق الأوسط، إضافة الى عمله ضمن إدارة الرئيس بيل كلينتون في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية، وعمله ضمن الحملة الرئاسية للمرشح آل غور.

استعرض المحاضر دور الجالية العربية في الولايات المتحدة على صعيد التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية قبل وبعد احداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، مشيراً الى الدور المتصاعد للوبي العربي على هذا الصعيد، والذي ظهر واضحاً من خلال الحملة الرئاسية الأمريكية عام ٢٠٠٠، بحيث يعتبر اللوبي العربي هو الأنشط في الولايات المتحدة بعد كل من اللوبي اليهودي واللوبي الأرمني. وأشار هنا إلى تزايد انضمام أبناء الجالية العربية إلى كل من الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، والذي يعتبر الوسيلة الرئيسية للتأثير في السياسة الأمريكية بشكل عام والسياسة الخارجية بشكل خاص، سيما وأنه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة أمريكية مسبقة في أي مجال، وانما يتم تشكيل هذه السياسة كنتيجة لتفاعل مصالح الأطراف المختلفة.

أما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، فقد أكد السيد «عمرو» على أن صوت العرب الأمريكيين قد اصبح مسموعاً بشكل أكبر داخل الولايات المتحدة، ولا سيما على مستوى المسؤولين والسياسيين الأمريكيين، الذين أصبحوا أكثر رغبة في فهم العرب والمسلمين.

ومع ذلك، فإن مزيداً من التأثير الفاعل والحقيقي في السياسة الخارجية الأمريكية يستدعي مزيداً من اهتمام ابناء الجالية العربية بقضايا الوطن العربي. وكذلك ضرورة مخاطبة المسؤولين الأمريكيين، وخصوصاً أعضاء الكونغرس، بشأن القضايا العربية، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة والدقيقة المتعلقة بها.

ومن ناحية أخرى، فقد أشار السيد «عمرو» إلى دور البلدان العربية على المستوى الحكومي والمجتمعي في تعزيز دور العرب الأمريكيين في التأثير في السياسة الخارجية الأمريكية.

كذلك، لا بد أن تقوم المجتمعات العربية باتخاذ المبادرة في هذا المجال من خلال تنظيم رحلات دورية إلى الولايات المتحدة، تتضمن فئات مختلفة من المجتمع، بما في ذلك أساتذة جامعات وصحفيين وطلاب وغيرهم.

مراجعة في التاريخ الطلابي:
التجمع الاردني الوحدوي «شباب» ١٩٨٩ - ١٩٩٣

سامر خرينو*

اصعب ما يواجه الباحث في التاريخ المعاصر، خاصة في منطقتنا العربية وبلادنا ذات الظروف المعقدة التي حالت دون تدوين التاريخ السياسي- الاجتماعي وتوثيقه مرحلة بمرحلة، هو اضطراره لاستخراج معلومات كثيرة من ذاكرة الشهود المعاصرين لا بل واضطراره لاستجدائها في بعض الحالات، فذلك يجعل ما يجمعه عرضة للنقص او الزلل او سوء الفهم.

ازعم انني بذلت جهداً كبيراً لتفادي مثل هذه الاخطاء في اعدادي كتابي (الحركة الطلابية الادرنية ١٩٤٨ – ١٩٩٨، تاريخها وتطورها في الاردن والخارج وذلك خلال الفترة بين اعوام (١٩٩٧ – ٢٠٠٠) غير ان ما اشتمل عليه الكتاب من حجم كبير من المعلومات غير المدونة سابقاً، وطول الفترة الزمنية التي يؤرخ لها، وكذلك نوعية الموضوع الذي يبحثه والذي هو التاريخ السياسي للقطاع الطلابي، اي التاريخ المكتظ بالعمل اليومي من جهة وغير المرخص في معظمه من جهة ثانية، كلها تجعل الكتاب عرضة لهفوة هنا او هناك، عن غير قصد طبعاً، دون ان يقلل ذلك من موضوعية وصدقية الكم الاعظم الباقي منه، خاصة وان الكتاب خضع قبل نشره عام ٢٠٠٠ عن مركز الاردن الجديد للدراسات لعملية تقييم وتدقيق في المعلومات على يد ثلاثة من الذين قادوا العمل الطلابي لفترات طويلة وينتمون لتيارات سياسية مختلفة، وكل على حده.

مثل هذه «الهفوة» حدثت عند حديثي عن الواقع الطلابي داخل الاردن خلال تحولات عام ١٩٨٩، حيث اوردت عند حديثي عن «التيار الحكومي»، ص ١٣٧ / ١٣٨، ان افراداً من هذا التيار شاركوا «في انتخابات اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لطلبة الاردن في الجامعة الاردنية بطريقة غير منظمة على ما يبدو نتيجة معارضتهم لوجودها، وفاز اثنان من هؤلاء الطلبة بمقعدين في اللجنة»، وجاء في الهامش رقم (٦٣)، ص ١٤٨ ان هؤلاء الطلبة طرحوا «انفسهم في انتخابات اللجنة التحضيرية من خلال تجمع صغير كانوا شكلوه عام ١٩٩٠، التجمع الاردني الوحدوي «شباب»، ولم يكن لهذا التجمع حضور كبير حيث اختفى مطلع عام ١٩٩٣» وكان من تبعات هذه المعلومة – التي تبين لي مؤخراً عدم دقتها – ان اسم هذا التجمع اقحم ضمن تاريخ ليس تاريخه، بكل ما يحتويه هذا التاريخ (الذي هو ليس تاريخه) من مظاهرات وتصادمات، وهكذا كانت الهفوة مزدوجة: اولاً في تضمين اسم التجمع في سياق تاريخي غير صائب، وثانياً في التقليل من حضوره خلال تلك المرحلة التاريخية.

وحيث ان الرجوع عن الخطأ فضيلة، وحيث ان الحرص على تصويب المعلومات غير الصائبة لا تهز مصداقية الباحث وعلميته وانما – كما احسب – تعززها، فانني اعتذر اولاً من صانعي تاريخ «التجمع الاردني الوحدوي»، واعتذر ثانياً ممن تلقوا عن طريقي هذه المعلومة الخاطئة، مستدركاً عنها – فيما يلي – باستعراض التاريخ

الصحيح لهذا التجمع الطلابي / الشبابي الذي شهدته الحركة الطلابية الاردنية في الداخل خلال الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٣).

تأسس التجمع الاردني الوحدوي «شباب» في تموز من عام ١٩٨٩، ضمن اجواء الانفراج الديمقراطي التي شهدتها البلاد منذ نيسان ١٩٨٩، من مجموعة من الشباب الذين التقوا حول مسألة «الدفاع عن القضايا الاردنية المحلية الوطنية» وكانت نواتهم من طلبة الجامعة الاردنية، وقد تم اللقاء بمبادرة من رئيس التجمع فيما بعد (باسل ابراهيم الطراونة) الطالب في كلية الحقوق.

تلك النواة، اعتبرت التجمع تجمعاً شبه سياسي غير مؤدلج، وشكلت لجنة لاعداد نظامه الداخلي، ثم نظمت انتخابات للمكتب التنفيذي والامين العام نتج عنها فوز باسل الطراونة بموقع الامين العام بعد انسحاب منافسه خالد العرموطي الذي تولى رئاسة المكتب التنفيذي، كما انتخب (١٢) عضواً للمكتب التنفيذي، اضافة الى رئيسه: نسيم المجالي، غيث راكان المجالي، وضاح العطيات، ياسين صبحا، احمد الجبور، كمال البكري، احمد العواملة، رائد ابو العثم، محمد اللوزي، عميرة محمود، محمد الطراونة. كما شكل التجمع (١٦) لجنة متخصصة، منها اللجان الاعلامية والاجتماعية ولجان التنمية الوطنية والثقافية والجامعات الرسمية والجامعات الاهلية والمعاهد ولجان الاعداد والتقييم، وهذه الاخيرة كانت تعنى بتقييم النشاطات التي ينفذها التجمع،

توسعت عضوية التجمع في الشهور التالية الى خارج الجامعة الاردنية، خاصة في جامعتي مؤتة وعمان الاهلية، كما وصل عدد اعضائه العاملين الى (٤٨٠) عضواً.

ولان البلاد وقتها كانت تشهد حراكاً سياسياً كبيراً، حيث تشكلت مجموعة من مشاريع الاحزاب بانتظار اصدار قانون يشرع حضورها، اضافة الى ما شهدته الساحة الطلابية من ناحيتها من حوارات طلابية موسعة للاتفاق على صيغة تنظم القطاع الطلابي بما يتناسب مع حالة التحول الديمقراطي اللائحة بوادرها، فقد اتصلت مجموعة من الاحزاب التي كانت في طور التشكيل، والتي اصطلح عليها فيما بعد باسم «الاحزاب الوسطية» بالتجمع عارضة عليه الاندماج معها والتحول الى ذراعها الطلابي والشبابي، منها حزب المستقبل وحزب العهد وحركة دعاء.

غير ان التجمع فضل في الحالات كلها ان يظل مستقلاً، بصيغته الشبابية التي هو عليها، وهكذا عمل منفرداً في مجموعة من النشاطات، منها ما هو اعلامي يتركز في اصدار البيانات حول قضايا التحول الديمقراطي وحول قضية ازمة الخليج التي رفعت اجواء التوتر

---

* مؤلف كتاب «**الحركة الطلابية الاردنية ١٩٤٨ – ١٩٩٨، تاريخها وتطورها في الاردن والخارج**»، الصادر عن مركز الاردن الجديد للدراسات ودار سندباد للنشر عام ١٩٩٨.

السياسي في المنطقة والعالم منذ شهر آب / اغسطس ١٩٩٠، والاهم من ذلك حول قضايا الطلبة الاكاديمية، ومنها كذلك ما هو عملي، وابرزها تنظيم مسيرة حاشدة مؤازرة للعراق وتأييد للموقف الاردني الرسمي تجاهه، حيث خرجت المسيرة من الجامعة الاردنية واستمرت بالسير نحو مكاتب التعبئة العامة بمشاركة نحو (١٠) آلاف شخص من مختلف الفئات، وانتهت بتسجيل اسماء الراغبين بالتطوع للدفاع عن العراق، هذا اضافة الى المسيرات التي كانت تنظمها جهات وطنية اخرى كالنقابات.

في انتخابات اللجنة التحضيرية للاتحاد العام لطلبة الاردن، لم يكن التجمع قد طرح موقفاً ملزماً تجاه اي من المبادرتين اللتين كانتا مطروحتين للاستفتاء وهما: مبادرة الوحدة الطلابية التي تتبنى فكرة انشاء الاتحاد العام، ومبادرة الطلبة المستقلين التي تتبنى فكرة الاكتفاء بالاتحادات الموقعية المستقلة عن بعضها البعض، غير ان التجمع شارك في انتخابات اللجنة التحضيرية، في ما يمكن اعتباره تأييداً ضمنياً لفكرة الاتحاد العام، وفاز اثنان من اعضائه بمقعدين في اللجنة التي ذهبت معظم مقاعدها للتيار الاسلامي، وهما: احمد العواملة ونسيم المجالي. وفي المواقع الطلابية الاخرى – ما عدى الجامعة الاردنية – فاز اعضاء آخرون في انتخابات اللجان المشابهة خاصة في كليات المجتمع. غير ان هؤلاء الفائزين عادوا بعد حوالي السنة وقدموا استقالاتهم لأنهم اعتبروا ان اللجنة التحضيرية تحولت عن القضايا الطلابية نحو العمل السياسي، معللين تصرفهم بالتوافق مع نهج التجمع وبالسعي للحفاظ على ماء الوجه.

دعي التجمع في عام ١٩٩٠ للمشاركة في منتدى الشباب العربي، الذي يرأسه سمو الامير الحسن، فشكل وفداً من (٢٠) عضواً للاجتماع مع ذوي العلاقة في المنتدى وقاد ذلك الى تسجيل (١٢٠) عضواً جديداً في المنتدى من اعضاء التجمع، وانضم امينه العام ورئيس مكتبه التنفيذي الى مجلس امناء المنتدى.

وشارك التجمع في عدد من الملتقيات ذات الطابع الوطني العام كلجنة السبعين التي بحثت حالة الاحزاب السياسية الاردنية، وكاجتماع (١٢) حزباً من مختلف الاتجاهات مع الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس الوفد الاردني المفاوض عشية انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في اواخر عام ١٩٩١، ووقتها اعلن التجمع تأييده للسلام شرط ان يكون عادلاً وشاملاً.

كما نظم التجمع عدداً من التحركات ذات الطابع الطلابي، فالتقى سمو الاميرة بسمة واطلعها على مطلب دعم الطالب المبدع المحتاج، على اعتبار ان الحاجة تعيق الابداع، كما نظم حملة نظافة حول سور الجامعة الاردنية الخارجي، ثم تبنى قضية «احتكار المواد» التي كان فيها الطلبة يطالبون بان لا يحتكر استاذ واحد تدريس مادة بعينها مفترضين ان ذلك يناقض مبادئ حقوق الانسان، حيث نظم التجمع لقاء طلابياً حضره (٢٥٠) طالباً في الجامعة الاردنية سلم على اثره ادارة الجامعة مذكرة مطالبة بهذا الخصوص. كذلك نادى التجمع بحل قضية العلامة المعادة.

وفي عمله الاعلامي، حرص التجمع على ارسال البيانات التي كان يصدرها الى مجموعة كبيرة من الاحزاب العربية والمؤسسات الاعلامية العربية والاجنبية، منها وكالة رويترز للانباء، وكانت صحف محلية تغطي نشاطات التجمع المختلفة كالرأي والدستور وشيحان. وفي السياق نفسه ارسل التجمع برقية تهنئة للسيد بطرس غالي لدي انتخابه اميناً عاماً لهيئة الامم المتحدة مبدياً فخره به كانسان عربي، وتلقى التجمع رداً بالشكر من السيد غالي.

في عام ١٩٩٢، عندما تأسس مجلس طلبة الجامعة الاردنية الذي كان اول اتحاد موقعي، لم يشارك التجمع في انتخاباته معتبراً انه غير مهيأ للمشاركة، رغم عدم اعتراضه على صيغة المجلس. وفي عام ١٩٩٣ اتخذ التجمع قراراً بحل نفسه، واصدر بياناً بهذا الخصوص يشرح فيه تداعيات قراره هذا الذي اختتم به تاريخه.

ويمثل تاريخ هذا التجمع، في تلك المرحلة الهامة من تاريخ البلاد السياسي والاجتماعي صورة عن العمل الطلابي العفوي، غير محكم التنظيم، وليس ادل على عفويته من الطريقة التي كانت تدبر فيها امور مصروفاته المالية لتلبية متطلبات العمل في مجالي العلاقات العامة وتنفيذ النشاطات، اذ كان الطلبة الاعضاء يوفرونها من مالهم الخاص ومن بيع بعض ممتلكاتهم ومقتنياتهم.

وهكذا، بدأ هذا التجمع تاريخه حين كانت الساحة السياسية الاردنية تعج بمشاريع الاحزاب والعمل العام، واختتمه عشية تحول هذه المشاريع الى الصيغ الرسمية خاصة منذ صدور قانون الاحزاب السياسية، وبهذا فهو لم يكن مرخصاً من اية جهة في اي وقت.

الحركة الطلابية الاردنية
١٩٤٨ – ١٩٩٨
تاريخها وتطورها في الاردن والخارج

يعد هذا الكتاب الذي يدرس تاريخ الحركة الطلابية الاردنية في داخل الاردن وخارجه الاول من نوعه في المكتبة الاردنية.

وتنبع اهمية الكتاب ليس فقط من الخصوصية التي يحتلها العمل الطلابي في العمل العام، وانما كذلك في المساهمات الطلابية البارزة في العمل الوطني والسياسي والتي جعلت التاريخ الطلابي جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الاردن المعاصر، وجعلت البحث فيه ضروري لفهم المزاج الوطني العام وتوجهات المجتمع والقوى السياسية في المراحل المختلفة.

يتكون الكتاب من خمسة فصول وملحق يحتوي على مجموعة من الوثائق المهمة التي صدرت خلال السنوات الخمسين مدار البحث. يتناول الفصل الاول وضع الحركة الطلابية الاردنية واماكن تواجدها في داخل الاردن وخارجه، ويتتبع الفصل الثاني تاريخ الاتحادات والهيئات الطلابية، فيما يبحث الفصل الثالث في تاريخ التيارات الطلابية التي ارتبطت بقوى واحزاب سياسية، ويبحث الفصل الرابع في قضايا العمل الطلابي الاردني، اما الفصل الخامس والاخير فيستعرض عدداً من الاحداث والنضالات الطلابية النقابية والوطنية المهمة.

ان هذا الكتاب الذي يشكل اضافة مهمة للمكتبة الاردنية يُخرج تاريخ الحركة الطلابية الاردنية من الظل على هامش تاريخ القوى السياسية والاجتماعية، ليضعه في مكانه المناسب كمكون اساسي من مكونات تاريخ الاردن المعاصر، اضافة لتأريخه لأحداث مهمة غير مدونة، ولربطه مراحل التاريخ الطلابي المختلفة التي لم تدرس بشكل كامل ومحايد من قبل.